جـــــامعة باتـــــنة -1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الهوياتي في المتوسط من خلال العلاقات الأورومتوسطية منذ نهاية الحرب الباردة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه نظام ل م د

تخصص :الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية

إعـــــداد الطالبـــــة :

بلاغماس أسماء

إشـــــراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ عادل زقـــاغ

لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د طويل نسيمة	جامعة باتنة1	رئيسا
أ.د زقاغ عادل	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
أ.د كواشي عتيقة	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
أ.د رقولي كريم	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
أ.د خلالفة هاجر	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :

1445هـ-1446هـ / الموافق لـ:2023م-2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

يسعدني بعد اتمام هذه الأطروحة، إلا أن أحمد الله على عظيم نعمته وحسن توفيقه، فله الحمد والشكر وهو المستعان والموفق وحده.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى من أعانني بتوجيهاته وارشاداته أستاذي المشرف (عادل زقـاغ) الذي تشرفت وسعدت بالعمل تحت اشرافه، فله أسمى عبارات التقدير والاحترام وأنبل وأصدق سمات العرفان، كما لا أنسى تقديم الشكر الى كل الأساتذة الكرام وأخص بالذكر أعضاء لجنة المناقشة لما يبذلونه من وقت وجهد من أجل تقييم هذا العمل وسيكون لأرائهم الدور البالغ في تقويمه.

ولله الحمد والشكر من قبل ومن بعد.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الفتاح العليم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أهدي ثمرة جهدي إلى قدوتي في الحياة إلى نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ناصر الحق بالحق

ها أنا اليوم أختم بحث تخرجي بكل ما لدي من همة ونشاط وبداخلي كل التقدير والامتنان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتي وقدم لي المساعدة ولو باليسير..

أهدي ثمرة جهدي، تخرجي.. إلى من هي جزء من القلب والفؤاد، إلى ملاكي في الحياة قرة عيني وأعز ما أملك.. غاليتي أمي

إلى قدوتي وخير مثال، إلى من أحمل إسمه بكل فخر وعزة وشرف.. أبي

إلى إخوتي سندي وملاذي

إلى عائلتي الصغيرة

إلى جميع العائلة والأصدقاء وكل من يعرف أسماء

الحمد لله على ما تبقى وعلى ماهو آتٍ والحمد لله دائما وأبد.

- بلاغماس أسماء

الملخص باللغة االعربية:

ببروز دور البعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الدولية، تأكد الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن إغفال هذا البعد في العلاقات الأورو متوسطية، وبالتالي احتل هذا البعد مكانة هامة في السياسة الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، ويمكن تفسير العلاقات الأورو متوسطية على أنها علاقات قائمة بين حضارتين وثقافتين مختلفتين، الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الحضارة الغربية بقيم ثقافية ليبيرالية، ودول جنوب المتوسط التي تمثل حضارة بقيم وثقافة عربية إسلامية، وبين الدول الأوروبية كاتحاد ودول جنوب المتوسط منفردة.

وبما أن حوض المتوسط يشكل إلتقاء حضارتين مختلفتين مما يعني في نظر الاتحاد الأوروبي تهديد مستقبله السلمي والأمني، كان لا بد على الاتحاد الأوروبي أن يقترح سياسات ومشاريع تقوم بحماية أمنه في المنطقة، وبذلك جاءت العلاقات الأورو متوسطية لتكريس المعايير والأفكار الثقافية الأوروبية في جنوب المتوسط، كان البعد الهوياتي قبل إعلان برشلونة يعتبر واحدا من مجالات التعاون المتعددة التي تبناها الاتحاد الأوروبي، لكن مع إعلان الشراكة في برشلونة انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولا لقضايا التعاون الثقافي عبر المتوسط، حيث عبرت وثيقة المشروع عنه بوضوح حين دعت إلى حوار الثقافات من أجل تفاهم متبادل، كما حاول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه العلاقات إقامة جسر عريق للتواصل الحضاري والثقافي بين أوروبا وجنوب المتوسط من خلال التركيز على السلوك الثقافي وتوظيفه للهيمنة سياسيا وتكريس التبعية إقتصاديا.

وقد أحدثت الأفكار الثقافية الليبيرالية للاتحاد الأوروبي مثل: الديموقراطية، حقوق الإنسان.. أصداء كبيرة في مشروع الشراكة الأورو متوسطية وأصبحت من الدلائل المباشرة للهيمنة ثقافيا من قبل الاتحاد الأوروبي على جنوب المتوسط، فالتوجه الثقافي الأوروبي نحو جنوب المتوسط جاء انطلاقا من اتساع دائرة المصالح الإقتصادية والسياسية من خلال إثارة موضوعات جديدة كإقامة علاقة شراكة تهدف إلى الدخول في مرحلة حوار الثقافات والحضارات والحوار بين شعوب ضفاف المتوسط، وقد استخدم الاتحاد الأوربي البعد الهوياتي ضمن توجهاته نحو جنوب المتوسط لأنه يرى في جنوب المتوسط مصدرا لتهديد أمنه الهوياتي، خاصة مع تزايد عدد المهاجرين وكذا تزايد الهجمات الإرهابية على الدول الأوروبية، ثم إن الاتحاد الأوروبي استخدم البعد الهوياتي في العلاقات الأورو متوسطية ليس من أجل تحقيق التقارب المتوسطي وإنما كغطاء من أجل طمس الهوية العربية الإسلامية وبالتالي تحقيق الهيمنة الثقافية الغربية على المتوسط بعدما تحقق له ذلك في الجانبين الاقتصادي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الهوية، الأمن الهوياتي، العلاقات الأورو متوسطية، الحرب الباردة.

Summary:

With the emergence of the role of the cultural identity dimension in international relations, the European Union has confirmed that this dimension cannot be overlooked in Euro-Mediterranean relations, and thus this dimension has occupied an important place in European policy towards the southern Mediterranean countries. Euro-Mediterranean relations can be interpreted as existing relations between two different civilizations and cultures. The European Union, which represents Western civilization with liberal cultural values, and the southern Mediterranean countries that represent civilization with Arab Islamic values and culture, and between the European countries as a union and the southern Mediterranean countries individually.

Since the Mediterranean Basin represents the meeting point of two different civilizations, which in the eyes of the European Union means a threat to its peaceful and security future, the European Union had to propose policies and projects that would protect its security in the region, and thus Euro-Mediterranean relations came to consolidate European cultural standards and ideas in the southern Mediterranean. The identity dimension before the Barcelona Declaration is considered one of the many areas of cooperation adopted by the European Union. However, with the announcement of the partnership in Barcelona, the European Union moved to a broader and more comprehensive concept of cultural cooperation issues across the Mediterranean, as the project document expressed it clearly when it called for a dialogue of cultures for mutual understanding. The European Union also tried, through these relations, to establish an ancient bridge for civilizational communication. And cultural between Europe and the southern Mediterranean by focusing on cultural behavior and using it to dominate politically and perpetuate dependency economically.

The liberal cultural ideas of the European Union, such as: democracy, human rights... have had great repercussions in the Euro-Mediterranean Partnership project and have become direct evidence of cultural hegemony by the European Union over the southern Mediterranean. The European cultural orientation towards the southern Mediterranean came from the widening circle of economic and political interests. By raising new topics, such as establishing a partnership relationship aimed at entering into a stage of dialogue between cultures and civilizations and dialogue between the peoples of the banks of the Mediterranean, he European Union has used the identity dimension in its approaches towards the southern Mediterranean because it sees the southern Mediterranean as a source of threat to its identity security, especially with the increasing number of immigrants as well as the increase in terrorist attacks on European countries. Moreover, the European Union has used the identity dimension in Euro-Mediterranean relations not in order to achieve rapprochement. The Mediterranean, but as a cover in order to obliterate the Arab-Islamic identity and thus achieve Western cultural hegemony over the Mediterranean after it achieved this in the economic and political aspects.

مقدمة:

مقدمـــــــة:

عرف العالم تحولات كبرى بعد نهاية الحرب الباردة بفعل التغيرات التي مست المفاهيم خاصة مفهوم الأمن الذي انتقل من الجانب العسكري إلى كافة الأبعاد والمستويات والمقاربات النظرية، حيث ظهرت النظريات ما بعد الوضعية كالبنائية التي تهتم بتأثير المعايير والقيم والهوية والثقافة في العلاقات الدولية وبنية النظام الدولي، حيث تم الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، كل هذا أدى إلى الانتقال من هيمنة العامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية إلى هيمنة العامل الثقافي الحضاري، ليتم الحديث عن المقاربة الثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية بدلا عن المقاربة الأيديولوجية.

هذه التحولات التي صاحبت الحرب الباردة زادت حدتها بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي أعطت للعالم معنى جديد حيث أظهر الغرب (دعاة الأمننة) وجود عدو جديد مناهض للأبعاد الحضارية الغربية متمثل في العالم الاسلامي بدل العدو التقليدي، ومن هنا برزت منطقة المتوسط كمنطقة استراتيجية زاد الاهتمام بها بشكل كبير خاصة في الجانب الأمني.

لقد أدت هذه التغيرات إلى التأثير على رؤى النخب الرسمية والقيادات الأوروبية لمصادر تهديد الأمن الأوروبي وخاصة رؤاها تجاه المتوسط باعتباره منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة بأمنه باعتبار المنطقة الجنوبية للمتوسط منطقة غير مستقرة، حيث يعدد الباحثون الغربيون (دعاة الأمننة) عوامل الانفجار المجتمعة في هذه المنطقة والمتمثلة في: "الانفجار الديموغرافي الأصولية الاسلامية، الإرهاب، الهجرة، الصراع العربي الاسرائيلي، المشاكل الاقتصادية..."، كل هذه العوامل لا تجعل منطقة المتوسط خط تماس بين المركز والأطراف أو بين الشمال والجنوب وحسب، بل أيضا منطقة مواجهة ثقافية بين المسيحية والاسلام بين العروبة والأوروبية، وعلى هذا الأساس أصبحت العلاقات الأوروبية المتوسطية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتسم بسمة بارزة هي ارتباط السياسة الأوروبية تجاه المتوسط بالبعد الهوياتي الثقافي إلى جانب البعدين التقليديين الاقتصادي والسياسي، حيث أصبح التقارب بين الشمال والجنوب أمرا ممكنا من الناحية الأمنية شريطة إحداث تغييرات جوهرية على المستويات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية لدول جنوب المتوسط بكيفية تؤدي إلى تحقيق الرفاه والأمن والاستقرار لشعوبها.

وقد زادت الأحداث الاقليمية والعالمية من دوافع ومبررات الاتحاد الأوروبي للاهتمام بالأمن الهوياتي، حيث عمقت هذه الأحداث من أهمية البعد الهوياتي الثقافي في تأثيره على صياغة السياسات

الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط وتقديم مبادرات للحوار الثقافي، خاصة ظهور العولمة في بعدها الثقافي والذي أبرز لنا أنواع جديدة من الصراع الحضاري، الفكري الديني.. ومع إدراك أوربا الموحدة لحقيقتها فقد سعت إلى إعادة تقييم وتشكيل سياستها المتوسطية لتواكب المتغيرات العالمية الجديدة ولتتماشى مع تجربتها الاندماجية الهادفة إلى ايجاد نوع من التعاون التنسيق مع دول الجوار المتوسطي لاحتواء المخاطر وتفادي التهديدات لأمنها الأوربي الشامل، وهذا ما فرض ضرورة التفكير في العلاقات الأورومتوسطية ومعالمها في ظل التطور في مفهوم الأمن، وبهذا برز الأمن الهوياتي في العلاقات الأورو متوسطية كمحاولة للوصول إلى السلام والاستقرار في المنطقة خصوصا مع تنوع التهديدات وتطورها.

1.أهمية الموضوع:

بما أن البعد الهوياتي الثقافي أصبح من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، أدرك الاتحاد الأوروبي وشركاه جنوب المتوسط أنه لا يجب اغفال هذا البعد في سياساتهم من أجل تحقيق الأمن الهوياتي في المنطقة، ومنه فموضوع الدراسة لا يبحث فقط في تتبع مسار العلاقات الأورو متوسطية وإنما يركز على هذه العلاقات في بعدها الأمني الهوياتي ودور الأفكار والقيم والمعايير في بناء الواقع الأمني، كما يتناول السياسات التي انتهجتها الدول الأوروبية في هذا الشأن ويبحث في دوافع تبني الاتحاد الأوروبي للحوار الثقافي تجاه هذه المنطقة، وكذا مواقف دول جنوب المتوسط من هذه السياسات ومن الحوار الثقافي أو حوار الحضارات وصولا إلى بناء الأمن الهوياتي في المتوسط. فأهمية البحث قائمة حول محاولة ربط الجانب النظري بالجانب الواقعي، أي ربط الدور الذي يلعبه الأمن الهوياتي في العلاقات الأورو متوسطية بعد نهاية الحرب الباردة (الجانب النظري) بالسياسات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط (الجانب الواقعي).

2.مبررات اختيار الموضوع:

غالبا ما يتعلق اختيار الموضوع بأسباب ذاتية و أخرى موضوعية، **فالأسباب الذاتية** هي اهتمامنا الخاص بموضوع العلاقات الأورو متوسطية ورغبتنا في التعرف بطريقة أكاديمية على السياسات الأوروبية في بعدها الأمني الهوياتي تجاه دول جنوب المتوسط ومعرفة مدى تأثير هذه السياسات على دول المنطقة، وكيفية تعامل دول جنوب المتوسط مع هذه السياسات.

أما **الأسباب الموضوعية** معرفة مدى تأثير الدراسات النظرية التي اهتمت بالأمن الهوياتي في العلاقات الدولية على السياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط.

3.اشكالية الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة لتعرف على الدور الذي يلعبه الأمن الهوياتي في تحديد السياسات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، وكذا معرفة دوافع الاتحاد الأوروبي من الاهتمام بالأمن الهوياتي في المتوسط والتعرف على السياسة الأوروبية المنتهجة من أجل تعزيز العلاقات الأورومتوسطية وتأكيد الحوار الثقافي في جنوب المتوسط.

إعتمدنا في تحليلنا لموضوع الأمن الهوياتي في العلاقات الأورومتوسطية منذ نهاية الحرب الباردة على الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تساهم العلاقات الأورومتوسطية في بناء الأمن الهوياتي في المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة ؟**

وأدرجنا تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الأمن الهوياتي وما هي الأطر النظرية المفسرة له؟
- ما هو منظور طرفي العلاقات الأورو متوسطية للأمن الهوياتي في المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة؟
- إلى أي درجة أثرت المخاوف الأمنية المشتركة أو المتضاربة بشأن أمن الهوية على الجهود التعاونية وحل النزاعات في المنطقة الأورومتوسطية؟

و اعتمدنا على الفرضيتين التاليتين:

- تبني الاتحاد الأوربي لسياسات متجددة وتركيزه على السياسة العليا على حساب السياسة الدنيا يساهم في تكريس الهيمنة والتبعية والاختراق الثقافي الحضاري على حساب المصلحة المشتركة.
- كلما كان هناك توافق في الرؤى بين دول جنوب وشمال المتوسط كلما كان هناك تحقيق للأمن الهوياتي.

المقاربة المنهجية:

فرضت طبيعة الدراسة الإعتماد على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: والذي تم توظيفه في تتبع المحطات التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية
- المنهج الاحصائي باستعمال أدوات القياس الكمي
- ومنهج دراسة حالة والمتمثل في دراسة حالة الأمن الهوياتي في العلاقات الأورومتوسطية
- كما اعتمدنا في جمع البيانات على استمارة الاستبيان (استبانة)، واعتمدنا على الطريقة الالكترونية في تصميمه، وجاء تصميم الاستبانة موزع على خمس محاور (مدخل عام وأربع محاور).

الأدبيات والدراسات السابقة:

1-كتاب: بعنوان"أوربا وحوار الثقافات الأورومتوسطية -نحو رؤية عربية للتفعيل-، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2007.من تنسيق واشراف نادية محمود مصطفى. وهو يضم أعمال المؤنمر الدولي الذي انعقد في الفترة من 11-13 أفريل 2005.

2-مقالات الدكتورة نادية محمود مصطفى أهمها:

- "**البعد ابثقافي في الشراكة الأورومتوسطية، الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض المتوسط، القاهرة، تناولت فيه الباحثة بروز البعد الثقافي في العلاقات الأوروبية المتوسطية وتوصلت إلى أن هذا البعد في العلاقات اكتسب زخما إضافيا خاصة بعد الحرب الأمريكية على الارهاب.
- وكذا "**حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة**"، طرحت خلالها الباحثة الأسئلة التالية: هل العلاقات الدولية الراهنة مهيأة لحوار حضاري ندي بين المسلمين وقوى الهيمنة الغربية؟ ولماذا يرفع الغرب بعد الحرب الباردة شعار صراع الحضارات ويخطط على أساسه؟ وماهو أصل العلاقة بين الحضارات؟ مقترحة بذلك طرح مشروع تعارف الحضارات من منطلق قرآني.

أما دراستنا كانت الغاية منها معرفة مدى مساهمة محددات الأمن الهوياتي في تعزيز العلاقات الأورومتوسطية، والتعرف على بعض السياسات المنتهجة من أجل الوصول إلى آليات بناء الأمن الهوياتي المتوسطي.

- **تبرير الخطة:**

للاجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات أو تفنيدها اتبعنا خطة مكونة من ثلاث فصول كما يلي:

- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الأمن الهوياتي:**

وتطرقنا لكل من مفهوم الهوية والمفاهيم ذات الصلة مثل الثقافة، الهوية الثقافية والعولمة الثقافية، ثم تناولنا نشأة الهوية وبروز البعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الدولية، وكذا بعض الأطر النظرية المفسرة لموضوع الهوية وعلاقتها بالأمن.. ثم موضوع الأمن والنظريات المفسرة له .

- **الفصل الثاني: مسار العلاقات الأورو متوسطية في جانبها الأمني الهوياتي منذ نهاية الحرب الباردة**

تناولنا فيه تطور السياسات الأوروبية تجاه جنوب المتوسط وبروز البعد الهوياتي وكذا أهم المحطات التاريخية في العلاقات الأورو متوسطية منذ نهاية الحرب الباردة وتطرقنا فيه إلى تطور الاهتمام بالأمن الهوياتي في ظل العلاقات الأورومتوسطية وتصورات طرفي العلاقات الأورو متوسطية للأمن الهوياتي، ثم مهددات بناء الأمن الهوياتي في المتوسط... وكذا آليات بناء الأمن الهوياتي المتوسطي.

- **الفصل الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:**

من خلال بيانات تم جمعها بواسطة استمارة استبيان الكترونية وقد جاء تصميم الاستبانة موزعا على خمسة محاور، المحور الأول مدخل عام تناولنا فيه البيانات الشخصية للمبحوث وعلاقته بالموضوع قيد الدراسة، المحور الثاني جاء بعنوان مصادر تهديد الأمن الهوياتي المتوسطي، المحور الثالث مكونات الأمن الهوياتي المتوسطي، المحور الرابع حول الثقل التحليلي للعوامل الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي، أما المحور الخامس فتطرقنا فيه للتدابير الاستعجالية لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لموضوع الأمن الهوياتي

تمهيد:

تعتبر الهوية من بين العوامل التي أصبحت تلعب دورا مهما في العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، لذلك سنحاول في هذا الفصل ضبط هذا المفهوم وابراز علاقته مع المفاهيم ذات الصلة، وكذا تتبع نشأة وتطور هذا المفهوم.

المبحث الأول: مفهوم الهوية

إذا كانت الهوية،اصطلاحاً حديثة العهد بالتداول والاستخدام، فهي اليوم أصبحت مضموناً ذا دلالات عميقة تشمل كل ما يجعل من الفرد والمجتمع شخصية قائمة بذاتها وعلى قدر كبير من التميز، والجدير بالذكر أن مصطلح الهوية لم يكن متداولاً في الحياة الثقافية والفكرية في مطلع هذا القرن فلم تكن الهوية من ألفاظ الحياة الثقافية والفكر ولا من أدبيات العمل السياسي.[1]

المطلب الأول: تعريف الهوية لـــــغة واصطلاحا

- **الهوية لغة:**

تشير معاجم اللغة العربية : "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" لصاحبه أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، وكذا " شماميط القاموس المحيط والقاموس الوسيط لما ذهب من كلام العرب " لصاحبه الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي و"لسان العرب" لابن منظور إلى خلوها من مصطلح الهوية، إذ لا يعدو الشرح أن تكون الهوية مستقاة من الفعل "هوى": أي سقط من عل أو أن يكون معناها البئر البعيدة.[2]

---

[1]– عماد مؤيد جاسم، أثر العولمة على الهوية الوطنية، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد الرابع العددان 24/23 –2011.

[2]– ميمونة مناصرية، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة،2011–2012، ص،93.

إذن فالهوية في اللغة العربية مصدر صناعي مركب من "هو" ضمير للفرد الغائب المعرف بأداة التعريف "ال" ومن اللاحقة المتمثلة في "الياء" المشددة وعلامة التأنيث "التاء"، وقد عرف الجرجاني الهوية بأنها: "الأمر المتعقل من حيث امتيازه عن الأغيار ".[1]

وجاء في كتاب "الكليات": "أن الأمر المتعلق من حيث أنه مقول في جواب "ماهو" يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار يسمى هوية".[2]

ويتحدد مفهوم الهوية بناء على الأطر والدلالة اللغوية والفلسفية السوسيولوجية والتاريخية، لهذا المصطلح، ففي اللغة العربية، يتضمنه مصطلح الهوية، ويقابله باللغة الفرنسية كلمة Identite، والإنجليزية كلمة Identity، وهي من أصل لاتيني يعني الشيء نفسه، أو ما هو عليه، أي أن للشيء الطبيعة نفسها التي ليست للشيء الآخر.[3]

إن البحث التكويني في مفهوم الهوية في الدراسات الغربية يمكن رصده من خلال بداية ظهور المفهوم مباشرة من المعنى اللغوي الإنجليزي للمفهوم وهو مشتق من اللاتينية identitand/identitas وتعني الهوية المستمدة من identiden التي تعني مرارا وهذا يعني "نفس ونفس ونفس...وهكذا مرارا".[4]

وفي المعاجم الغربية يحدد قاموس أكسفورد الهوية بوصفها: "حالة الكينونة المتطابقة بإحكام والمتماثلة إلى حد التطابق التام أو التشابه المطلق "، أما معجم روبير فيحدد الهوية باعتبارها "الميزة الثابتة في الذات"، ويختزن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية لفولتير على الشكل

---

[1]– رفيق بن حصير، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا–دراسة حالة الجزائروالمغرب–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2012،2013، ص، 39.

[2]– عبد العزيز بن عثمان التويجري، التراث والهوية، **مجلة الإسلام اليوم**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، ص20.

[3]– سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة،2010، ص63.

[4]– الحاج دواق، الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الابداع، الدين وقضايا المجتمع الراهنة، سلسلة ملفات بحثية، 13 ماي 2016، ص07.

التالي: "إنها ميزة ما هو متماثل سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها الفرد مع ذاته أو من جهة العلاقات التي يقيمها مع الواقع على اختلاف أشكالها".[1]

ومن هنا يمكن القول أن مصطلح الهوية – من حيث الصياغة – غربي المنشأ، والضرورة ألحت على السؤال عنه في منطقتنا العربية الإسلامية، نظرا لما يمر به مجتمعنا المعاصر من أزمة هوية ولعل التعريف الذي أدلت به الثقافة العربية الإسلامية: "هو أن الهوية هي كنه الشيء وذاتيته، فهوية الشيء تعني عينيته وتعني أيضا وحدة الذات بالنسبة للإنسان، وهوية الشيء تعني الثوابت التي تتجدد وتتغير وتفصح عن ذاتها دون أن تخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة، إنها كالبصمة بالنسبة للإنسان يتميز بها عن غيره، وتتجدد فاعليتها ومكانتها دون أن تتغير وتطمس معالمها".[2]

- **الهوية اصطلاحا:**

أ- **الهوية في الفكر الغربي :**

يعود مصطلح الهوية إلى عهد أفلاطون وأرسطو وتوما الأكويني مرورا بـ "كانط" ودافيد هيوم و... والقائمة طويلة مما يدل على أهمية هذا المصطلح في الفكر الغربي.[3]

حيث ظهر مفهوم الهوية مع المنطق الآرسطي وتم توظيفه في السياقات العلمية المنطقية والرياضية بصفة خاصة والسياقات الفلسفية بصفة عامة، حيث يعتبر آرسطو أول من افتتح مجال التفكير في مفهوم الهوية حيث نجده يعبر عن قانون الهوية بتعابير متعددة كأن يقول: أ هو أ ويعني أن الشيء "هو هو" لم يطرأ عليه أي تغيير.

ليأتي دور جون لوك من خلال اسهامه في بلورة هذا المصطلح متبنيا تصورا مختلفا مفاده أن: "ما يجعل الشخص "هو هو" عبر أزمنة وأمكنة مختلفة هو ذلك الوعي الذي يصاحب مختلف أفعاله وحالاته

---

[1]- عزيز مشواط، أزمة الهوية في العالم العربي أزمة معنى أم أزمة حضارة، ص02، من الموقع: minbaralhurriya.org(30ديسمبر 2011)

[2]- ميمونة مناصرية، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة،2011-2012، ص 93.

[3]- نفس المرجع، ص97.

الشعورية، تضاف إليها الذاكرة التي تربط الخبرات الشعورية الماضية بالخبرات الحالية مما يعطي لهذا الوعي بالإحساس استمرارية وديمومة فتتشكل بذلك الأنا كذات مطابقة لذاتها أي لهل هوية"[1].

كما نجد جون لاشوليي الذي يرى "أن الذي يولد لدى الفرد إحساسا بأن له هوية أو ذاتا متميزة قابل للاختزال في عاملين: استمرار نفس الطبع وترابط الذكريات هكذا يعتقد الشخص أن سلوكياته يحكمها خيط ناظم وأن ماهو عليه اليوم مكمل لما كان عليه في الماضي، ومن ثم تبدو انطباعاتنا النفسية اليوم تداعيات لحالات ماضية".

كما نجد رالف لينتون: "الذي يعتبر أن الهوية الشخصية تتحدد انطلاقا من النظام القيمي والأخلاقي ومن النموذج الثقافي للمجتمع"، حيث نقل لينتون مفهوم الهوية إلى مستوى جديد من مستوى التفكير من خلال ربط مفهوم الهوية بالواقع الاجتماعي وما أفرزه من أنظمة أخلاقية وثقافية وغيرها، وهو التصور الذي يتوقف إلى حد ما مع طبيعة المجتمعات المتجددة والمتطورة باستمرار وهي النظرة التي تحظى بقدر من الاهتمام في الوقت المعاصر نظرا لمبدئها الموافق لما توصلت إليه البحوث المعاصرة في مجال الهوية.[2]

ويعرف "ميكشيلي" الهوية بوصفها: "منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية، فالهوية ليست جامدة بل هي حقيقة تتطور وفقا لمنطقها الخاص الذي يتجسد في عمليات التقمص والاصطفاء، وهي في سيق تطورها تتحدد على نحو تدريجي وتعيد تنظيم نفسها وتتغير من غير توقف وذلك إلى حد تكون فيه قادرة على تحديد خصوصية الكائن الإنساني وهي تنطوي على دينامية داخلية مماثلة لمنظومة العمليات المعرفية والعقلية التي تشكل الإحساس بالهوية".[3]

يتناول الفكر الغربي الهوية الثقافية من منظور كلي وجمعي، لذا فالفلسفة الغربية تهدف إلى تكوين الإنسان الكلي، وتكوين الهوية الاجتماعية، وتدعم الفكر المؤسسي، وتؤلف نظرية اجتماعية تسير على هداها، ومن ثم تتضح هوية العالم الغربي دون التباس أو غموض، فعلى سبيل المثال إذا تحدثنا عن قيم المجتمع الأوروبي نجد أن أول ما يتبادر إلى أذهاننا قيم العمل – الحرية– الديمقراطية الصدق والأمانة ،

---

[1]– مولاي أحمد بن نكاع، ملامح الهوية في السنما الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2013، ص34.

[2]– نفس المرجع، ص37.

[3]– الحاج دواق، المرجع السابق، ص 27.

وتحمل المسؤولية والتسامح وعمل الفريق ، فتلك القيم هي ما تشكل نظرية المجتمع الغربي التي يستند إليها في تشكيل هويته كي تكون هوية معروفة للعالم أجمع.[1]

وكتب المفكر الفرنسي أليكس ميكشيللي عن الهوية بأنها: "منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها"، فالهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يمتاز عما سواه وشعر بوحدته الذاتية.[2]

ب- الهوية في الفكر العربي:

يشير البعض إلى أن مفهوم (الهوية) مفهوم غربي لم يعرفه الفكر العربي إلا حديثا، فالبحث المتأني في المعاجم يشير إلى هذه الحقيقة، فالمصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب تخلو من هذا المصطلح الحديث، إذ لا يعدو الشرح عن أن تكون الهوية مستقاة من الفعل هوى أي سقط من عل، ومن خلال البحث في هذه المعاجم، لا نجد تعريفا واضحا عن الهوية، إلا في معاجم وقواميس العصر الحديث، وهذا ما يثبت وجهة النظر السابقة .

ويمكن تفسير ذلك، أن الثقافة العربية الإسلامية في عصورها الزاهرة، لم تكن بحاجة إلى تعريف الهوية أو القومية أو الوطنية ، بل لم تكن بحاجة إلى طرح سؤال الهوية ذاته، فلماذا تطرح سؤالا لتأكيد الذات وهي صاحبة الفتوحات والنهضة والمخزون الحضاري من التراث الذي شيدته على مر العصور، بيد أنها شعرت بالحاجة لتأكيد الذات بعد الوضعيات المؤسفة التي آلت إليها ، فبين الاستعمار والانتداب والوصاية والتحكم بالمصير و ...وجدت الأمة نفسها في حاجة لتأكيد هوية نقية، بعدما أصبحت وأصبح تاريخها وماضيها المجيد محل جدل[3].

---

[1]- ميمونة مناصرية، المرجع السابق، ص79.

[2]- رفيق بن حصير، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص، دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2013، ص 39.

[3]-ميمونة مناصرية، المرجع السابق، ص 77-78.

لم يكن الفكر العربي الإسلامي بعيدا عن الاهتمام بالهوية بحيث نلمس حضور الكلمة في التراث الفلسفي الإسلامي، حيث يعرف الجرجاني في كتابه "التعريفات" الهوية بقوله: "هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق".

ويشبه الجرجاني من خلال هذا التعريف الهوية بالنواة واشتمال الهوية على حقيقة الشيء وخصائصه الجوهرية كاشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق وهذه النواة التي تختزل جميع الخصائص الجوهرية للشجرة ولا يمكنها إلا أن تنتج شجرة بنفس خصائص الشجرة التي انتزعت منها.[1]

كما أن ابن رشد قد عرف أيضا الهوية في هذا الإطار المنطقي ، والذي على ما يبدو نقل عن اليونانية ، بكونها " تقال بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود ، وهي مشتقة من "الهو"، كما تشتق الإنسانية من الإنسان ، وإنما فعل ذلك بعض المترجمين ، لأنهم رأوا أنها أقل تغليظا من اسم الوجود إذا كان شكله شكل اسم مشتق .

وقد بدا الاختلاف إزاء الهوية واضحا في التراث العربي الإسلامي من خلال المؤتمر الذي عقد في القاهرة عام 1984بعنوان " الهوية والتراث "حيث خرج المؤتمرون بزخم متنوع من التعاريف للهوية ، حيث اعتبرها فريق بأنها:" الإدراك الحضاري المتميز للمجتمع الذي يتبلور في الشعور بالانتماء ، وفي التعبير عن هذا الشعور سياسيا"، بينما رأى فريق آخر "أن الهوية تجسيد للسمات النفسية والاجتماعية والحضارية " ورأى فريق ثالث بأن الهوية هي "السمات التي ترتبط بالفرد نتيجة لانتمائه للمجتمع" في حين رأى فريق رابع بأن الهوية السمات المميزة لدولة وطنية ، والتي تعبر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتاريخ المجتمع واختلف المؤتمرون حول استخدام مصطلح الهوية بمعنى الشخصية أو الطابع الوطني أو الطابع الاجتماعي أو الطابع الحضاري[2].

بينما يقدم محمد عابد الجابري مساهمة معمقة في فهمه للهوية ، حيث يرى فيها كيان يصير، يتطور، وليست معطى جاهزا ونهائيا ، هي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش ، وإما في اتجاه الانتشار ، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم ،وأيضا باحتكاكها سلبا و إيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما[3].

---

[1]– مولاي أحمد بن نكاع، المرجع السابق، ص42.

[2]– ميمونة مناصرية، المرجع السابق، ص78 .

[3]– نفس المرجع، ص 97.

و يرى نديم البيطار في دراساته عن "حدود الهوية القومية" بأن: "الهوية الأم هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها، وهو يعني لا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ، فالأمة وحدها تملك الهوية سواء كانت جماعة أو فردا"[1].

ويمكن القول أن الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات.

المطلب الثاني: العلاقة بين الهوية والمفاهيم ذات الصلة

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم المعقدة، حيث يحمل معاني ودلالات متعددة ومفتوحة على عدة تأويلات لذلك يبدي المؤرخون عادة حذرا منهجيا شديدا عند استخدامهم وتوظيفهم هذا المفهوم. بالإضافة إلى تداخله مع مفاهيم أخرى مثل: الثقافة، وكذا ارتباطه مع مفاهيم مثل الهوية الثقافية االعولمة الثقافية، ....

و في هذا المبحث سنتطرق إلى مقاربة مفاهيمية؛ بحيث نعرض مكونات البحث بالتطرق إلى مفهوم الثقافة مع تبيان علاقة الهوية بالمفاهيم ذات الصلة .

1- العلاقة بين مفهوم الهوية ومفهوم الثقافة

- **مفهوم الثقافة في اللغات الأوروبية:**

تعود جذور كلمة culture إلى اللفظ اللاتيني culture الذي يعني حرث الأرض وزراعتها، وقد ظل هذا اللفظ مقترنا بهذا المعنى في العصرين اليوناني والروماني وحتى القـرون الوسطى. ليصبح في عصر النهضة مقترنا بالأعمـال الفنية والأدبية. وقد استخدمها "فولتير" وغيره من مفـكري فرنسا بمعنى تنميـة العقـل وغرسه بالذوق والفهم وتزيينه بالمعرفة و استخدمها" توماس هوبـز" بمعنى العمل الذي يبذله الإنسان لغاية تطويره. واستمرت الكلمة محافظة على جذرها اللغوي والدلالات المشتقة منه إلى أن جاء تايلور ووضع كتابه « primitive culture » عام 1871 أين وضع مفهوما للثقافة لا يزال حتى اليوم يعد من أوفى التعريفات وأشملها.[2]حيث يرى أن الثقافة كطريق متكامل للحياة ، وكل مركب للمعرفة

[1]- رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص39.

[2]- نصر محمد عارف، الحضارة-الثقافة-المدنية" دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"، عمان، المعهد العالمي للفكر الانساني، ط2، ص19-20.

،المعتقد، الفن ،القانون، الأخلاق والتقاليد.[1]وبانتقال مفهوم الثقافة إلى الفكر الألماني اكتسبت الكلمة مضمونا جماعيا .فقد أصبحت تدل على التقدم الفكري الذي يحصل عليه الفرد أو المجموعات الإنسانية بصفة عامة.[2]

●مفهوم الثقافة في اللغة العربية:

على الرغم من أن الثقافة كلمة عربية معروفة عند العرب الا أن هناك مفارقة بين اهتمام الأوروبيين بفكرة الثقافة منذ عدة قرون و انجاز العديد من الكتابات والدراسات الفاعلة للاستفادة من حكمتها، و أن هذا الاهتمام مازال قائما و متجددا كما لو أنها من مسائل اليوم الحديثة، أما في مجالنا العربي فإننا نشهد ضعفا وجمودا ومحدودية في مستويات النظر في هذا الشأن[3] ، ففكرة الثقافة فكرة حديثة جاءتنا من أوروبا أي أن مفهوم الثقافة ثمرة من ثمار عصر النهضة.

- **الثقافة في الاصطلاح الغربي والعربي:**

أما تعريف الثقافة اصطلاحا فقد اختلفت التعاريف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى المفهوم ويمكن أن نرد مجموع ما قيل من تفسيرات إلى مدرستين:

- **المدرسة الغربية:** التي ظلت وفية لتقاليد عصر النهضة، و هي ترى عموما أن الثقافة ثمرة الفكر أي ثمرة الإنسان.
- **المدرسة الماركسية:** التي ترى أن الثقافة في جوهرها ثمرة المجتمع.(4)

أما ماوتسي تونغ فيقول في كتابه "الديمقراطية الجديدة": "إن كل ثقافة معينة هي انعكاس من حيث شكل مفهومها لمجتمع معين"(5) بمعنى أن المجتمع هو المنتج للثقافة.

وفي هذا الصدد يمكن أن نورد أفكار غرامشي عن الثقافة، حيث حاول غرامشي تحرير الثقافة من تصورها التقليدي القائم على مرتبية شاملة من خلال كسر نخبوية المعرفة والى انتاج معرفة جديدة تغيب

---

[1]– مايكل دينيغ، الثقافة في عصر العوالم الثلاث، ترجمة أسامة الغزولي، الكويت، عالم المعرفة، 2013، ص106

[2]– نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص ص20–21

[3]– هجيرة شبلي، اشكالية مستقبل العلاقة بين الحضارات،"زكي ميلاد نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فلسفة الحضارة، قسم العلوم الانسانية، 2013/2012، ص27

[4] –نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص19.

[5] – نفس المرجع ، ص33

فيها الفروق بين الثقافة العالمية والثقافة الشعبية فهو يتعارض مع المنظور المسيطر لمعنى الثقافة وفي هذا يقول غرامشي :"يستلزم تشكيل وعي جماعي توحيدي مبادرات وشروط متعددة.

إن نشر نمط متجانس من الفكر والفعل انطلاقا من قيادة متجانسة هو الشرط الأساسي لذلك، لكن ليس الشرط الوحيد، فمن الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن كل فئة اجتماعية تصوغ وعيها الذاتي وثقافتها الذاتية بطرق متماثلة، وبنفس المناهج، أي بمناهج المثقفين المحترفين". يتضمن قول غرامشي هذا عناصر ثلاثة هي: [1]

1. لا تحقق الطبقات الاجتماعية ثقافتها الذاتية بطرق متماثلة.
2. لا يمكن إرجاع الإنتاج الثقافي إلى جهود المثقفين المحترفين.
3. ضرورة تأمين شروط و مبادرات متعددة.

كما يربط غرامشي بين الثقافة والهيمنة ، فالهيمنة عنده هي الجمع بين السيادة والقيادة ، فإذا أرادت طبقة سائدة أن تحتفظ بقيادتها ينبغي أن تتعلم كيف تقود الجماهير الخاضعة لها، أن تفهم اللحظة التاريخية لهذه الجماهير بكل قواها الأخلاقية والسياسية والفكرية، وهذا حسب غرامشي تتقنه الدولة الرأسمالية بمهارة في خلقها لمجتمع مدني ديمقراطي وتفتقده الدولة المتخلفة، وهذا ما تحاول الثقافة الغربية فعله بالمجتمعات المتخلفة فهي تسعى إلى خلق مجتمع مدني موال لها ولقيمها ومبادئها وذلك من اجل نشر ثقافتها وبالتالي تحقيق الهيمنة على هذه المجتمعات.[2]

و هذه مجموعة من التعاريف لمفكرين غربيين آخرين:

يقول فرانتز فانون: "ان الثقافة هي أولا وقبل كل شيء تعبير عن أمة عن مفضلات هذه الأمة، ومحرماتها ونماذجها ...هي محصلة التوترات الداخلية والخارجية في المجتمع برمته وفي مختلف طبقات هذا المجتمع. فمادام الوضع الاستعماري قائما، فان الثقافة تنضب وتحتضر لأنها تكون محرومة من ركيزتها الأمة والدولة، وعلى ذلك فان التحرير الوطني أو القومي أو انبعاث الدولة هو شرط وجود الثقافة " قام فرانتز بربط الثقافة بوجود الأمة أو الدولة الوطنية.[3]

---

[1]– غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ندوة القاهرة 1990، مركز البحوث العربية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 1991، ص205 .

[2] – غرامشي وقضايا المجتمع المدني، المرجع السابق، ص398.

[3] – نفس المرجع، ص 378.

ويبقى تعريف تايلور للثقافة الأكثر تداولا حيث يعرفها:" ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والتقاليد والقوانين وجميع المقومات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كونه عضو في المجتمع "[1]

و قد نشر تايلور فكرة أن كل المجتمعات تمر بمراحل تقدمية بداية من الوحشية مرورا بالبربرية لتبلغ ذروة التقدم عند الحضارة الغربية، لنلاحظ أن الثقافة الغربية تعتبر الأسمى، و أي ثقافة أخرى أن تحقق تقدما ما لم تعتبر أن الثقافة الغربية هي الثقافة الأسمى.

من خلال هذه التعاريف نجد أن مفهوم الثقافة ارتبط في المجتمعات الغربية بثلاث قواعد:[2]

- أن المجتمعات تسير في نسق تطوري يبدأ هذا النسق من الحالة البدائية الأولى إلى غاية المرحلة الراقية التي وصل إليها المجتمع الأوربي المعاصر، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف المجتمعات طبقا لمدى اقترابها أو ابتعادها عن مفهوم الثقافة السائدة في المجتمع الأوروبي المعاصر. ومن هنا ظهرت مفاهيم مثل اللحاق بالركب، التحديث...
- إن الثقافة حسب المنظور الغربي تنشأ في مجتمع معين ثم تنتشر إلى المجتمعات الأخرى فيما يعرف بالانتشار الثقافي أي انتقال الثقافة من المجتمع الأكثر رقيا إلى المجتمعات الأدنى أو الأقل تطورا لتبرز مفاهيم مثل: الدور التحضيري لأوروبا، الثورات الثقافية ...
- التثاقف أو المثاقفة و يقصد بها تأثر الثقافات بعضها ببعض نتيجة الاتصال بينها.

فقد ارتبط مفهوم الثقافة بقيم المجتمع الأوروبي ومعتقداته وأنماط سلوكه و مدركاته و وسائل حياته هي الأرقى دائما، أما المجتمعات الأخرى فإنها تقليدية أو رجعية أو متخلفة . ومن ثم إذا أرادت التطور والتقدم و التحديث أن تنقل نمط الثقافة الأوروبية وتتخلى تماما عن موروثها التقليدي.

- **الثقافة في الاصطلاح العربي:**

بالمقابل نورد مفهوم الثقافة لدى المفكرين العرب حيث:

يقول مالك بن نبي: الثقافة هي"مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأس مال أولي في الوسط الذي ولد فيه، و الثقافة على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"[1].

---

[1]– تيري ايجلتون، فكرة الثقافة، ترجمة: شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2012، ص 53.

[2] – نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص ص 24، 25.

كما عرفها بأنها "التعبير الحسي عن علاقة الفرد بهذا العالم أي بالمجال الروحي الذي ينمي فيه وجوده النفسي، فهي نتيجة هذا الاتصال بهذا المناخ".[2]

ويعرفها عبد الوهاب الكيلاني (الموسوعة السياسية) : "ذلك الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع ، إذ يتكون من الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني والروحي والفكري والنفسي والأدبي و القيمي الذي يتجلى في الرموز والأفكار والمفهومات والنظم وسلم القيم والحسن الجمالي، في حين يتكون الشق الثاني من مجمل النتاج الاقتصادي والتقني (الأدوات والآلات)، والبيوت وأماكن العمل والسلاح. أما الإطار الاجتماعي الذي يتعمق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل إلى آخر، فنعني به تلك المؤسسات والطقوس وأنماط التنظيم الاجتماعي الآخر."[3]

كما يعرفها الدكتور ناظم عبد الجاسور في موسوعة علم السياسة : "الثقافة هي الكل المعقد والمتشابك في الأنظمة التي تتضمن أساليب الحياة المادية والروحية ،فهي تتولد من عملية إنتاج الوجود الجماعي بوصفه وجودا اجتماعيا ومن خلال هذه العملية تخلق الجماعات أنماط متميزة من الوعي والسلوك ومنظومات قيم وقواعد اجتماعية وعقلية مرتبطة بالحقبة والبيئة والظروف العامة بتشكلها ،وتصبح هذه الأنماط بذاتها بنية مستقلة داخل البناء الاجتماعي تأثر فيه وتتأثر به".[4]

أما عن علاقة مفهوم الهوية بمفهوم الثقافة:

تعرف الهوية على أنها: "هي مجموعة المميزات الجسمية و النفسية و المعنوية و القضائية و الاجتماعية و الثقافية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يعرف نفسه و أن يقدم نفسه و أن يتعرف الناس عليه، أو التي من خلالها يشعر بأنه موجود كانسان له جملة من الأدوار والوظائف والتي من خلالها

---

[1]– هجيرة شلبي، المرجع السابق، ص 28.

[2] – مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1984، ص50.

[3]– فاطمة حموتة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة،.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر، بسكرة.2011/2010 ، ص63.

[4]– ابراهيم بن دايخة، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008. 2009، ص17.

يشعر بأنه مقبول و معترف به كما هو من طرف الآخرين أو من طرف جماعته أو الثقافة التي ينتمي إليها".

وتنقسم الآراء حول علاقة الهوية بالثقافة إلى :

1- من يعتبر أن الهوية هي جزء من الثقافة باعتبار أن الثقافة هي الإطار الأوسع الذي يستمد منه البشر شعورهم بماهيتهم، فمفهوم الهوية متعلق بمفهوم الثقافة، فهو مفهوم ثقافي تاريخي يتكون لدى الفرد من خلال الثقافة التي يحيا فيها، فدور الثقافة هو تكريس هوية ثقافية للمجتمع.[1]

2-من يميز بينهما على أساس أن الثقافة لازمة لتوضيح حدود الهوية، إذ تقدم الثقافة الرموز اللازمة لرسم حدود جماعة ذات الهوية الواحدة، إلا أنه ليس بالضرورة أن للجماعة ذات الهوية الواحدة ثقافة منفصلة تميزها عن غيرها، وكذا على أساس قابلية الثقافة للتغيير بينما تتم الهوية بقدر أكبر عن الثبات أي أن المتغير الثقافي يضفي المعنى على الهوية.

فالهوية ـ حسب الثقافة ـ يمكن أن تجسد في أمة أو في قبيلة أو قد تتخذ طابعا إقليميا، ومن أهم الرموز التي تستمدها الهوية من الثقافة في هذا الصدد: اللغة والدين، ولكن يمكن القول أن الثقافة المحلية والشعبية والفرعية الخاصة والمتغيرة لا يمكن أن تتناقض في جوهرها مع الأنماط الثقافية العامة والثابتة التي تطبع الهوية الوطنية والقومية للأمة بما فيها، وتشمل كل أفراد الأمة ذات الهوية الواحدة التي هي منتوج ـ صرف ـ للقوميات الثقافية الواحدة .

وانطلاقا من أن الشخصية الجماعية أو الهوية لأي أمة هي منتوج ثقافي صرف وأن الثقافة هي مكوناتها ومركباتها و أنماطها المختلفة من أمة إلى أخرى باختلاف القيم المرتبطة بالتقاليد و المعتقدات وطرق التعبير عنها في هذه الأمة أو تلك .[2]

إن العلاقة بين المفهومين علاقة وطيدة لا يمكن تجزئتها، لأن الثقافة بما تحمله وتختزنه من رموز وتصورات وقيم هي التي تشكل بمجملها معنى الهوية ومضمونها، وبامتزاجهما معاً تتكون (الهوية الثقافية) باعتبارها انعكاس لما يجمع الأفراد مع بعضهم البعض، والهوية الثقافية لها مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع "الآخر" الذي تواجهه .

---

[1] – رحيمة شرقي، الهوية الثقافية الجزائرية و تحديات العولمة، **مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية**، العدد 11، جوان 2013، ص 194.

[2] – اكرام ابركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص72.

يتم تناول الهوية على المستوى الثقافي كمحدد لما يمكن أن يسمى بالخصوصية الثقافية أو الشخصية القومية، وبمثل هذا المفهوم يأتي الخوف الشرقي مما يسمى **التنميط الثقافي للعولمة أو الخوف الغربي من تفاقم ظاهرة الهجرة باتجاهه**، وعليه فإن الهوية الثقافية كيان يصير ويتطور، وليست معطى جاهزاً ونهائياً، فهي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، وانتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما.

وعلى العموم، تتحرك الهوية الثقافية على ثلاثة دوائر متداخلة ذات مركز واحد:

- فالفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزباً أو نقابة الخ...)، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة، عبارة عن (أنا) لها (آخر) داخل الجماعة نفسها، حيث الـ(أنا) تضع نفسها في مركز الدائرة عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من الآخر.
- والجماعات داخل الأمة، هي كالأفراد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة، ولكل منها (أنا) خاصة بها و(آخر) من خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه .
- و الشيء نفسه يقال بالنسبة للأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى، غير أنها أكثر تجريداً، وأوسع نطاقاً، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف[1].

2- العلاقة بين مفهوم الهوية والهوية الثقافية:

إذا كانت الثقافة هي الجزء المهم من أجزاء تكوين الانسان عقائديا وفكريا وسلوكيا، فهي كما تعرف: "النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير وأنماط السلوك وكل ما يبنى عليه من تجديدات وابتكارات ووسائل في حياة الناس..."، وإذا كانت الثقافة هي: "الكل المركب من العادات والتقاليد وأنماط السلوك الاجتماعي وغيرها من الموروثات والمكتسبات التي تميز شعبا عن غيره فهي من ثم عملية ديناميكية تتميز بمظهر التطور المبني على الثوابت حسب ظروف الزمان والمكان، وهي التي تعطي الهوية لتميز شعبا عن غيره" و لابد من الاشارة إلى أن عملية

[1]- عماد مؤيد جاسم، أثر العولمة على الهوية الوطنية، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية، بغداد، المجلد الرابع العددان 24/23، 2011، ص 125.

التطور الثقافي لأي شعب تنطلق من الثوابت والجذور المكونة لموروثه الثقافي والهوية الثقافية الوطنية، وهي التي تعطي للشعب الشعور بالانتماء، وتحديد علاقته بالآخر[1] .

الهوية الثقافية: "هي تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد والشعوب، وتلك ركائز الإنسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب ، بحيث يشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما يخصصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، والهوية الثقافية تمثل كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي إليها الأفراد بالحس والشعور الانتمائي لها".

إن الهوية الثقافية هي تلك الحصيلة المشتركة من العقيدة الدينية اللغة والتراكم المعرفي وإنتاجات العمل والفنون والآداب والتراث والقيم والتقاليد والعادات والتاريخ والأخلاق والوجدان، ومعايير العقل والسلوك وغيرها من المقومات التي تتمايز في ظلها الأمم والمجتمعات. "وليست هذه العناصر ثابتة، بل متحركة ومتطورة باعتبارها مشروعا آنيا ومستقبليا يواكب مستجدات العصر، وهي قابلة للتأثير والتأثر، وكما يوجد قدر كبير من الثقافة الإنسانية المشتركة نتيجة للتواصل والتفاعل بين ثقافات الأمم المختلفة ، يوجد قدر خاص يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات[2].

والهوية الثقافية مفهوم معاصر تبلور كإشكالية سسيو–سياسية في الستينيات من القرن العشرين، وبرزت كمفهوم عالمي خاصة بالولايات المتحدة الامريكية بظهور مشكل الاقليات ومسألة الاثنيات والبحث عن وسيلة مناسبة تسمح بتوضيح المشاكل الناجمة عن اندماج المهاجرين، وظهور الصراعات الفكرية والأديولوجية والتي أصبحت تهدد ثقافات الشعوب وحضاراتهم. كما ظهرت كانشغال اجتماعي او سياسي خاصة عندما بدأت التيارات الفكرية تنشغل وتهتم بثقافات الشعوب، بعدما كانت مهمشة وغير مبرمجة في انشغالات المحافل العلمية الكبرى، وبهذا أصبحت الهوية الثقافية بالمجتمعات وباختلاف ثقافتهم محل اهتمام، لأنها تعتبر كوسيلة تحمي ميراثهم الثقافي المهدد بالاندثار.

الحال ذاته بأوروبا خلال الستينات بعدما استقرت الجاليات المهاجرة للعمل بأوروبا، وبدأ يظهر المناخ الثقافي الذي ميزته ظاهرة الطائفية التي كانت تجسد نوع من استرجاع الهوية الأصلية التي

---

[1]– سليمان كايد، دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصلية والمعاصرة، جامعة القدس المفتوحة، ص 72.

[2]– رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص 60.

نشأوا عليها، وتغلبت عليهم ظاهرة الانغلاق داخل جالياتهم، وشيئا فشيئا طفت في الميدان مسألة الهوية الآتية من بلدان العالم الثالث، فتغيرت المواقف السياسية إزائهم، وبفضل أبحاث وأعمال سوسيولوجيين تراجعت مواقف السلطات من موقف الاندماج في المجتمع الأوربي وبدأت تعترف بخصوصياتهم وبهوياتهم... وحينذاك أعطيت انطلاقة للهوية الثقافية كإشكالية علمية[1] .

وبالوقت الحالي تغير السباق، وأضحت ظاهرة الهوية الثقافية اشكالية سوسيو سياسية ومحل اهتمام المفكرين، حيث نجد أعمال المفكرة جنيفيف فانسونو Genevieve Vinsonneau التي ترى أن إشكالية الهوية الثقافية احتلت ميادين حساسة السياسية، الثقافية، الدينية، الأنثروبولوجية... نظرا لما يحدث عبر العالم من نهوض ثقافي: قيام حركات ثقافية مختلفة، منها المتشبثة بأصالتها وأخرى متميزة بالتنوع الثقافي وأخرى متطرفة، وحركات هامشية ومعارضة ومتشددة، وهناك الكثير من هذه الحركات قامت كرد فعل وناهضت لما سمته بالثقافة الشمولية المهيمنة من طرف القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السفياتي.

وفى أحد بحوث فانسونو G. Vinsonneau فإن مفهوم "الهوية الثقافية": "هو عبارة عن منتج وسيرورة جدلية جامعة للمضادات، تسمح بظهور الخصوصيات الفردية والتوحيد الاجتماعي، ويكتسي مفهومها أيضا عدة معاني، ففي العلوم الانسانية والاجتماعية يدل على العلاقة الموجودة بين:

- أولا انتماء الفرد إلى جماعته، أي أننا نستطيع التعرف عليه بواسطة "الكتلة الاجتماعية التي ينتمي إليها.
- و ثانيا شخصيته (الفردية) أي الطريقة التي يتخذها كل فرد ليعرف نفسه بنفسه.

كما بينت "فانسونو" بأن ما يسمى بالهوية الاجتماعية التي بواسطتها يتم التعرف على الفرد (في مكان وزمان) والهوية الفردية التي هي الاحساس الشخصي بما يعرف نفسه على وضعيته الخاصة فهاتين الصفتين للهوية مرتبطتين[2].

وللهوية الثقافية عدة جوانب وعناصر تخص الشعوب والأفراد أهمها:

---

[1]- عماد مؤيد جاسم، المرجع السابق، ص 127.

[2]- شريفة بريجة، تحديات الهوية الثقافية وسط المجتمعات المتعددة، **مجلة الحوار الثقافي**، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر، عدد ربيع وصيف 2015، ص،248.

– العقيدة أو الدين: يعد الدين أول عنصر من عناصر الهوية الثقافية، ولعل العولمة الثقافية منافية تماما للإسلام في اطار الحرب ضد الإسلام، وحرب الديانات، بحيث يدرك الغربيون الصليبيون والصهاينة أن استعادة المسلمين لهويتهم وانتمائهم القرآني أنه أكبر الأخطار وعليه فكل قوى التغريب تعمل ضد هذا الاتجاه وذلك بأسلوب الغزو الثقافي المتمثل في الاستشراق والتنصير.

– اللغة: تعد اللغة اللسان الثقافي الأساسي للهوية الثقافية للأفراد او للشعوب، وهي عامل بين اختلاف ثقافة عن أخرى، وهي أسلوب للتواصل وللاحتكاك وإثبات الهوية وتأكيد وجودها[1].

– التاريخ والماضي، بحيث يمثل التاريخ والماضي المشترك للأفراد أو لشعب ما عنصرا يعبر عن هوية أساسية، فالتاريخ بين حقيقة الاستعمار المتجدد في العولمة الثقافية والتاريخ هو من بين عناصر الهوية باعتباره يدرس الماضي ويقف على الحقائق وتستند إليه الدول والشعوب للتطلع لبناء الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

– العادات والتقاليد والأعراف، هذه المجالات هي من صميم هوية المجتمعات من خلال اتباع سلوكات معينة والتصرف والتعامل وفقا لثقافة تنظمها العادات والتقاليد والأعراف.

– العقد الاجتماعي والعقد السياسي: بحيث لكل دولة عقد اجتماعي من خلال مبادئ وثوابت المجتمع فيها وما يطابقه من طموح وتصور سياسي مبني على مرجعية العقد الاجتماعي، وخاصة أن الدولة تعبر عن هويتها الثقافية في المجتمع الدولي من خلال دستور أو قانون له الوجه الاجتماعي والسياسي، بحيث الإدارة الثقافية للأفراد تكون مكفولة في الوجه السياسي الذي يعبر عنها.

– فلكل شعب أو دولة نظرة خاصة لمفهوم الثقافة والحقوق والحريات المختلفة، ففي الإسلام تختلف الحقوق والحريات عن تلك الموجودة في الوضع الإنساني كالتي يصدرها الغرب إلى الدول العربية والفقيرة، من حقوق الإنسان المزيفة والديموقراطية الغربية، فثقافة حقوق وحريات الغرب هي ثقافة المادة لا الروح.

– الأدب والفنون: حيث كل مجتمع له أدبه وفنونه التي يزخر بها، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي تكون معبرة عن هويته الثقافية من خلال ثقافة التعبير القصصي والشعر والفنون والرسم والمسرح والتمثيل وفن العمران وغيرها وكل له رسالة يريد ابلاغها للغير.

[1]– رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص 60.

–طريقة التفكير، يعد التفكير العنصر الحساس في أي ثقافة، فطريقة تفكير المسلم غير طريقة تفكير الغربي ومثال ذلك أن المجتمع المادي يفكر بطريقة مادية واستهلاكية، وهنا يتجلى المجال التربوي فهناك التربية الدينية والتربية الروحية والتربية المادية وغيرها[1].

كما يمكن أن تتحدد الهوية الثقافية في مجموعة من المقومات الأساسية المتجسدة في[2]:

- اللغة الوطنية واللهجات المحلية المرتبطة بوجود شعب ما وتطوره ومصيره على أساس أن تكون اللغة الوطنية معتمدة في التدريس على جميع المستويات، وفي التسيير الإداري، وفي القضاء، إضافة إلى التواصل بين شرائح المجتمع إلى جانب اللهجات المحلية.
- القيم الدينية والوطنية المتكونة عبر العصور والتي تكسب الشعب حامل الهوية حصانة تحول دون ذوبانه في شعوب أخرى، وتؤهله لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها.
- العادات والتقاليد والأعراف النابعة من تلك القيم والحاملة لها والعاكسة لمستوى الشعب حامل الهوية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.
- التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب حامل الهوية من أجل المحافظة على هويته أرضا وقيما وعادات وتقاليد وأعراف.

3- العلاقة بين مفهوم الهوية العولمة الثقافية:

يعتبر مصطلح العولمة من المصطلحات التي لا يزال يكتنفها الغموض، لذلك لم يتفق الباحثون والمفكرون على فهمها وتحديد تعريف لها.

- **العولمة لغة:**

هي ترجمة لكلمة "Mondialisation " الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية ومراقبة صارمة، أما اللامحدود فالمقصود به العالم أي الكرة الأرضية[3].

---

[1]– رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص 62.

[2]– شريفة بريجة، المرجع السابق، ص 249.

[3]– باية بوزغاية، العربي بن داود، اشكالية الهوية والعولمة الثقافية، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السسيوثقافية ي المجتمع الجزائري.

كما أن المفهوم اللغوي لكلمة "عولمة" مشتق من لفظ "عالم" وجمعه "عوالم"، ومصطلح العولمة العربي ترجمة للكلمة الانجليزية "globalization " التي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، وهي كلمة مشتقة من كلمة "globe" التي تترجم إلى الكون أو الكوكب الأرضي[1].

- **العولمة اصطلاحا:**

ويثير مصطلح العولمة جدلا واسعا على الساحة العالمية في مختلف مجالات الحياة، وتتعدد زوايا دراسته، حيت تتناقض رؤى التعامل معه وتتفاوت المواقف منه، مما يجعل الالمام بكل أطراف الظاهرة وأبعادها المتشابكة والمتقاطعة في معظم الأحيان أمرا صعبا[2].

هناك ارتباط بين العولمة والثقافة ، فالعولمة توظف الثقافة كقوة ناعمة للتأثير على سلوك الآخرين، وهذا التأثير هناك من رآه سلبي وهناك من يراه ايجابي .فتأثير العولمة على المكون الثقافي يمكن أن ينتهي إلى طمس وإلغاء للثقافات الوطنية والدينية والقومية و الخصوصيات الإنسانية.[3]

فالعولمة الثقافية هي امبريالية ثقافية تسعى إلى تهجين العالم وتجريده من خصوصياته وفي هذا الصدد يقول نعوم تشومسكي: "إنّ العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله"[4] وهناك من يعرفها: " إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الأمريكية و النموذج الأمريكي وجعله نموذجا كونيا ، يجب تبنيه وتقليده ..."[5]

ويقول الكاتب عبد الإله بلقيزر:"العولمة كما يدعي روادها هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة "عالمية"، وهي في حقيقتها اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات الأخرى،

---

[1]– رحيمة شرقي، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد الحادي عشر، جامعة ورقلة، جوان 2013، ص، 189.

[2]– طاهر بوشلوش، العولمة وأثرها على الأمن الفكري والأخلاقي للشباب في المجتمع، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، دار التل، البليدة، العدد 19.

[3]– عبد المجيد عمراني وآخرون، التثاقف في زمن العولمة، باتنة، مؤسسة سرار للطباعة الصناعية، ص 241.

[4] – صالح حسين سليمان الرقب، العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، من الموقع :

www.drsregeb.com/download.php?id=48

[5] – عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 170

وهي اختراق تقني يستخدم وسائل النقل والاتصال لهدر سيادة الثقافات الأخرى للشعوب، وفرض الثقافة الغربية".[1]

إنَّ العولمة الثقافية وصلت إلى درجة الاختراق الثقافي، بل والاكتساح الثقافي. وبناء على ذلك تمثل خطرا على الثقافة الانسانية عموما و العربية و الاسلامية خصوصا فالحضارات الانسانية لا تتطور الا بتنوع الثقافات . بينما يرى البعض أن العولمة الثقافية عملية شاملة يشارك فيها الجميع، وليس ثمة تناقض بين العولمة الثقافية و الخصوصية الثقافية. فوجود نمط ثقافي عالمي لا يعني القضاء على الأنماط الثقافية الوطنية و القومية بل ربما يؤدي الى مزيد من تأكيدها، ويرون أن العولمة الثقافية لا تمثل ثقافة انسانية جديدة و انما تمثل مجموع ثقافات ذات ملامح متشابهة تسعى الى الغاء الفوارق و اعلاء التماثلات.[2]

المطلب الثالث– نشأة مفهوم الهوية.

لقد ذاع مفهوم الهوية عالمياً وعربياً منذ ستينيات القرن المنصرم، مع الصعود القومي والثوري في المنطقة والعالم الثالث عموماً، نتيجة حمأة الصراع الدولي أو الثقافي، واهتمام العديد من المجالات العلمية بدراسته، كما أن تداول المفهوم تصاعد مع الاستقطاب الحضاري بين الغرب والشرق فترة الحرب الباردة، وما بعدها في ظل الحرب على الإرهاب وانتشار طروحات الحوار الحضاري، حيث تترادف الهوية فيه مع الثقافة كمنظور ورؤية للعالم، خاصة في الولايات المتحدة، حيث يأتي حديث (هينتغتون وبول كروجمان) عن الشخصية القومية الأمريكية التي يهددها الازدواج الثقافي واللغوي والتحدي الديمغرافي الناتج عن هجرات الـ (Hespanic) المنحدرون من أصول إسبانية ومن ثقافات أخرى مغايرة[3].

إن انتشار كلمة (الهوية) بدأ وتوسع استخدامها في علوم الاجتماع بالولايات المتحدة في فترة الستينات، ثم إن هذا الاستعمال توسع وانتشر بسرعة كبيرة حتى صار من المستحيل، كما قال (ب. كليزون)، أن نحدد المعنى الدقيق لكل استخدام خاص لمفهوم الهوية، كما أن الوضع السياسي بالولايات

---

[1]– صالح حسين سليمان الرقب، المرجع السابق.

[2] – وليد أحمد مساعدة، العولمة الثقافية: رؤية تربوية اسلامية، **مجلة الجامعة الاسلامية**، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2010، ص255

[3]– عبد الفتاح القلقيلي، أحمد أبو غوش، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والاطار الناظم، بديل المركز الفلسطيني، 2012، ص 11.

المتحدة أسهم بدوره في ترسيخ اصطلاح الهوية، وفرضه على لغة الإعلام كما على التحليل الاجتماعي والسياسي، ذلك أنه في نهاية الستينات برزت الأقلية الأمريكية من أصل إفريقي، خصوصاً بظهور منظمة (الفهود السود) سنة (1966)، ثم حذت أقليات أخرى حذو حركة السود المطالبة بالاعتراف بخصوصيتها، وهذه الظرفية أنتجت ما يمكن أن نسميه بـ(صحوة هوية حقيقية) في سنوات السبعينات، وكما لاحظ ذلك عالم الاجتماع الأمريكي (روجر بروباكر)، فإن " تجربة الأمريكيين من أصل إفريقي مع قضية (الاثنية) باعتبارها تصنيفاً يفرض نفسه عليهم، وفي الوقت نفسه باعتبارها تحديداً ذاتياً للهوية "، هذه التجربة كانت حاسمة ليس فقط لنفسها وفي داخل حدودها الخاصة، بل أيضاً في تقديمها لنموذج الاحتجاج على أساس من الهوية، وهو النموذج الذي استفادت منه جميع أنواع الهويات، بدءاً من تلك التي تتعلق بالنوع الاجتماعي، وانتهاء بتلك التي تتأسس على (الانتماء الإثني أو العرقي).[1]

وتقدم الاستراتيجية السياسية إضاءة مهمة في مدى فاعلية الهوية، فبنظرة بسيطة على امتداد مناطق الصراع العالمي يمكن أن نستشف حضور النزعة الهوياتية كمعطى فاعل، فتجربة الأمريكيين من أصل إفريقي كانت تجربة حاسمة حي أنها قدمت نموذجا للاحتجاج على أساس الهوية وهو النموذج الذي استفادت منه جميع أنواع الهويات، ويعود سبب اعتماد العلوم الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لتحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية إلى تميز تاريخ أمريكا خصوصا في مسألة أهمية الأقليات التي نشأت عن موجات متعددة من الهجرة ومن نفس المنطق يمكن تفسير تزايد أهمية الهوية في أوربا لاحقا إذ يمكن أن نفترض بحق وجود علاقة بين تقوي خطاب الهوية[2] .

وعليه، يمكن القول عن (الهوية) بأنها "وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الوقت، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها"، ومن هذا الشعور القومي ذاته، يستمد الفرد إحساسه بالهوية والانتماء، ويحسّ بأنه ليس مجرد فرد نكرة، وإنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز والصور، وفي

---

[1]– عماد مؤيد جاسم، أثر العولمة على الهوية الوطنية، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد الرابع العددان 24/23 –2011.

[2]– محمد صخري، مفاهيم سياسية: تطور مفهوم الهوية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، من الموقع: www.politices-dz.com (2018-10-30)

حالة انعدام شعور الفرد بهويته نتيجة عوامل داخلية وخارجية، يتولد لديه ما يمكن أن تسميه بأزمة الهوية التي تفرز بدورها أزمة وعي (Awarness Crisis) تؤدي إلى ضياع الهوية نهائياً، فينتهي بذلك وجوده المعنوي .

وعلى العموم فإن مكونات (الهوية الإنسانية) تنسج وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في الخانات الحضارية والمشتركات التالية :[1]

1) مجال جغرافي ووطن تاريخي مشترك.
2) أساطير وذاكرة تاريخية مشتركة .
3) ثقافة شعبية مشتركة .
4) منظومة حقوق وواجبات مشتركة .
5) اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة

المبحث الثاني: أهمية البعد الهوياتي في نظرية العلاقات الدولية

لم يكن الاهتمام بالبعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الدولية لصيقا بنهاية الحرب الباردة والتغيرات والتحولات الأكاديمية والعالمية الحاصلة بعدها. بل قد سبق وتناول عدد من المفكرين أهمية هذا البعد منذ القدم وسنحاول خلال هذا المطلب تتبع جذر الاهتمام بهذا البعد الهوياتي الثقافي.

المطلب الأول: جذور الاهتمام بالبعد الهوياتي في العلاقات الدولية

في ثلاثينيات القرن الماضي طرح المفكر الايطالي **"غرامشي"** مصطلح "الغطاء السياسي الخارق" كمفهوم تقليدي للثقافة ، فهو يعتبر أن الهيمنة الثقافية هي شكل الحكم الذي لا غنى عنه لحكم المجتمع المدني، فالطبقة الحاكمة يجب أن تستمد دعمها من المثقفين والمؤسسات الثقافية لجعل الأخلاق والسياسة والقيم الهوياتية الثقافية مدونة لقواعد السلوك المقبولة عالميا ، وجعل الجماهير العريضة من الناس تتفق بحرية مع أسلوب الحياة الاجتماعية الأساسية للفريق الحاكم و هو ما استخدمته الدول الاستعمارية كسلاح قوي في حربها الخفية مع الدول المستعمرة.[2]

فالهيمنة عند غرامشي تعني "زعامة قائمة على الرضا"، ففي أي نظام يقوم على الهيمنة تعرض القوة المسيطرة معطيات النظام المنشود في ثوب عالمي وتقدمه كنظام مفيد للجميع. ولا تعمل الهيمنة

[1]–عماد مؤيد جاسم، المرجع السابق.

[2]– اكرام أبركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص79.

كعلاقة فظة للقوة بل تنتهج أسلوبا ألطف بكثير من خلال نوع من أنواع الرضا العالمي. ويتقمص الأفراد والجمعيات والتيارات الفكرية والدول هذا النظام. فهم يتقاسمون طرق التفكير والقيم والمعايير.[1]

وفي سنة 1964 استخدم "**برنارد لويس**" مفهوم صدام الحضارات أين اعتبر أزمة الشرق الأوسط لا تنبع من مجرد خصومة بين الدول بل من صدام بين حضارتين.[(2)] و في سبعينيات القرن الماضي أشار المفكر المغربي "**المهدي المنجرة**" إلى الدور المركزي للهوية الثقافية ، ففي عام 1979 تم نشر تقرير "**نادي روما** " الذي شارك في إعداده وذلك تحت عنوان: "من المهد إلى اللحد" حيث أعلن التقرير مايلي :

"الهوية الثقافية تشكل مصدرا متناميا للنزاعات الاجتماعية والدولية، فهي تشكل على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر ... فنحن نواجه صراعا جديا في مجال القيم ... ويوجد نوع من التحمل .ولكن لايوجد تقبل صاف أو ترحيب مخلص بقيم الجنوب ..."[3]

كما أولى المهدي المنجرة أهمية كبيرة للقيم الثقافية والتواصل الثقافي كمكونات حيوية في العلاقات الدولية ، حيث ركز اهتماماته على التفاعلات الثقافية في مضمونها القيمي ، ليستخلص تأثيرها الديناميكي في مجالات التاريخ والسياسة والشؤون الدولية. وفي عام 1988 صدر تقرير عن المعهد الياباني لتطوير الأبحاث "NIRA" بعنوان "مذكرة لياابان التسعينات" حيث كتب رئيس المعهد في مقدمة التقرير:

"لم يعد ملائما النظر إلى العالم من زاوية القطبية العسكرية، أي السلام الروسي الأمريكي، بل أصبح من الضروري رؤية العالم بشكل مخالف والتخلي عن رؤية النظام العالمي الذي طالما تم الدفاع عنه وتأسيسه على ترسبات بأوامر من الأمريكيين، ويمكن تسمية النظام العالمي الجديد عصر الحضارات المختلفة القائم عن انبثاق عصر تعايش حضارات متعددة"[4].

---

[1] – بيتران بادي، ماري كلود سموتش، انقلاب العالم سشيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث، ص 270.

[2]– هجيرة شبلي، المرجع السابق،ص ص 64– 66.

[3]– محمد السعدي، المرجع السابق، ص 81.

[4]– نفس المرجع السابق، ص82

ليعود " المهدي المنجرة" و يتحدث مرة أخرى عن صدام الحضارات في مقال نشرته له المجلة الألمانية "دير شبيجل" " Der Spiegel" بتاريخ 11 فيفري 1991 : "أن حرب الخليج التي اندلعت سنة 1991 هي الحرب الحضارية الأولى".

وقام المهدي المنجرة بتقسيم التاريخ المعاصر إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : وهي المرحلة الاستعمارية و التي عشناها في حدود الخمسينيات والستينيات، وهي مرحلة واضحة في طبيعتها إذ يكفي أن تخرج للشارع لتعرف أعدائك.
- المرحلة الثانية: ويسميها مرحلة الاستعمار الجديد، وهي مرحلة شبه استعمارية، تمتد من بداية الستينيات إلى أوت 1990. وهي شبه استعمارية لأننا نطبق برامج معدة بالخارج، خاصة تلك التي تسمى: "المساعدة الفنية" التي تأتينا من المنظمات الدولية.
- المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد الاستعمار: وتبدأ من 1990 وتعرف هذه المرحلة حرب الثقافات و الحضارات بين الشمال و الجنوب و هي حرب بين فكرة التسلط والاستبداد الحضاري و بين فكرة الاختلاف والتعدد.[1]

كما يرى "المهدي المنجرة" أن الغرب خائف و يعيش رعبا عميقا بسبب الأخطار التي يترقبها من الجنوب خلال السنوات المقبلة وذلك للأسباب التالية[2]:

- **خطر الانفجار الديموغرافي:** الناتج عن تزايد وتيرة النمو السكاني داخل الجنوب، مقابل تراجع مهول في الهرم السكاني لدول الشمال.
- **خطر التغير الديمقراطي:** والذي من شأنه تحديد كل مواقع الهيمنة والاستغلال الغربي لدول الجنوب.
- **خطر حضاري:** من شأنه الحد من هيمنة الحضارة الغربية خاصة الإسلام، فمنذ 1986 بدأت الحملة ضد الإسلام بعد أن كشف معهد الفاتيكان المتخصص في دراسة الإسلام أن عدد الكاثوليك انخفض لأول مرة في التاريخ عن عدد المسلمين (850 مليون مسيحي مقابل 865 مليون مسلم) مع احتمال اتساع الهوة بانخفاض نسبة المسحيين وارتفاع نسبة المسلمين.

[1]– هجيرة شبلي، المرجع السابق، ص ص 64،65

[2]– نفس المرجع، ص76

ليكتسب البعد الهوياتي الثقافي أهمية كبيرة في الدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تعتبر الأكثر حساسية بين جميع الأبعاد الأخرى نظرا لتأثيرها على النظام الدولي في الفترة الجديدة خاصة مع كتابات "صامويل هنتغتون "حول **صدام الحضارات clash of civilisation** حيث يعتقد أن الصراع الدولي تحول من صراع الوحدات السياسية حول الموارد الأولية إلى صراع بين الثقافات و الحضارات وأن هذا الصراع هو ما يميز تلك الفترة الجديدة.[1]

هذا بالإضافة إلى المقالة التي نشرها الباحث البريطاني "باري بوزان "في مجلة الشؤون الدولية تحت عنوان "**أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد و العشرين**" حيث يعتقد بوزان أن التصنيفات الدولية التي كانت سائدة قبل انهيار المعسكر الشيوعي قد فقدت معناها ولابد من تصنيف جديد لفهم الوضع الدولي الجديد.

والتصنيف الذي اعتمده بوزان هو تقسيم العالم إلى مراكز وأطراف، المراكز وهي تلك الكتلة من الدول ذات الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على العالم، والأطراف هي الدول الضعيفة اقتصاديا وسياسيا وتابعة للمركز. كما أولى "بوزان" أهمية لما أسماه **الأمن الاجتماعي**، في مجال العلاقة بين المركز و الأطراف، ويتعلق الأمر بالأخطار التي تؤثر في نمط وهوية المجتمعات وثقافتها. حيث يقول :" اذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل. ولاسيما بين الغرب والإسلام..." حيث يعتبر أن الهجرة وتصادم الثقافات مهمتان في تحديد مستقبل التطورات الدولية.[2]

يعتقد "برهان غليون" أن مفعول العولمة على مختلف الثقافات والهويات، بدأ يفرز خمسة توجهات يمكن لها مع الوقت أن تغير المعالم الجيو ثقافية للعالم [3]:

- **الترابط بين الهوية الثقافية والاقتصاد:** من خلال تأثير الرأسمالية العالمية والقيم الاستهلاكية في القيم الثقافية لكل شعوب العالم ما يؤدي إلى تنميط الثقافات وإفراغها من إشعاعها وحيويتها.
- **العلاقة الجديدة بين الهوية الثقافية والجيوسياسية:** من خلال تركيز العديد من المحللين على حرب الثقافات كعامل حاسم في العلاقات الدولية.

---

[1]– بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2010–2011، ص25.

[2] – محمد السعدي، المرجع السابق، ص84.

[3]– نفس المرجع، ص ص 275– 276 .

- **العلاقة بين الهوية الثقافية والسياسة:** فتتشكل ثقافة عالمية تقلص من نفوذ ودور الدول في التفاعل الدولي.
- **العلاقة بين الثقافات** والتي تراوح في تفاعلها بين الهيمنة، الإحباط والتهميش. والثقافات المحيطة تعيش أزمة حقيقية بفعل هيمنة الثقافة الرأسمالية العالمية.
- **العلاقة بين الثقافة والمجتمع:** بمعنى اندماج طبقة من النخب العالمية في ثقافة عالمية يؤدي الى اضطراب و فراغ المعنى داخل الثقافات الوطنية .

المطلب الثاني: البعد الهوياتي الثقافي في نظرية العلاقات الدولية.

لقد تم تصوير مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أنها مرحلة نظام دولي جديد ،لأن ما يشهده العالم بعدها هو تطور وتحول في العناصر التي تحكم واقع العلاقات الدولية، وهناك من يتجه إلى إبراز الفوارق الجوهرية بين مرحلة الحرب الباردة والمرحلة التي تلتها كما أن هناك اختلاف في الأبعاد التي تحكم سلوكيات الدول الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما مع ما فرضه الواقع في هذه الفترة من قضايا جديدة أبرزت مفاهيم جديدة كالهوية، الحضارة ،تعدد الثقافات ،إحياء القوميات ،الانفصالية... وظهور العولمة بعد نهاية الحرب الباردة من بين هذه القضايا الجديدة بحيث أدت إلى :حالة الانكماش التي اعترت العالم وجعلت الثقافات المختلفة أقرب تواصلا،كما أنها تمثل تحديا للأنماط الثقافية التقليدية والنظام الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم[1].

إن الهوية والثقافة لهما أهمية في النظام الدولي ولهما أثر في السلوك وبصورة خاصة الطريقة التي تجسد الاختلاف وتعرفه ،وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأ النقاش ضمن أوساط الدوائر السياسية والأكاديمية والغربية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكان يدور حول الفكرة القائلة :" إن الفروق الثقافية سوف تحدد بصورة متزايدة شكل النظام الدولي مستقبلا ،خاصة وأن العالم أصبح منقسما إلى قسمين شمال متقدم وجنوب متخلف كما أن الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة سوف يتحول من صراع إيديولوجي اقتصادي إلى **صراع حضاري ثقافي** .[2]

1ـ المقترب الثقافي في العلاقات الدولية:

[1]– فاطمة حموتة، المرجع السابق، ص 72.

[2] – نفس المرجع، ص73

يقصد بالمقترب الثقافي تلك المحاولات النظرية أو الأطروحات الفكرية التي أكدت على فاعلية الثقافة والمنظور الثقافي التحليلي في تفسير الأنماط المتراكمة من التغيرات والتطورات في مجال العلاقات الدولية خصوصا بعد التزايد المتسارع لهذه التغيرات على نطاق عالمي واسع وهي الأوضاع والتطورات التي وصفها الباحث الفرنسي "بيار لولوش" بفوضى الأمم ووصفها المفكر الأمريكي "زيغينيو بريجنسكي" بالانفلات ووصفها "صامويل هانتنغتون" بصدام الحضارات حيث أعطى للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة الصفة الثقافية الهوياتية والحضارية[1].

ينطلق نموذج هانتنغتون من عدة افتراضات منها، أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون هوياتية ثقافية ،وأن العالم المسيطر في السلوكية سيكون ثقافيا وأن للهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل، وأن لب الثقافة ينطوي على اللغة، الدين، القيم، العادات والتقاليد، وأهمها الدين .

فمن وجهة نظر هانتنغتون تعتبر الهوية والثقافة مكونان من مكونات القوة ومحركان للعلاقات الدولية ولكنها تنحو بها فقط نحو الصراع وبهذا ينقل الثقافة من هامش دراسة العلاقات الدولية إلى قلبها والسياسة العالمية ستكون فيها "الثقافة هي الباعث الرئيسي للانقسامات الكبرى بين الشعوب والمصدر المسيطر السائد للصراع الدولي، وبالتالي فإن ظاهرة التصادم في الحضارات ستحل محل الحرب الباردة باعتبارها الظاهرة المركزية للتفاعل التصارعي العالمي"[2]. فالافتراض الرئيسي في خطاب صدام الحضارات هو: " أن الثقافة أو الهوية الثقافية و التي هي في أوسع معانيها الهوية الحضارية، التي تشكل نماذج التماسك و الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة"، "إن أكثر الاختلافات أهمية بين الشعوب ليست إيديولوجية ولا سياسية أو اقتصادية، إنما هوياتية ثقافية"[3] .

تشير أطروحة صدام الحضارات الى أن عالم ما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب يفتقر الى تقسيم واحد ومحدد، حيث صنف العلاقة بين العرب والحضارات الأخرى على النحو التالي:

---

[1]– ابراهيم بن دايخة، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010–2011، ص 54.

[2] – فاطمة حموتة، المرجع السابق، ص73

[3] –هجيرة شلبي، المرجع السابق، ص68.

- الحضارة الاسلامية و الحضارة الصينية كحضارات متحدية و اعتبرها العدو الأول و من المتوقع أن يكون للغرب علاقات صراعية معها.
- حضارة أمريكا اللاتينية و الحضارة الافريقية وهي حضارات ضعيفة و معتمدة على الغرب.
- الحضارة الروسية والحضارة اليابانية والحضارة الهندوسية وهي حضارات متأرجحة بين مساندتها للغرب أحيانا ، وأحيانا للحضارتين الاسلامية والصينية[1]. فلقد رشح هنتغتون أن يكون العالم الاسلامي قطبا ثانيا في مواجهة القطب الأخر.

وهكذا يقلل هانتغتون من دور الدولة ليضع محلها الحضارة ككيان سياسي متماسك على مسار السياسة الدولية، ويقول في هذا المجال: "إن الدول اليوم هي التي تشكل الفاعل الأساسي في الساحة الدولية لكن لابد من إدراك أن تجمعات الدول لم تعد تتشكل في إطار الكتل الثلاث للحرب الباردة (الشرق الغرب والعالم الثالث) بل إنها تتطور في ظل تجمعات ثقافية كبرى تتمحور حول سبع أو ثمان حضارات ". [2]

ومن جهته حاول "فرانسيس فوكوياما" إعطاء الواقع الدولي الذي تمخض عن نهاية الحرب الباردة وسقوط النموذج الاشتراكي صبغة ثقافية، أين حاول من خلال أطروحته: "**نهاية التاريخ**" إثبات أهمية الأبعاد الهوياتية الثقافية في العلاقات الدولية، مركزا على السمات الثقافية الخاصة بما يسميه النشاط الاجتماعي والثقة الاجتماعية، ويؤكد على أن ما يتحقق لدى مجتمع ما من مكانة داخل النسق العالمي إنما هو نتاج لوجود خصائص ثقافية معينة، وأن الثقافة تعمل كبرنامج عمل مهيمن على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا المنطلق فهي تمارس تأثيرا كبيرا على سلوك ومستقبل المجتمعات والدول.

بالإضافة إلى هذه النماذج والأطروحات النظرية التي حاولت تقديم العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة على أنها ذات صبغة ثقافية، نجد هناك مفكرا عربيا يقترح ما يعرف بمنهج التحليل الثقافي والذي قدمه المفكر العربي "السيد ياسين" لفهم التغيرات التي تحدث في العالم، وفي التعامل مع القضايا الثقافية

[1]–هنية مفتاح أحمد القماطي، أزمة الحوار الحضاري في زمن العولمة، من الموقع: www.uop.edu.jo/download/research/members/5.pdf

[2] – فاطمة حموتة، المرجع السابق، ص73.

الجديدة، إذ يعتمد هذا المنهج على أنظمة الأفكار ونشوئها، وطبيعة الخطابات السائدة، وربط هذه الأخيرة بأصولها الاجتماعية لفهم طبيعة السلوكات الصادرة عن هذه البنى الاجتماعية[1].

وعند تحليله للحوار بين الحضارات والثقافات، يرى "السيد ياسين" أن هناك معركة بدأت منذ أن بشرت الولايات المتحدة بالنظام العالمي الجديد وبدأت حملتها الإيديولوجية لكي تشكله وفقا لقيمها وتصوراتها، وهو ما يفرض في رأي "السيد ياسين" على ممثلي الحضارات الأخرى مهمة عاجلة لكي تقود حملة فكرية بهدف تحقيق مشاركة عالمية في بناء عالم جديد بعيدا عن الهيمنة السياسية الحضارية لقوة واحدة. إنه باختصار بحث البشرية من قضية مشتركة بين التقاليد المكونة لمجتمع عالمي جديد يعكس قيم حضارات وثقافات العالم بشكل لا تنفرد به حضارة واحدة.[2]

2- المقاربة النيوليبيرالية :

يرى العديد من المفكرين والمنظرين أمثال روبرت كابلان وجيمس روزنو أن الثقافة تعمل على تآكل الحدود فيما بين الدول ومن ثم فهي تخدم السلام وتنحو بالنظام الدولي نحو المزيد من التعاون.

فالظواهر الثقافية من وجهة نظر المقاربة النيوليبرالية هي جزء من الآثار التحولية للفترة التي مر بها العالم ما بعد الحرب الباردة ثم إنها أثار مؤقتة ما إن تكتمل عمليات العولمة حتى تختفي الثقافة لصالح ثقافة كونية واحدة تعبر عن مصالح انسانية مشتركة تعبيرا عن الوصول لمرحلة الاعتماد المتبادل العالمي والكلي[3].

وبالتالي فالدول أثناء تصرفاتها الخارجية وحسب مبدأ الاعتماد المتبادل الذي تدعو إليه النيوليبيرالية تبرز ظاهرة القومية والخصوصيات الجهوية، وفي هذا الصدد يقول جلال أمين: "إن ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم لا تعترف بحدود وخصوصيات المجتمعات الإنسانية وهوياتها الثقافية، وهذا مرده إلى أن النيوليبيراليين يروجون لفكرة مفادها: "نشر نمط

---

[1]- ابراهيم بن دايخة، المرجع السابق، ص56.

[2]- امين شلبي، السيد يس ومنهجه في التحليل الثقافي،جريدة الحياة على الموقع: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008/5/27/السيد-يس-ومنهجه-في-التحليل-الثقافي.

[3]- فاطمة حموتة، المرجع السابق، ص76.

ليبيرالي ثقافي واحد بالدعوة إلى تبني الثقافة العامية وإلغاء الحدود الفاصلة بيت المجتمعات والقضاء على فكرة المحلية والإقليمية بدافع أن ثمة مشتركا إنسانيا عاما بين بني البشر على المستوى العالمي وأن رقعة ذلك المشترك الثقافي آخذة في الاتساع بعامل تزايد الاحتكاك والتفاعل على المستوى العالمي وهو ما ينبئ بقرب التوصل إلى ثقافة عالمية موحدة"[1].

يؤكد النيوليبراليون على الطرق التي من خلالها تستطيع الأفكار ان تملك آثار مستقلة عن الاسباب الاخرى مثل القوة و المصلحة.كما يمكن للأفكار أن تنشئ آثار أكثر من القوة و المصلحة[2]، كما تحدث الليبراليون عن القوة الناعمة وهي الطريقة غير المباشرة لممارسة القوة ، اذ بامكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها من خلال القوة الناعمة المصحوبة بموارد القوة غير المادية مثل الثقافة و الأيديولوجيا[3].

1- المقاربة البنائية:

يركز مدخل البناء الاجتماعي على دور الثقافة، القيم والأفكار في العلاقات الدولية، ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والمعايير[4].

ظهرت البنائية كنظرية ي العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة أواخر الثمانينات من القرن العشرين، ومثلت نهجا نظريا واسع النطاق لدراسة وتفسير العلاقات الدولية، ويعد نيكولاس أونوف Nicholas Onuf أول من وضع مصطلح البنائية ي حقل العلاقات الدولية من خلال كتابه "العالم من صنعنا" world is of our making الصادر عام 1989، إضافة إلى مقال ألكسندر وندت Alexender Wendt الصادر بعنوان: "الفوضى ما تصنعه منها الدول: البناء الاجتماعي لسياسات القوة"، وكذلك كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" الصادر عام 1999، والذي قام وندت من

---

[1]- نفس المرجع، ص77.

[2]- Alexander Wandt, The Socila Theoty in International Politics,Combredge, Combredge University.Press,2003, p 114

[3]- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة على ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كرديستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 280.

[4] - عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة1، 2011-2012، ص 13.

خلاله ببلورة البنائية على شكل نظرية في حقل العلاقات الدولية، وساهم في تطوير موقف البنائيين الاجتماعيين[1] .

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروزقضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد القيمي[2].

تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية تتضمن: معاني الفوضى و توازن القوى، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع مفهوم القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية، فهي ترغب في تقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال نظرية العلاقات الدولية، وهي تحدد المعضلات الخاصة بها والتي تتعلق أساسا بقضايا الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدور السياسة الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية. تؤكد النظرية البنائية على أهمية الأفكار و ربط المصالح بهويات الدول، كما تولي اهتماما كبيرا للخطاب السائد في المجتمع لأن الخطاب يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح و يؤسس المعايير المقبولة للسلوك.[3]

كما تركز البنائية الاجتماعية على طبيعة المؤسسات البشرية وعلاقتها بالهياكل الاجتماعية ودور الأفكار في الحياة الاجتماعية[4] فللبنائية إسهام كبير في ابراز أهمية و دور العوامل الثقافية في العلاقات الدولية .فالبنائية تقوم أساسا على الاهتمام بالعنصر البشري ومكوناته الاجتماعية والثقافية، إذ يؤكد "نيكولاس أنوف" على الطابع الاجتماعي للعلاقات الدولية من خلال مجموع القيم التي يحملها الفرد، والتي يحاولون تجسيدها في صنعهم للعالم الذي تشكله التصورات الفكرية والثقافية للأفراد، فتشكل مجموع المبادئ والقواعد الاجتماعية يعطي نوع من التداخل بين الأفراد يظهر في شكل نظام اجتماعي للقيم و الهويات والثقافات تعبر من خلاله المجموعة عن إرادتها وقناعاتها وكذا تصوراتها عن طريق الدول والحكومات التي ما هي في الأخير سوى وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد[5] .

---

[1] – الحاجة سعود، نور الدين دخان، التفسير البنائي للأمن والارهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدد للأمن ومعرف للبيئة الأمنية، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 7، العدد01، جوان2022، ص 223.

[2] – عزيز نوري، المرجع السابق، ص 13.

[3]– أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص 433– 430.

[4]–Alexander Wandt, op cit,p5

[5]– ابراهيم بن دايخة، المرجع السابق، ص51.

كما قدم وندت إسهاما رئيسيا في إطار المدرسة البنائية، خاصة بتأثير الهوية في سلوك الفاعل الدولي، ويقوم اسهامه على حجة رئيسية بأن سلوك الفاعل الدولي مرتبط بما هو عليه، أي هويته هي التي تحدد مصالحه التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات مع الآخرين وأن فهم ذلك السلوك يتطلب وتحليل تأثير الهوية[1].

ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة ولا يهمله وانما يربطه بمتغير أخر هو الهوية، فهي تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعا لذلك[2]. كما تقوم البنائية وفقا لأكسندر ووندت على أساسين:

- أن أبنية الوجود البشري تتشكل وتتحدد في الأساس وفقا للأفكار المشتركة وليس فقط عن طريق القوى والعوامل المادية.
- إن هويات ومصالح الجهات الفاعلة في النظام الدولي يتم تشكيلها بناءعلى هذه الأفكار المشتركة وبالتالي لا يمكن اعتبارها أمورا معطاة بشكل طبيعي ومسبق[3].

تهتم البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعلية التي تجري بين الدول وتأثير ثقافتهم على مجرى التفاعل ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضى الدولية. ويمكن أن تولد الفوضى مخرجات مختلفة استنادا الى نوع الثقافات والأدوار التي تسيطر على النظام. كما يؤكد "وندت" على تأثير الأفكار السياسية في تحديد ذلك الدور، وهو يحدد ثلاثة تقاليد وثقافات سياسية أساسية في مجال نظريات العلاقات الدولية وفهم واقع السياسة الدولية وهي: الهوبزية ، اللوكية و الكانتية.[4]

يعتبر ر"يشارد نيد ليبو Richard Ned Lebow" واحد من أبرز مفكري البنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد ساهم في التنظير في العلاقات الدولية من خلال مقاربته الثقافية والتي من خلالها يوضح تأثير الثقافة والهوية على تقدم النظام السياسي الدولي، ان نظريته عموما تتبع خط تفكير المدرسة البنائية، على الرغم من انتقاده لبعض النقاط الرئيسة للبنائية، فهو يعترف بأن البنائية لم تنجح في تقديم

[1]– الحاجة سعود، نور الدين دخان، المرجع السابق، ص 225.

[2] – عزيز نوري، المرجع السابق، ص 13.

[3]– الحاجة سعود، نور الدين دخان، المرجع السابق، ص 224.

[4]– Alxander Wandt,Op,Cit,p247

نظرية شاملة للعلاقات الدولية، من خلال كتابه أعطى نظرة دقيقة على التغييرات في المعايير، المعتقدات والقيم وكيف تحفز هذه التغييرات من طرف العوامل غير العقلانية. وأسمى المحفزات الرغبة، النشاط، الخوف والمبرر والتي تسيطر على صناعة القرار السياسي في المجتمعات[1].

وبهذا قدمت النظرية البنائية من خلال افتراضاتها الابستمولوجية والأنطولوجية وتركيزها على دور المعايير والأفكار والهوية والسياق تفسيرا وفهما أفضل للعديد من القضايا.

المطلب الثالث: علاقة الهوية بالأمن من منظور بنائي

إن ظهور مفهوم الهوية في العلاقات الدولية يعد جديدا نسبيا، فعلى مستوى السياسة الدولية صاحب نهاية الباردة عودة لخطاب مكرر للنزاعات القومية والعرقية، بالموازاة مع ذلك أبدى عدد متزايد من الملاحظين توجسا من تأثيرات العولمة التي ينظر لها عادة كتهديد للخصوصية الثقافية، وقد شكلت العلاقة بين الهوية والأمن بؤرة اهتمام لدى مختلف التوجهات الفكرية في حقل العلاقات الدولية، والهوية لدى المقاربات البنائية التي تركز على الأمن الاجتماعي تمثل أحد أهم مجالات التهديد، فرغم أن العلاقة بين الهوية والأمن لم تكن تحظى بالأهمية الكبيرة في مختلف مقاربات العلاقات الدولية إلا أنها سرعان ما أصبحت متغيرا أساسيا في الدراسات الأمنية خصوصا مع نهاية الحرب الباردة.

إذا كانت الهوية تدخل في صميم تحليل البنائية باعتبار أن هذه الأخيرة تنطلق من مسلمة أنطولوجية مفادها أن العلاقات الدولية بناء اجتماعي، إلا أن الهوية باعتبارها متغيرا مستقلا في الأمن تمتعت بأهمية في التيار العقلاني بشكل عام رغم تركيز هذا الأخير في تحليلاته على مركزية الدولة وعلى الجوانب المادية.[2]

إن الاسهام الأساسي للبنائية في الدراسات حول الأمن يتمثل في تسليط الضوء على أن الأمن محدد ومشروط بالهويات، وأن هذه الأخيرة معرفة للبيئة الأمنية، حيث تجادل البنائية بأن الأمن مشروط بالهويات التيتمتلكهاالدول الذين يبنون مصالحهم وكذلك النظام الأمني (التهديدات).

أعلت البنائية من أهمية الهوية في تحديد وتعريف الأمن وكذلك تعريف البيئة الأمنية للدولة، حيث ترى اليزابيث أجيستام أن هناك ارتباطا بين مفهومي الهوية والأمن، وذلك لأن الهوية تعرف الذات وتعرف

[1]- www.KSK.edu.ee/…/KVUOA-Toimetised-14-12.2-book-reviews.pdf.

[2] – رفيق بوبشيش، فيصل رضواني، الهوية والأمن في منظورات العلاقات الدولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص628.

الآخر الذي يواجه الذات، وبالتالي تحدد ما يعد مصدرا للتهديد، وترى كذلك أن ديناميكيات الهوية الوطنية يفترض فيها تداخلها مع مدركات الأمن.

كما أعلى ووندت من خلال اسهامه في المنظور البنائي من أهمية تأثير الهوية في تحديد السياسة الخارجية الأمنية للدول، حيث يرى أن هوية الدولة تحدد البعد الأمني في سياستها الخارجية.

وبناء على ما سبق، نجد أن **الاعتراف والتأكيد على أهمية الهوية بالنسبة للأمن** من المنظور البنائي يؤدي إلى افتراض أكثر جوهرية بالنسبة للبنائيين وهو أن العوامل غير المادية والمعيارية عموما: الهوية، المعايير والأكار أساسية لبناء الأمن والممارسات الأمنية للدول في السياسة العالمية[1].

يتطلب فهم وتحليل مفهوم الأمن في العلاقات الدولية- باعتباره بناء اجتماعيا- الاعتماد على الأفكار والقيم والهويات والمعايير والادراكات والتصورات التي يحملها الفاعلون الدوليون والتي بمقتضاها يسلكون ويتصرفون في بيئاتهم الخارجية، ونتاج التفاعلات التي تحدثبين مختلف الفاعليين الدوليين وهو ما يخلق البنى والمفاهيم الاجتماعية ومن بينها الأمن.

يجادل البنائيون أن هويات الدول تلعب دورا كبيرا في تحديد ما الذي تريد الدول أن تؤمنه ضد ماذا وضد من، فهويات الدول والتفاعل الذي يحدث بينهما هو الذييحدد ما الأمن على الصعيد الدولي، وهو الذي يفسر السلوكيات الأمنية للدول.

وإذا عدنا إلى تحديد مفهوم الهوية فإن وندت يرى بأنها: "خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميلا سلوكية ودافعية معينة، هذا يعني أن الهوية هي فالأصل سجية ذاتية.. متجذرة في الفاعل لذاته".

يحاجج البنائيون أن الأمن بوصفه بناء اجتماعيا لا يمكن أن ينبثق إلى الوجود إلا من خلال دخول الدول في عمليات تفاعل اجتماعي فيما بينها، معتمدة ي ذلك عللى بنية مشتركة من الأفكار والمعايير والهويات تحدد في النهاية ما الأمن وما التهديدات الأمنية[2].

في مقابل النظرة المادية للأمن يطرح البنائيون النظرة الاجتماعية له، وبمقتضاها يتم بناء مفهوم الأمن اجتماعيا، حيث يجادل البنائيون أنه بالرغم من قاعدة الوجود المادي للواقع الإجتماعي إلا أنه لا يمكن ادراكه ومعرفته والنفاذ إليه إلا من خلال الأفكار والمعاني والقيم والهويات التي يصنعها

---

[1]- الحاجة سعود، نور الدين دخان، التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدد للأمن ومعرف للبيئة الأمنية، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 131.

[2] - محمد الطاهر عديلة، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 12.

ويضفيها ويعبر بها الأفراد عن هذا الواقع، وهذه الأفكار والمعاني والقيم والهويات يتم بناؤها وتشاركها بين الأفراد بطريقة تذاتانية وتمثل اللغة هنا الوسيط وأداة التةاصل الأساسية.

وعليه فإن فهم وتحليل وتحديد مفهوم الأمن في العلاقات الدولية باعتباره بناء اجتماعيا يتطلب الاعتماد على الأفكار، المعايير، القيم، الهويات، والاداكات والتصورات التي يحملها الفاعلون الدوليون والتي بمقتضاها يتصرون في بيئاتهم الخارجية، ونتاج التفاعلات التي تحدث بين مختلف الفاعلين الدوليين هو ما يخلق البنى والمفاهيم الاجتماعية ومن بينها الأمن.

يعتقد البنائيون أن الهوية والأمن مفهومان مترابطان بشكل عميق على العديد من المستويات ولا يمكن الفصل بينهما، ويعتقد البنائيون أن هويات الفاعلين لا يمكن أن توجد وتتحدد قبل تمايز الأنا عن الآخر وبالتالي فإن الخطوة الأولى في الدراسات الأمنية البنائية تتمثل في كشف العلاقة التي تقوم بين مفهوم الأمن ومفوم الآخر في عملية تشكيل الهوية، وتبعا لوجود الآخر فإن التصورات التذاتانية كما يظهر في عملية تشكيل الهوية لها دور حاسم في تشكيل وادراك التهديد الذي يمثله الآخرون وبالتالي تحديد مفهوم الأمن، وفي هذا الصدد يقول ألاكس ماكليود: "ادراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية" [1].

فالبنائية كتوجه جديد في العلاقات الدولية تركز على أهمية ودور العوامل الاجتماعية الثقافية دون إهمالها لدور العوامل المادية في تفسير وتحليل العلاقات الدولية، ومع تتبع تتطور مفهومي الأمن والهوية وترصد بعضالتحولات الجوهرية التي حدثت في طبيعة العلاقة بين المفهومين مما سمح بظهور مفاهيم مركبة جديدة كمفهوم الأمن الهوياتي الذي ليس إلا امتدادا لمفهوم الأمن المجتمعي في شقه المتعلق بالهوية الجماعية.[2]

[1]– نفس المرجع، ص 22.

[2] – فتحي أوهيب، بن عمر عواج، الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية، **مجلة الفكر المتوسطي**، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص171.

المبحث الثالث: تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

لقد حدثت تغيرات ملموسة على مفهوم الأمن، إذ لم يعد مجرد سياسات وطنية أو اقليمية أو دولية تعكس المفهوم التقليدي الذي أفرزته طبيعة الصراع في العلاقات بين الدول، وإنما امتد إلى استراتيجيات أمنية اقليمية تعكس مفهوم الأمن الجديد والقائم على أمن الأفراد أو المجتمعات ومتطلباتها، لذلك تغير مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى مفهوم أوسع نطاقا في رسم مشاريع أو تكتلات إقليمية في ظل العولمة.

المطلب الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الأمن

- **مفهوم الأمن:** إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والذي يتسم بالغموض، وعليه فإن عدم وجود اجماع حول مفهوم الأمن يجعلنا من الصعب اعطاء تعريف محدد له[1].

أ- مفهوم الأمن لغة:

مفهوم الأمن من الناحية اللغوية، من أمن يأمن أمنا وأمانا وهو ضد الخوف، فنقول أمنت فلانا أي لم أعد أخافه، وهو مرادف للكلمة االنجليزية Security[2] مصدره أمن-الأمان و الأمانة بمعنى: قد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف وهو بذلك اطمئنان النفس وزوال الخوف، ومنه الإيمان والأمانة المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى: "وآمنهم من خوف"، ومنه "أمنة نعاسا "و "إذ يغشيكم النعاس أمنة منه"، نصب أمنة لأنه مفعول به كقولك: "فعلت ذلك حذر الشر"، و"هذا البلد الأمين" أي الآمن، يعني مكة و هو من الأمن[3].

---

[1]- عزيز نوري، المرجع السابق، ص 46.

[2] - عبدالحق زغدار، اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع: علاقات دولية، جامعة باتنة 1، ص 25.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الحديث 2003.

و عليه فإن مفهوم الأمن قديم جدا، فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مفهوم الأمن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر و توارد مرتفعة جدا و السبب في ذلك يرجع إلى أنه اللفظ الذي اشتق منها الإيمان[1].

الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذلك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في النص القرآني، فان كلمة الأمن وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف، في قوله سبحانه وتعالى" :فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف[2]".

و قوله تعالى" :وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا[3]". ، وقوله عز وجل" :وإذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به[4]". **83**. ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف[5].

ب- **المفهوم الاصطلاحي للأمن:**

يعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب.

والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني : حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللاأمن الناتجة عن التهديد العسكري، و عاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها[6].

---

[1]- الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**"، العدد10، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003، ص 165.

[2] – سورة قريش الآية 04

[3] – سورة النور الآية 55

[4] – سورة النساء، الآية: 83

[5]- خديجة بتقة، المرجع السابق، ص18.

[6]- فايزة الباشا، الأمن الإجتماعي والعولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي لـ2006، ص 7.

عرفت الظاهرة الأمنية تطورات عديدة بناء على التحولات الدولية، يدخل ضمنها طبيعة التهديدات الأمنية والسياسة الأمنية المتبعة لمواجهة هذه التهديدات، إلى جانب ذلك تدخل اعتبارات أخرى من ضمنها طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستوى التحليل المعتمد (الدولة، المجتمع، النظام الدولي، الفرد)، إضافة إلى تداخله مع بعض المفاهم، نتيجة لذلك نجد غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه، وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله: "إنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، والانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1]."

يعرف هنري كيسنجر الأمن على أنه: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقا، ويعد والتر ليبمان Walter Lippman من بين العلماء الأوائل الذين اهتموا بمفهوم الأمن القومي وهو يعرفه بأنه: "الأمة الآمنة التي لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة تجنبا لحرب ما، وكما تصبح آمنة عندما تكون قادرة على حماية مصالحها وصيانتها بالانتصار في الحرب إذا ما اجهت التحدي"[2].

كما نجد أرنولد ولفرز Arnold Welfers الذي قدم تعريفا نال إجماعا من قبل الأكاديميين حيث عرفه في إطار ثنائية الموضوع والذات، حيث عرفه: "الأمن موضوعيا يعني غياب التهديد ضد القيم المركزية أما ذاتيا فهو غياب الشعور بالخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"، وهي تتمثل في بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية[3].

تجدر الاشارة إلى أن مفهوم الأمن قد كان ظهوره الأول مرتبط بالدولة القومية في القرن السادس عشر إذ ظهر مصطلح الأمن القومي National Security ثم تلاه مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والارادة الوطنية، فإذا كان الأمن القومي تزامن وارتبط بمعاهدة واستفاليا 1648 إلا أنه ارتبط ارتباطا وثيقا بالمدرسة الواقعية، لكن ومع نهاية الحرب الباردة أعيدت مراجعة مقاربة الأمن نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بهذا الموضوع والذي فرضته مستجدات العولمة.

---

[1]– خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 18.

[2]– عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص25.

[3]– خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 20.

الأمن القومي: يعني قدرة الدول على حماية أراضيها وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية خاصة العسكرية منها على اعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد المحاولات التي توقع بهم الضرر في أنفسهم وممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم هو الذي يعبر عن وجود الدولة واستمراريتها[1].

إن مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة يرتكز على الدولة القطرية كأداة لاقامة التوازن الاستراتيجي في البيئة الدولية حيث كان موضوع الأمن يهدف إلى خدمة مصلحة الدولة الصرفة دون اعارة الاهتمام للفرد الذي يمثل أساس المجتمعات والأمم. هذه النظرة التي تميز الأمن سيطرت عليها النظرة الواقعية التي كان أساس عقيدتها مقولة ميكيافيلي "الغاية تبرر الوسيلة" فكانت هذه النظرة ضد التصورات المثالية التي ترى أن الأمن الوطني يمكن أن يتحقق بواسطة انسجام بين مصالح الدول.

بينما عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات عدة، أهمها: على مستوى العلاقات بين الدول والنظام الدولي وعلى مستوى المفاهيم، حيث أدى سقوط الاتحاد السفياتي إلى انتهاء فترة تاريخية صعبة نتيجة الهاجس الأمني الذي كان يشهد تهديدات من فترة لأخرى، غير أنه بانتهاء هذه الحقبة من التوترات الدولية ودخول عصر العولمة أدت التطورات التكنولوجية والمتغيرات الجديدة إلى خلق شبكة من العلاقات الدولية إلى حد أن أصبحت التفاعلات في المجتمع الدولي لم تعد مقتصرة على الدولة كفاعل وحيد –كما تقول المدرسة الواقعية– في العلاقات الدولية بل تعدى إلى ظهور فاعلين جدد كالمنظمات الحكومية الاقليمية والمنظمات الدولية الغير حكومية، وأصبح الفرد أحد الفواعل لقدرته على التأثير في مسرح التفاعلات الدولية، كما أن مصادر التهديد التي كانت تواجه الدولة تغيرت بعد سقوط الاتحاد السفياتي وما يرتبط بها من خطر أديولوجي وأصبحت التهديدات متعددة التأثير يصعب على الدولة مواجهتها منفردة كالمخذرات، الهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة، الارهاب.. وغيرها من التهديدات، إنها عبارة عن مجموعة أخطار ذات طابع دولي تستوجب عمل تعاوني ومتكامل للقضاء عليها ولهذا كان لزاما على المجتمع الدولي تبني عقيدة جديدة تتجاوب وطبيعة التحديات المعاصرة[2].

إن المهتم بمفهوم الأمن يلاحظ في المرحلة الأولى هيمنة الاتجاه التقليدي أو الاستراتيجي الذي ينظر إلى الأمن من خلال المتغيرات العسكرية Military variables أما في المرحلة الثانية فقد اهتم

[1]– عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 16.

[2]– نفس المرجع، ص 18.

الباحثون بالأمن من خلال تداخل مختلف المتغيرات العسكرية وغير العسكرية أو ما يعرف بالمفهوم الجديد للأمن .

وقد سيطرت حتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليه من زاوية "القوة القومية" في المقام الأول من قبل كل صناع القرار والاستراتيجيين[1].

و لئن كانت المقاربة التقليدية لا تتناسب والمشهد الأمني فقد توسع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا أخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية وهي خصائص الاتجاه الجديد أو المعاصر لتحديد مفهوم الأمن، إذ أن هذا الاتجاه هو حصيلة التغير الذي طرأ على الرؤية التقليدية لمفهوم الأمن، والذي جاء نتيجة للتغير الذي حصل في خصائص النظام الدولي، وانتقال مفهوم الاستراتيجية تبعا لذلك من معناه العسكري الضيق إلى معنى أكثر اتساعا وشمولية أدى بدوره إلى اتساع مدلول الأمن واتخاذ أبعاد ومعاني إضافية.

ويعرف الأمن وفقا لهذا الاتجاه على أنه" :الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية.[2]".

ولقد انتقد روبرت ماكنمارا R.Mc.Namara الرؤية الرؤية التقليدية للأمن ورأى أن الأمن لايكمن في القوة العسكرية وحدها ولكن في أنماط تنموية مستقرة من التطور الاقتصادي والسياسي على الصعيد الداخلي، وفي الأمم النامية عبر كامل العالم ، إن جذور أمن الانسان لا تكمن في سلاحه ولكن تكمن في ذهنه ومن ثم، يعرف الأمن الوطني قائلا: "الأمن يعني التنمية، الأمن ليس هو الوسائل العسكرية على الرغم من أنها جزء منه والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه يندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية والتطور، ودون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن".

يعتبر روبرت ماكنمارا R.Mc.Namara من أبرز رواد مفهوم الأمن القومي، حيث حدد في كتابه: "جوهر الأمن" أن: "الأمن القومي هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن، وأن الدولة التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة". وهكذا كانت رؤية ماكنمارا بداية لتحول كبيرا في

[1]– سمية أوشن، المرجع السابق، ص51.

[2]– نفس المرجع، ص 52.

تحديد مفهوم الأمن الذي يربط بين الأمن القومي والوظيفي والرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي دون تجاهل القدرة العسكرية في اطار التنوع الوظيفي[1].

ج- مفهوم الأمن في زمن العولمة :

يعني الأمن قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، ثم وسع مفهوم الأمن ليشمل القيم الوطنية، وسلامة السكان، والرفاه الاقتصادي والمعيشي، ويجد آخرون مفهوم الأمن الوطني في حماية سيادة الدولة، ثم بدأ الأمن الوطني يتسع ويأخذ أبعادا جوانب عديدة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و العوامل الثقافية والعرقية، لأنها تتحكم في العلاقة بين بالمجتمعات وتشكل أحيانا تهديدا.

و نظرا للتهديدات الجديدة العديدة والمعقدة التي واجهت الأمن الوطني منذ نهاية الحرب الباردة، غيرت كثيرا في مفهومه وأبعاده، بدأت تظهر بقوة مصطلحات ومفاهيم مثل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي...، ذلك أن المجتمعات بدأت تواجه تهديدا في هويتها وبقائها مع قضايا الهجرة والعولمة والاتصالات...، و هو تهديد لا يقل خطورة عن التهديد الذي تواجهه الدولة، وأصبح التهديد ضد أمن الشعوب والأمم لا يأتي من القوات المسلحة للدول، وإنما من الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، ندرة الموارد، والصراع العرقي والثقافي، والإرهاب والأمراض والأوبئة و التلوث...، لذلك فإن مفهوم الأمن وأهدافه ومجالاته تغيرت تغيرا كبيرا، وهكذا فقد أصبح الفرد هدفا وموضوعا للأمن، فالعالم بدأ يواجه تحديات مثل الصراعات الداخلية الإثنية مما يصعب مواجهتها بالقوة العسكرية، وتشكل الأوبئة مثل (الإيدز وأنفلونزا الطيور والخنازير، فيروس كورونا...)، مع اتساع نطاق الاتصال تهديدا مرعبا قد يضر بالدول والمجتمعات أكثر من الحروب والتهديد العسكري[2].

بفعل العولمة، بمختلف أبعادها، نعيش توسيعا لمفهوم الأمن، ويعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي، وأصبح الحديث عن الأمن اللين الذي يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية، مثل عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير المشروعة، الجريمة المنظمة، إلى جانب الأمن الصلب والذي يعني التهديدات المباشرة أوالعسكرية.

---

[1]- عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 29.

[2]- عبد النور بن عنتر، الأمن في المتوسط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 23.

تعدى الأمن نطاقه المحلي، ولم يعد بإمكان الدول أن تضمن أمنها خارجيا رغم امتلاكها للقوة الإقتصادية، وقد تجلى ذلك مع عمليات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أن القوة الأولى في العالم بترسانتها التقليدية لم تتمكن من حماية نفسها[1].

فدينامية العولمة تبقى غير متوازية، ففيما وضعت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية قواعد ومعايير للاستجابة لتحديات العولمة، بقيت المؤسسات الأمنية إلى حد كبير، إقليمية وغير حيوية، باستثنا المنطقة العابرة للأطلسي. وبالتالي فالعالم يعيش تطور حاكمية اقتصادية حقيقية، بينما لا شيء يذكر طور في سبيل حاكمية أمنية.

إجمالا يمكن تصنيف التحديات التي تواجه الأمن بمفهومه الموسع في زمن العولمة كالتالي[2]:

أ- عدم الاستقرار المالي: والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام1997. إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث.

ب- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية؛ وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ج- غياب الأمان الصحي: فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض، كالايدز حيث يشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.

د- غياب الأمان الثقافي: إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية. وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدا على القيم الثقافية المحلية.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، المرجع السابق، ص 34.

[2]- خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 2-3 .

هـ- غياب الأمان الشخصي: ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.

و- غياب الأمان البيئي: وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

ز.غياب الأمان السياسي والمجتمعي: حيث أضفت العولمة طابعاجديدا على التراعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود؛ وهو ما أضفى عليها تعقيدا وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها؛ وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

- **أبعاد الأمن:** لقد توسع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة ومختلفة بعد أن سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن، باختزاله في المجال العسكري حصرا خلاف ما جاء به "روبرت مكنمارا" – وزير الدفاع الأمريكي الأسبق– في كتابه: "جوهر الأمن" بتعريفه الأمن بأنه: "يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أوالاجتماعية أوالسياسية في ظل حماية مضمونة"، يمكن استخلاص أنه أصبحت هناك نظرة شمولية للأمن، و هكذا وسع هذا المفهوم بشكل كبير ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

1- البعد السياسي والعسكري: يشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أنه سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها، استقرارها ووحدتها الترابية، يعكس مفهوم الأمن السياسي في معناه الضيق التصورات التقليدية له والتي برزت أثنا ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى،حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة، الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطارالتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية، وعادة ما يطلق على هذا المصطلح بالأمن الوطني، المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول وفي ممارسات السياسة الدولية، ونادرا ما يتم الحديث عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن. وكانت النتيجة أن انحصر الاهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها[1].

[1]- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص 411.

2- البعد الإقتصادي: تم ربط البعد الاقتصادي حسب التقليديين في المقام الأول، برخاء ورفاهية الفرد، مما يعني إنعتاقه من الفقر و الجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل ولا متوازن ما ينعكس على النظام البيئي الذي يشكل هو الآخر بعدا أمنيا أشد حساسية[1] .

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة، فحسب هذا المنظور،كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم،كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات،كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول والمجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج، ومن نفس المنظور النقدي ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقرا والأغنيا، ندرة الموارد الاقتصادية، الغذائية أو المالية بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخا والرفاهية للفرد أي عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان[2].

اختصارا يعرف عن البعد الاقتصادي للأمن على أنه توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها. فالأمن الاقتصادي يخص النفاذ أوالوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة[3].

3- البعد الاجتماعي: يعتبر البعد الاجتماعي الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أن التطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية، الحركية المتنامية للأفراد، نشاطات منظمة الجريمة عبر الوطنية، كتجارة المخدرات، تبييض الأموال، تجارة المعدات النووية، والإرهاب البيولوجي، الهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بشدة في المجتمعات الغربية التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في

---

[1]- جميلة علاق، خيرة ويفي، مفهوم الأمن بين الاطر التقليدي والطرحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص314.

[2]- منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل2008، ص102.

[3]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، المرجع السابق، ص16.

موجة التدفقات السكانية وما تثيره من قلق و توترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي[1].

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل خاص، عجز الدول في التراعات الإثنية، سواء كانت مصدرا للتراع أو كمحصلة له، حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجوئها إلى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، وهذا مايدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية، والجماعات الإجرامية وغيرها.

هذا ما يوضح أن حروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد على أسلوب العنف فيما بين الجماعات أطراف التراع، ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية وغيرها.

من هنا نجد Baldwin يقر بأن حقل الدراسات لم يكن قادرا على التعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث خرجت هذه الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني من خلال التركيز على الشق العسكري دون النظر إلى بقية الجوانب، التي من بينها الاهتمام بالاستقرار الإجتماعي[2].

ويهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء.كما يستلزم الأمن الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة. كما يرى آخرون أن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها[3].

4- **البعد البيئي:** تشهد الدراسات البيئية نموا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة مع السنوات الأخيرة، نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي، المجتمعي و البشري، و أهم ما يثير اللا أمن البيئي ما يلي: تدهور النظام البيئي بفعل الحروب و التراعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي و التلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية و لنا أن تصور

---

[1]- منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص102.

[2]- تاكايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص12.

[3]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المرجع السابق، ص56.

انعكاسات ذلك على أمن الأفراد و الجماعات. ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية و الطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات و أزمات حول كيفية استغلالها، و نشير هنا إلى مؤشر الماء الذي يلعب دورالمحرك الأساسي في مجمل التفاعلات التراعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة يعتقد في هذا الإطار أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدركأكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا.

تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية و السيادة إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة يهدف الأمن البيئي إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية و المحافظة على البيئة من النفايات و أسباب التلوث[1].

- **المضامين الجديدة للأمن :**

ظهرت هذه المضامين الجديدة للأمن للتهديدات التي أفرزتها الحرب الباردة كالفقر و الهجرة غير الشرعية و الأمراض و الكوارث الطبيعية و التي أدت بدورها إلى ظهور مفاهيم جديدة للأمن من قبيل الأمن الإنساني و الأمن العالمي.

- **الأمن الانساني:** فقد ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. ولقد أصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية .

<u>يتفرع مفهوم الأمن الإنساني إلى عدة فروع أهمها</u>:

- **أمن إنساني اقتصادي و اجتماعي:** يشمل الأمن الغذائي و جميع أشكال الحماية من البطالة و الجوع و المرض. أمن إنساني مدني و سياسي:يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية التي

[1]– عمار حجار، <u>السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل</u>، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002، ص 67.

تضمن له الشعور بالأمن، أمن إنساني حيوي:بضمان بيئة نظيفة أمن إنساني ثقافي: يشمل حماية الثقافات المتعددة و حق كل مواطن في التمتع بها و حقه في التعلم[1].

- **الأمن المجتمعي:** أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية هو" باري بوزان"، وتم تطويره فيما بعد عبر مدرسة" كوبنهاجن"، خاصة عبر أعمال ويفر. ويخص الأمن الاجتماعي، قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

وعليه فإن **الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي**، وهذا يعني التمييز بين" نحن" و"هم"، حيث تعد الهوية من أبرز الأولويات التي ينبغي الحفاظ عليها، وبالتالي مواجهة كل ما يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. ويتعلق الأمر بكل ما من شأنه أن يهدد الهوية، وثقافة المجتمعات المحلية، بإحداث تغيير في التركيب العرفي والثقافي والديني واللغوي للسكان، وهو ما يجعلها مصدر خطر على الأمن الاجتماعي[2].

يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع، فمن خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي (Societal Security)، الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية الأربعة والذي يرتبط حسب باري بوزان (Barry Buzan) بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط والقوالب التقليدية الأولية للغة والثقافة والدين والهويات الوطنية والعادات والتقاليد، فكما أن البقاء قيمة أساسية للأمن الوطني حيث تضمحل الدولة متى ما فقدت هويتها، فالهوية كذلك بالنسبة لأمن المجتمعات التي لا تقوم لها قائمة في ظل غياب أو ضياع هويتها التي تمثل خزان ذكرياتها وضميرها الجمعي، وإذا كان الأفراد يعرفون بانتمائهم للمجموعة فإن هوية المجتمعات تتحدد بمضمون الهوية الجماعية نفسها.

ولعل أبرز المخاطر المجتمعية تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الإجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، إذ أن ارتباط قضايا الهوية، الثقافة والمشروع المجتمعي حاضر بتأثيرات العولمة، يجعل منها مصدر تهديد

[1]– موفق رمضان، مساعد الأمين العام لشؤون الأمن القومي العربى في جامعة الدول العربية ، مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية، الأردن، عمان، ص 4.

[2]– سمية أوشن، المرجع السابق، ص59.

حقيقي لمختلف مضامين الأمن من أبعاد الهوية الاجتماعية إلى بروز الهجرة كمسألة أمنية مجتمعية وانتهاء بتهديد الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

- **مفهوم الأمن الهوياتي:**

لقد حظي مفهوم الأمن الهوياتي باهتمام كبير من قبل الباحثين في العديد من المجالات، خاصة بعد الغزو الثقافي الرهيب الذي اجتاح العالم بأسره، وقد تزامن ذلك مع بروز العولمة بصفة خاصة والعولمة في شقها الثقافي بصفة خاصة، وقد اختلفت الرؤى ووجهات النظر بخصوص المقصود بالأمن الهوياتي، وفيما يلي سنورد أهم تعرف له.

يعرف الأمن على أنه ضد الخوف، وهو الحالة من السلم والطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد، وقد ارتبط هذا المفهوم بالحاجات الأساسية للإنسان، والتي تطورت مع تطور أشكال وأنماط الحياة لتشمل الحاجة في البقاء وحماية الأفراد والممتلكات، فالأمن له مفهوم مطاط متعدد المعاني والمستويات ومتغير الأشكال التي تمثل بدورها أبعادا أساسية فيه.

أما الأمن الهوياتي فيستعصي البحث عن تعريف دقيق ومناسب حول مفهومه ، لكن يمكن الاعتماد على تعريفه من منظور شامل، وعليه فالأمن الهوياتي يعني: "زوال التهديدات الناجمة عن أي علاقات أو تفاعلات تؤثر على خصوصيات وسمات الأفراد والجماعات، وتحقيق حالة من الأمن التي تضمن الحفاظ على الخصوصيات الشخصية من التشويه أو الطمس".

فالأمن الهوياتي يتعلق بالحفاظ على الهوية ومكتسبات الشخصية من أي خطر يهدد زوالها أو انحلالها أو حتى تأثرها بعناصر وسلوكيات غريبة تغير من طبيعتها، أو تؤدي بالأفراد والجماعات إلى الإغتراب[2].

كما نقصد بالأمن الهوياتي: " تحصين هوية المجتمع من كا ما من شأنه أن يهدم أو يخل بها باعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع، ويمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل أنواع التخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا"[1].

---

[1]– جميلة علاق، الأمن المجتمعي مقاربة في المفهوم والعناصر، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد العاشر ص 104.

[2]– أحمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد الثاني أفريل 2018، ص 295.

كما يعرف على أنه: "انجاز حواجز لمنع الاختراق الثقافي والغزو الفكري، فهو يمثل تحصين وحماية هوية المجتمع من كل تهديد واخلال بالنظام الذي يسير علية المجتمع".

لم يعد الأمن الهوياتي في حياتنا المعاصرة مجرد هدف ثقافي –فكري، وإنما أصبح هدفا حضاريا شاملا، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبها الأخرى، فالأمن الهوياتي يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهرا من مظاهر القدرة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية، التي سعت وتسعى مختلف القوى عبر التاريخ إلى جعلها تابعة لها بشكل أو بآخر، كخطوة أولى لعملية السيطرة والإحتواء.

لذلك تسعى غالبية المجتمعات والأمم في وقتنا المعاصر إلى البحث عن مزيد من الضمانات التي توفر لها حماية مستديمة لهويتها من جميع التهديدات المتسارعة والمتنامية، ولأجل ذلك تضطلع غالبية الدول بالعديد من المهام والجهود المضنية وتتبنى العديد من الاستراتيجيات، بغية تأمين هويتها وصيانتها من جميع المخاطر، خاصة المخاطر الناعمة أو المخاطر ذات البعد الثقافي والفكري، لكونها سهلة الاختراق وعظيمة الأثر.[2]

والوصول إلى سبيل تحقيق الأمن الهوياتي ليس بغلق الأبواب، والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، بل إنه يعني بناء قوة الوجود الذاتية، التي لا تقوى على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والفعل المؤثر.

ولذلك فإن الأمن الهوياتي يقوم على عنصرين أساسيين:

1–الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، لأنها بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يمثل رموز وأفكار وقيم المجتمع، وبهذا نعطي للذات الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية وهو الخيار الإستراتيجي الذي نتمكن من خلاله من تحقيق الأمن الهوياتي.

2–الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، ويعني ذلك الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري، ومجارات انجازات العصر، والتطور والتكنولوجيا.

---

[1] – رضا كشان، مستقبل الأمن الهوياتي في ظل التهديدات الثقافية والاجتماعية المتصاعدة، **مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 04، ماي 2021، ص 40.

[2] – نفس المرجع، ص 38.

وبناء على ذلك، نقول أن هناك فرقا شاسعا بين الأمن الهوياتي، والهوية الأمنية، فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني، أما الأمن الهوياتي فهو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في مجتمع ما، وتكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري.

- **الأمن الثقافي:** يعتبر موضوع الأمن الثقافي من أهم الموضوعات الحيوية التي يطرحها الواقع العربي المعاصر، ذلك لأن العلاقة القائمة بين العالم العربي و بين الغرب علاقة جدلية، تأثرالغرب في العرب سياسيا، واجتماعيا و اقتصاديا و الأهم ثقافيا على مدى قرون من التفاعلات الحضارية المتبادلة.

لقد أدى التغير في النظام العالمي وحدوث تحولات جذرية في مختلف الدول إلى فرض صياغة استراتيجيات جديدة هدفها الوصول إلى تحقيق **الأمن الشامل** كمصطلح أعيد صياغته بما يتناسب والسياسات الجديدة لمختلف الدول خاصة مع زيادة التشابك والتداخل بين الدول الذي فرضته العولمة حيث تم اعادة توزيع السلطة ولم تعد الدولة الوحيدة هي التي تحتكرها[1].

حيث اكتسبت العوامل الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، وتعرف بوجه عام أنها: "مجموعة التوجهات القيمية التي تحدد سلوك الأفراد في مجتمع معين سواء انحدرت إليه من الماضي أو انتجت من الواقع الاجتماعي ذاته"، وعلى هذا الأساس فإن البعد الثقافي المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، قد يكون البعد الثقافي من أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل التي تتم في إطار النظام الدولي الجديد، حيث انتقل حسب صامويل هنتغتون نحو الصراع الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

ويتطلب البعد الثقافي وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصائب للتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع، كما يتطلب الأمن وفقا لذلك التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل وبين تلك الثقافات المعروفة باسم "الثقافات الفرعية". إن التمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف (Acculturation) التي تأخذ أشكالا متعددة، أهمها الحروب العرقية إن التي يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى المتمثل في بقاء الدولة عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة أو انفصال جزء عنه.

[1]– عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 29.

يعتقد هينتغتون أن الثقافات أو الحضارات تدخل في صراع على مستوى دولي، يقود هذاالصراع إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة، أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى، بينما يرى باري بوزان أن الأمن في بعده الثقافي يتمثل في قدرة المجتمعات والدول على المحافظة بشكل دائم على خصوصيتها كاللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد، ومحاولة إعادة انتاجها من أجل تطويرها وكذا التصدي للتهديدات والانكشافات التي تؤثر في هوية المجتمعات وثقافتها، ويقول باري بوزان: "الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة... ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في هوية المجتمعات وثقافاتها، وتعتبر قضية التصادم بين الهويات الحضارية أهم قضية في هذا المجال مما يدفع بالدول لإيجاد إطار مشترك يحقق التعايش السلمي بين الثقافات وقبول الآخر.

ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع، أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي في هذا الأخير كالصراع بين أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والدخيلة، أو التبعية الثقافية لجهة أو ثقافة معينة، وما قد ينجر عنها في مجالات أخرى، خاصة الاقتصادية الناتجة عن شيوع أنماط جديدة للاستهلاك والمعيشة، وتبعية في المجالات السياسية وذلك من خلال الشعور بوحدة التوجيه ومنه وحدة الأهداف والمصالح[1].

طـرح مفهــوم **الأمن الثقـــــافي** اشكالات كبيـرة منذ بداية تسعينات القرن العشرين، ويرجع ذلك بالأساس الى ما أفرزته التهديدات الجديدة ذات البعد الثقافي في اطار العولمة، حيث سمح التطور الرهيب في وسائل الإعلام والاتصال أو ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة بإمكانية الاطلاع على الثقافات الأخرى، وامكانية التأثر بها والتأثير فيها، وهذا ما جعل العديد من المجتمعات تعاني من امكانية اندثار قيمها الثقافية وتفكك منظوماتها الايديولوجية، فمعظم الدول الفقيرة والضعيفة أصبحت مهددة بفقدان أمنها الثقافي، في ظل توهج وطوفان الثقافة الغربية التي تشهد تطورا ماديا رهيبا شكل قاعدة داعمة لتصدير قيمها الثقافية لمختلف أنحاء العالم. فالأمن الثقافي هو الوعاء المعبر عن هوية الأمة، بما يحتويه من كيانها ومميـــــزاتها ووحدتها الحضارية، وأصبح هدفا حضاريا يتضمن جوانب سياسية ووطنية وليس ثقافية فقط، وتحقيق الأمن الثقافي للمجتمع والأمة مرتبط بمدى قدرة الدولة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة والتفاعل معها إيجابيا، بحيث يستفيد المجتمع من الثقافة الخارجية دون أن يفقد ثقافته

[1] – عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 50-51

المحلية التي تميزه عن غيره من المجتمعات، فيقف في وجه القوى المعادية التي تسعى لطمس هويته، وهذا لا يعني قطع كل علاقة مع الأطراف الأخرى وعدم التفاعل مع الثقافة الانسانية، وانما يجب ان تتم عن طريق العلاقة الواعية مع الثقافة الذاتية، وأهم وسائل بناء هذه الثقافة الذاتية القوّية عاملان أساسيان، يتحقق الأول من خلال الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، ويتحقق الثاني من خلال الانفتاح والحوار مع الحضارات المعاصرة[1].

المطلب الثاني: **النظريات المفسرة لموضوع الأمن:**

- **الأمن حسب النظريات التقليدية .**

إن علماء السياسة قد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي: النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية والنظرية المثالية.

أ- الواقعية والواقعية الجديدة: يعود مفهوم الأمن في الفكر الواقعي إلى فترة قديمة جدا، متضمنا كل تياراته: الواقعية الكلاسيكية، الجديدة، الدفاعية، الليبرالية، ومفكري ومنظري هذه التيارات من" توسيديدس" إلى "هانس مورغانتو" إلى "كينت والتز" مرورا بـ "سبيكمان" و "ريمون آرون"، ينادون بالقوة والهيمنة والمصلحة الوطنية والأمن القومي والتي طالما مثلت مبادئهم التي يؤمنون بها. .

حسب المنظور الواقعي فإنه لا وجود للرجل القوي في النظام الدولي وبالتالي فإن النظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يصبح فوضى ومنه تدخل الدول في صراعات دائمة من أجل القوة والحفاظ على أمنها القومي ضد الأخطار الخارجية[2].

ويرى الواقعيون أن القوة هي العامل الأكثر حسما في السلوك الانساني عموما، وعلية فإن الوظيفة الأساسية للدولة هي امتلاك القوة بهدف الحفاظ على ذاتها، و قد ؤسمت الواقعية تصورها للأمن على أساس أنه ضمان بقاء الدولة ضمن نظام دولي يتسم بالفوضى والسباق نحو التسلح[3].

---

[1] – رحموني فاتح النور، استراتيجية الأمن الدولي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية، جامعة المسيلة، ص 23.

[2] - تاكايوكي ياما مورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ، المرجع السابق، ص 13.

[3] – فتحي أوهيب، عواج بن عمر، الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية، **مجلة الفكر المتوسطي**، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص159.

يعتبر مفهوم الأمن القومي المرتبط بالدولة، المفهوم الأكثر تقليديا، حيث يعتبر الواقعيون أن الأمن من اختصاص الدولة فقط، بما أنها الفاعل الرئيس، فالدولة تتحرك وفق إدراكها للمحافظة علىأمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة[1].

وعليه يمكن استنتاج مبادئ وأسس الفكر الواقعي والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن لديهم وهي كالآتي:

1- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

2- تحاول الدول تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الآخرين و بالتالي فالحرب ضرورية و لا يمكن تفاديها.

3- غياب الثقة بين الدول و سمو المصلحة الوطنية.

4- يتسم النظام الدولي بحالة فوضى وليس هناك سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل العلاقات التراعية بين الدول.

5- بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول، لأن استقرار النظام أو عدم استقراره راجع إلى تقسيم القدرات بين الدول خاصة العسكرية منها وقدرة تحقيق التوازن بين القوى.

وتتفق الواقعية الجديدة مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة وميزان القوى وكذا المصلحة القزمية في تسيير السلوك الخارجي للدول المتمثل أساسا في تحقيق الأمن والبقاء[2].

وقد قام الواقعيون الجدد من أمثال "كنيت والتز" و"ميرشايمر" بمراجعة فكرة زيادة القوة العسكرية، علىأن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها، و إنما من أجل الدفاع على أمنها و إقليمها، لكن المضمون لم يتغير فالأمن عندهم ملائم فقط للعلاقة بين الدول و

[1] – فايزة الباشا، الأمن الإجتماعي والعولمة ، المرجع السابق، ص 8.

[2] – فتحي أوهيب، عواج بن عمر، المرجع السابق، ص 160.

يبقى ضمانه مرتبطا ببنا توازنات عسكرية، وبذلك يبقى الأمن الغاية القصوى ما دام هناك حالة فوضى في الن ظام الدولي.[1]

كما يولي باري بوزان Bouzan أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة السرية والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة حيث يقول: "ستكون مجالات جديدة والتي سيتناولها الأمن في القرن 21". وهذا ما استدعى تطوير مقاربة جديدة للأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة تأخذ ف طياتها جميع أنماط التهديد وجميع أنماط المواجهة وتتعامل مع جميع المسويات ومن هنا ظهرت اتجاهات مختلفة تبنى مفهوم أوسع للأمن أخذت تسميات متعددة:

- **الأمن المتكامل:** Comprehensive Security: بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.
- **الشراكة الأمنية:** Security Partnership: حيث يتم اشراك الدول غير الغربية.
- **الأمن المتبادل:** Mutual Security: إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
- **الأمن التعاوني:**Cooperative Security: حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

والأمن الشامل حسب تعريف ماكنمارا هو الذي يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة...إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لاعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمي حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل.

ومن جانب الباحثين العرب نجد زكريا حسين يعرف الأمن على أنه: "القدرة التي تتمكن بها الدول من تأمين مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى فيالحاضر والمستقبل باستكمال تحقيق الأهداف وهذا انطلاقا من مصادر قوة الدولة الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات"[2].

[1] – فايزة الباشا، المرجع السابق، ص 9.

[2] – فايزة الباشا، المرجع السابق، ص 9

أما الواقعية الدفاعية فقد فضلت الإستراتيجيات التعاونية، حيث ترى أنه من أجل تحقيق الدولة لأمنها يجب أن تدخل في علاقات دبلوماسية واتفاقيات خاصة مع القوة الكبرى، وهكذا يتم تعويض ميزان القوة بميزان الردع وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني، ومنه العمل على تحقيق الأمن المشترك.

ب- الليبرالية و الليبرالية الجديدة: ترفض الليبرالية فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر علىالبعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية كما تقوم باستبدال مفهوم الأمن القومي بالأمن الجماعي عبر إنشا منظمات، ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول و عليه وجود فاعلين غير الدولة.

لقد ساهم في تطور هذه النظرية تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية والعلاقات ما بين الدولية لصالح العلاقات عبر قومية.

أما مبادئ الليبرالية التي تساعد على فهم المقاربات الأمنية فهي كالآتي:

1- يؤدي التعاون و التقارب إلى تقليص حدة النزاعات بين الدول.

2- تعتبر المؤسسات و المنظمات وسائل تحقيق التعاون و منه الأمن.

3- نشر قيم الديمقراطية لأنها تؤدي إلى تقليص الصراعات بين الدول الديمقراطية.

4- تطوير العلاقات الاقتصادية لأن التداخل يحقق الأمن بسبب تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية .

أما فيما يخص أزمة الثقة الموجودة عند الواقعيين، فإن الليبرالية ترى أنه يمكن القضا عليها من خلال الاتصال بين الدول و تبادل المعلومات من خلال المؤسسات والمنظمات. وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي" حين طالب القوة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) على التقليل من استعمال القوة الصلبة وتعويضها بالقوة اللينة من أشكال الاقتصاد و الثقافة للانتشار في النظام الدولي من جهة ولقلة تكلفتها من جهة أخرى.

ج - النظرية المثالية: تعد المثالية إحدى تيارات الفكر الليبرالي فهي تتشارك معه في عدة أطروحات خاصة تلك الخاصة بفكرة المجتمع المدني العالمي، ظهرت مع بداية القرن العشرين مع

ظهور عصبة الأمم التي جاءت لتحقيق الأمن الجماعي، ولكن باندلاع الحرب العالمية الثانية تلاشت هذه الأفكار. [1]

بعد هذه الفترة جاء المثاليون الجدد لإحياء أفكار المثالية التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لكن أحداث 11سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حق الدفاع عن نفسها بالقوة، تبخرت مجددا أفكارهم المتمثلة في تحقيق الأمن الجماعي، بسبب غياب رغبة حقيقية وإرادة دولية في تولي الأمم المتحدة مهمة إرساء منظومة أمن جماعي.

تتلخص النظرة المثالية لمفهوم الأمن في النقاط التالية:

1- يعد التحكيم الدولي والحلول القانونية من أنجع الآليات لإرساء الأمن الجماعي والتخلي عن الحرب.

2- نزع التسلح من أجل القضاء على النزاعات وتراجع استعمال القوة.

3- الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية،كالمنظمات الدولية غير الحكومية وتشكيل مجتمع مدني موازي للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية. وبالتالي تحقيق السلم عن طريق الأفراد والشعوب وليس عن طريق الدول.

4- جعل القانون الدولي قانونا عالميا محترما من طرف الجميع والذي يتم من خلاله احترام حقوق الدول، الشعوب، الأفراد والأقليات .

لقد انتقد الواقعيون الفكر المثالي بشدة واتهموه بالخيالية خاصة فيما يخص فكرة الأمن الشامل، و سعيهم الدائم لخلق قانون السلام.

- **الأمن حسب النظريات الحديثة:**

أ- **المنظور البنائي:** تعد كتابات "ألكسندر واندت" و "نيكولاس أونيف" الانطلاقة لظهور هذا المنظور، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، خاصة مع تصدع المعسكر الشيوعي[2].

[1] – فايزة الباشا، المرجع السابق، ص 10

[2] - Brown Chriss; Under standing International relations; New-York; Palgrave publishers 2001; P52

حيث تقدم هذه النظرية تصورا مغايرا مع الأطر التقليدية .تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة الثمانينات لتشمل فترة ما بعد الحرب الباردة، مع الكسندر ويندت Alexander Wendt ونيكولاس أونيف Nicholas Onuf ، وقد أصبح هذا البردايم الأكثر بروزا على نحو متزايد للعلاقات الدولية منذ ظهوره .إذ يعتمد على مزيج بين المنهج السوسيولوجي والنظرية النقدية .

تفترض البنائية أن العالم يتشكل اجتماعيا من خلال التفاعل بين الهياكل والوكلاء إذ تشكل بعضها البعض، وللأفكار والمعايير والهويات هي الديناميات المركزية للسياسة العالمية .وتقترب من هذه الأخيرة اقترابا اجتماعيا إذ تركز على السياق الاجتماعي وطبيعة التذتانية المؤسسة للقواعد والمعايير في تشكيل هوية الفاعلين، وتركز على دور الهياكل المعيارية في تحديد طبيعة المصالح والإجراءات لجهات الوكلاء، هذه الهياكل ليست كائنات يتجسد فيها هي موجودة بشكل مستقل عن الجهات الفاعلة ولكن يمكن تغييرها من قبل الأخير.

يتصور البنائيون الأمن على انه التزام التحرير على خلاف الواقعيين (نظرية السياسة الأمنية و السلطة)، فالبنائية تتحاشى التركيز على سياسات القوة للأمن وتركز بدلا من ذلك على وضع قواعد مناسبة لإدارة المنافسة بين الدول، وإضفاء الطابع المؤسسي على شكل أوسع من المجتمع السياسي.

يختلف تصور البردايم البنائي للأمن عن التصور الواقعي هذا الأخير الذي يحصره بمفهوم ضيق في الدول والجيوش واستخدام القوة والتهديد باستخدامها .فيتبنى الطرح البنائي نظرة تعددية على مستوى الفواعل والتفاعلات الأمنية[1].

وقد جاء في كتابات "واندت" أن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقة حيث تصبح الحروب والتراعات ضرورة في العلاقات الدولية.

ويمكن فهم تصور الأمن عند البنائية من خلال النقاط التالية:

1-بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية، والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية، وبالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة ادراكاتها، ومنه فالفوضى ليست معطى موضوعي ولكنه تكوين و بناء ذاتي أدمجته الدول منذ معاهدة واستفاليا في سلوكياتها وبالتالي فإن الاستراتجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية و ليس الحقيقة.

[1] – خديجة بتقة، المرجع السابق، ص30

2-الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، و إنما هناك محددات أخرى كالقيم و المعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية وهي قادرة أن تصيغ هوية النظام الدولي مستقبلا.

3- تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب والتراعات واستتباب الأمن، أمور يمكن تحقيقها إذا لم تغير طريقة التفكير بالنسبة للدول و بالتالي صناع القرار[1].

إذن فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي ولقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي إلى الوضع السلميحسب البنائيين.

كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه شكل وطبيعة النظام الدولي، لاقتناعهم أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة[2].

فبخلق الجماعات الأمنية يتم احتواء النزاعات بفعل فاعلين دولاتيين وغير دولاتيين عن طريق تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيير في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن، خاصة تلك التي جات في الفكر الواقعي، حيث ذهبت مدرسة كوبنهاغن إلى صياغة جديدة للأمن مفادها أن القطاع العسكري ليس المحدد الوحيد للأمن بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد الأمن من خلالها: كالقطاع الس ياسي، الاقتصادي والقطاع الاجتماعي الذي يعتبره "باري بوزان" زعيم المدرسة من أهم القطاعات بما يتضمنه من أمم، و ثقافات وأديان[3]...

ب- النظرية النقدية: يشترك النقديون مع البنائيين في فكرة البنائية التي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن. والتي عبر عنها أكسندر ويندت: "الأفراد يصنعون المجتمع، والمجتمع يصنع الفرد"[4].

---

[1] - رياض حمدوش، نظرية العلاقات الدولية، محاضرة ملقاة على سنة رابعة علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2003. ص14

[2] -Jeaun Jacques Roche;Op.cit;P 105

[3] – عبد النور بن عنتر، توسع مفهوم الأمن، محاضرة ملقاة على طلبة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2009 .

[4] – جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج لأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 433.

وأن بنى المجتمع الإنساني هي محددة أساسا بواسطة الأفكار المشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية، وأن هويات ومصالح الفاعلين تتحدد بواسطة هذه الأفكار أكثر مما هي معطاة من الطبيعة".لهذا تذهب بعض الطروحات لتسمية الدراسات النقدية بالبنائية النقدية[1].

حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

أما عن أهم مبادئهم في تصورهم للعلاقات الدولية والنظام الدولي وكذلك مفهوم الأمن الدولي المحلي فهي كالآتي[2]:

1-يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى اقتصادية واجتماعية شاملة هي التي تحدد الأ من و تطوره الحقيقي وليس الدول بصفة مطلقة.

2- الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن منها التهديدات العسكرية التقليدية لأن مصادر التهديد واللاأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية وأزمات الهوية الاجتماعية والكوارث البيئية وكذلك المسألة الصحية والتربوية، أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.

3- يجب أن يكون الخطاب والعمل من أجل تحقيق الأمن الإيجابي وبالتالي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات وضمائر الأفراد والتخلي عن الحرب وتطوير آليات السلام والأمن عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات والمجتمعات والأمم، وبالتالي خلق معايير وقيم جديدة للأمن عن طري ق المجموعات والأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية.

4-النظرية هي عبارة عن أداة تبريرية وأداة للتحول والتغير في السياسات الأمنية وذلك حسب قول المفكر النقدي "روبركوكس": "النظرية تكون دائما من أجل أحد ولهدف معين".

كما هو الحال بالنسبة للبنائية ترى النقدية أن مفهوم الأمن هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل يتعداها إلى عوامل أخرى كالبيئة والهوية.

---

[1] – خديجة بتقة، المرجع السابق، ص23.

[2] - رياض حمدوش، المرجع السابق، ص 72.

تسعى النظرية النقدية إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والتنمية، وذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة، وتحديد وضع الفرد من جهة ثانية، إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية والاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين[1].

يعتقد منظرو المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي، الدولة الوحدوية، والعقلانية ، العقد الاجتماعي ، معضلة الأمن وكذا الحروب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية وعليه فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الأيديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله غير معرفة كيفية بناء موضوع الأمن فيحد ذاته هي مسالة ملازمة للخطاب حول التهديدات، فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناء سياسيا، بمعنى استجابة للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو، من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة بخلق ثنائية نحن والآخر وبهذا يكون الخطاب هو الموضوع الذي يجب تأمينه.

إن توسيع دائرة التهديدات بالطريقة السابقة لابد أن ترافقه من وجهة نظر النقدية مراجعة لمرجعية الدولة في الدراسات الأمنية فإذا كانت الطبيعة العسكرية للتهديد قد جعلت من الدولة موضوعا للأمن في مرحلة الحرب الباردة .فإنه من المفترض أن يواكب توسع دائرة التهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسيع للوحدات المرجعية للأمن .من أجل هذا انشغل النقديون بتغيير السياسات الواقعية الموجودة القائمة على المرجعية الدولتية، وذلك من خلال اقتراحهم رؤية جديدة للأمن مرجعيتها الأساسية هي الأفراد والشعوب، فهم لم يرضوا بتوسيع بسيط لهذا المفهوم بل ذهبوا إلى جعل الإنسان وليس الدولة أو المجتمع الوحدة المرجعية الأساسية للأمن .

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن وتوسيع مضامين الأمن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها باري بوزان أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين .ذهبت المدرسة إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس

[1] – جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص 436.

هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي(منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي)، وأهم قطاع يركز عليه" باري بوزان "هو القطاع الاجتماعي(الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان، حقوق الإنسان) أو ما يسمى" بالأمن المجتمعي"، بالإضافة إلى القطاع البيئي، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص ن وحسبه أن الدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي و الدولي، لكن رغم هذا فانه أبدى رفضه لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي، فالأمن المجتمعي من المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية يبقى مرتبطا دوما بالدولة. أما عن السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمينه؟ يقول باري بوزان الجماعات تحديد أي الجماعات المقصودة وبالتالي لا يمكن تحديد هدف الأمن المجتمعي بشكل حاسم أهي الجماعات أم الهويات أم هوية جماعية يتطلب بنائها؟

إن تصور الأمن ليس مضمون محدد سلفا بل إنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البينذاتي بين الأفراد، وتقدم مدرسة كوبنهاغن للأمن إطار ملائما لدراسة الطبيعة الديناميكية intersubjective " "لمدركات الأمن .باقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي".

وما يميز الجديد الذي جاءت به مدرسة كوبنهاغن ما يسمى بالأمننة وقطاعات الأمن إضافة إلى نظرية المركب الأمني الإقليمي.

- **الأمننة: (Securitization):** تعتبر نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) من أهم الاسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن، ويعتبر الأستاذ أولي ويفرتشكيل الفعل الأمني .وتعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن أنطولوجيا سابقا تشكل تهديدا أمنيا. تمت أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في شيء ما على انه يشكل تهديدا أمنيا يستدعي إجراءات استعجالية استثنائية لإدارته. ومن ثم إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية.

الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة بأن الأمن فعل كلام، وأنه يتم فقط بلفظ الأمن، بمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجعي المعرض للتهديد الوجودي، فإدعاءات تأمين الفاعل تعطي الحق لاستعمال الإجراءات

الاستثنائية لتأمين بقاء الموضوع المرجع، إذ تنتقل على إثرها القضية من مجال السياسة إلى عالم سياسة الطوارئ وهو الوضع الذي يدفع إلى تجاوز العمل (normal politics) العادية الروتيني من اللوائح والتعليمات العادية) الفعل الديمقراطي (في صنع السياسة العامة والتعامل معها بسرعة.

وتخضع شروط الأمنية وفق باري بوزان إلى ما يلي[1]:

-الفاعل (وكيل): الكيان الذي يجعل هذه الخطوة أمننة.

-الكائن المرجع :الكائن الذي أصبح مهددا ويجب حمايته.

-الجمهور :الهدف من عملية الأمننة الذي يحتاج إلى إقناع وقبول القضية بمثابة تهديد أمني.

[1] – خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 35.

الفصل الثاني:
تطور العلاقات الأوروبية تجاه المتوسط بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: تطور السياسات الأوروبية تجاه المتوسط وبروز البعد الهوياتي الثقافي

يعتبر حوض المتوسط منطقة استراتيجية ذات تأثير على السياسة الدولية، وقد كان ولا يزال محل اهتمام متزايد من القوى الدولية كافة، والدول الأوروبية خاصة، و لقد عرفت العلاقات الأورومتوسطية أطوارا مختلفة، هي في الحقيقة حوار غير منقطع متعدد الوسائل، سبب هذه العلاقات القرب الجغرافي ذو البعد التاريخي، حيث أن طرفي حوض البحر الأبيض المتوسط يؤثر كل منهما في الآخر. و تعد الشراكة مع الجنوب من أهم أولويات السياسة الأوروبية، وهي تهدف إلى الدعم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لشركائها للحفاظ على الأمن الداخلي للاتحاد، ولهذا فهو يركز على مختلف المقاربات لتعزيز أمنه ومنه كانت عملية برشلونة 1995، السياسة الأوروبية للجوار2004، الاتحاد من أجل المتوسط 2008.

المطلب الأول: أهم المحطات التاريخية في العلاقات الأورو متوسطية

كانت العلاقات الأور ومتوسطية تصاغ من خلال ديناميات القطبية الثنائية، فحتى منتصف السبعينيات كانت أوروبا تؤسس علاقاتها مع الدول المتوسطية بناء على وضع الثنائية القطبية. وفي قمة باريس 1972 قرر المجلس الأوروبي إقامة علاقات بناء على وضع المنطقة، ولكن استمرت العلاقات الأورو متوسطية تحت مظلة سياسات الحرب الباردة. ومع بداية التسعينيات احتلت العلاقات مع المتوسط أولويات الأجندة الأوروبية.[1] فنهاية الحرب الباردة فتحت مرحلة جديدة للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط. فأعضاء الاتحاد الأوروبي ركزوا انتباههم على دور ومسؤوليات الاتحاد التي يفترض أن تتخذها بعد الأحداث العالمية لعام 1989. وبدأ الحديث حول تجديد السياسة المتوسطية من خلال زيادة الدعم المالي للمتوسط وتعزيز التعاون المشترك. هذه الرؤية الجديدة للمتوسط هي التي كانت الأرضية التي قامت عليها الشراكة الأورو متوسطية والسياسة الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط.[2]

هذا الاهتمام جاء نتيجة للعديد من الأسباب أهمها تغير الإدراك الأوروبي لأهمية هذه العلاقات وتغير مفهوم الأمن، ففي الفترة الممتدة بين 1993-1995 تم اتخاذ عدة مبادرات من أجل دفع التعاون مع الدول المتوسطية وجاء على رأس هذه المبادرات: مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، منتدى دول المتوسط ال5+5 ، تجديد الحوار الأوروبي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية.[3]

- **مؤتمر برشلونة:** شكل مؤتمر برشلونة الذي انعقد في 28-29 جوان 1995 (في المراجع الأجنبية في 27-28)، حجز الزاوية لارساء أسس تعاون شامل مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. لقد شارك في المؤتمر 27 دولة متوسطية، من بينها ثمانية أقطار عربية هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية،الأردن، لبنان، وسوريا، وأربع دول متوسطية غير عربية

[1] - Ash Suel.From The Euro-Medeteranean Partnership to the Union for the Mediterranean p94 : www.sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/AsliSuel.pdf

[2] - the euro-mediterranean dialogue : prospects for an area of prosperity and security a report edited by the foundation for european progressive studies with the support of fondazione italianieuro .p17

[3]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص200.

هي: اسرائيل،تركيا، مالطا وقبرص، بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي.[1]

وأصدر مؤتمر برشلونة وثيقة من 13 صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من 15 صفحة، وارتكز على تحقيق ثلاثة مستويات من الشراكة هي:[2]

- الشراكة السياسة الأمنية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية.
- الشراكة الاجتماعية و الثقافية.

1- **الشراكة السياسية و الأمنية:** وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون في ما بينهما ، واحترام مبادئ القانون الدولي. وانسجاما مع هذه المبادئ تعهدت الدول المشاركة بتحقيق ما يلي:[3]

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تطوير حكم القانون و الآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان ممارستها فعليا وشرعيا، بما فيها حرية التفكير، حرية التجمع، حرية المعتقد والدين.
- احترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية وضمانها، تشجيع التسامح بين المجتمعات المتباينة في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب وخصوصا العنصرية.
- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء وفقا لأحكام القانون الدولي.
- إنشاء "مدى للسلام والاستقرار في المتوسط" وإمكان عقد معاهدة أورو-متوسطية لهذه الغاية.
- احترام وحدة أراضي كل شريك من الشركاء وسيادته عليها.
- تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- تعزيز الأمن الإقليمي ومنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية و الكيميائية والبيولوجية.

تواجه الشراكة السياسية و الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي مع بلدان المتوسط تحدين هما:

---

[1] -Ash Suel ;Op.Cit. p96

[2] - علي الحاج، مرجع سابق،ص202

[3] - نفس المرجع.ص ص 205- 206.

- ضرورة مساندة عمليات الاصلاح الداخلية في بلدان جنوب المتوسط حتى يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- التركيز الأوروبي على تخفيف حدة التوترات الاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط والتي تنعكس آثارها على دول الاتحاد الأوروبي من خلال الضغوط التي تشكلها الهجرة الأصولية الإسلامية إليها[1].

2- **الشراكة الاقتصادية والمالية:**

تهدف الشراكة الاقتصادية و المالية الى إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي وذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية و الرسوم الداخلية .. كما ستسهم هذه الشراكة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدان المنطقة المتوسطية من خلال :

- اندماج دول جنوب المتوسط مع أهم قوة اقتصادية في المنطقة وهي الاتحاد الأوروبي.
- تأقلمها مع المنافسة العالمية و قوانين منظمة التجارة العالمية .
- الدخول إلى منظمة التجارة العالمية كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحدة تجعلها قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي .
- الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.[(2)]
- تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة و المستدامة التي تحمي البيئة و الموارد الطبيعية و تنمي القدرات البشرية و خلق مناخ موات للاستثمار.
- تنمية امكانيات البحث العلمي و التأهيل العلمي و الفني ونقل التكنولوجيا.[3]

3- **الشراكة الاجتماعية والثقافية:**

تهدف الشراكة الاجتماعية والثقافية و الإنسانية إلى تقريب الشعوب بعضها من بعض، والى تسهيل التفاهم بين الثقافات، حيث رفض اعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات و رحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب . وهي تركز على الأسس التالية:[1]

---

[1] – علي الحاج، المرجع السابق، ص ص 205-206.

[2] – نفس المرجع، ص208

[3] – جعفر عدالة، تطور سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد 19، ديسمبر 2014، ص3.

- اقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان.
- التعاون في مجال وسائل الاعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة.
- احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية و الإنسانية.
- إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية
- تركيز الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية، و إطلاق الحريات المدنية والسياسية و الثقافية.
- تنظيم الهجرة السرية باتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية و الإنسانية.(علي الحاج)
- تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب و التطرف.[2]

مما سبق يتضح أن إعلان برشلونة كان شاملا يتضمن كافة المجالات، فهو قام على معادلة دقيقة تتضمن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم معونة مالية للدول الجنوبية للمتوسط مقابل التزام هذه الأخيرة بأربعة أمور أساسية هي:

- إعادة هيكلة البنى الاقتصادية و الاجتماعية بما يتوافق مع آليات السوق.
- تحرير التجارة و فتح الأسواق.
- الحد من الهجرة غير الشرعية.
- مكافحة الأصولية الإسلامية.

- **السياسة الأوروبية للجوار:**

هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة، طبقت هذه السياسة في عام 2004 للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي وتعزيزه للاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده. و هي تقوم على ما أسماه الاتحاد الأوروبي بمخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد و كل دولة شريكة له في هذه السياسة بالتشاور و بالتنسيق مع كل دولة منها ، تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005، من خلال اعتبار

[1] –علي الحاج، المرجع السابق، ص211.

[2] – جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 4.

أن مسار برشلونة يشكل أساسية لها. لهذا فإن الجوانب الأمنية في اتفاقية الشراكة ستستمر، مع تدعيمها باجراءات إضافية فسياسة الجوار تهدف بشكل عام إلى:

الالتزام بالقيم المشتركة / دعم الحوار والإصلاح السياسي / تحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية / تحرير التجارة واندماج الأسواق /التعاون في مجالات العدالة الحرية والأمن/ تعزيز التنسيق في مجالات الطاقة /النقل / مجتمع المعلومات / البيئة والبحث العلمي/ ترقية البعد الاجتماعي والاتصالات بين الجماعات[1].

كما أن مبدأ السياسة الأوروبية للجوار، القاضي بإحاطة الاتحاد بدائرة من الأصدقاء، يعني تأمين حدود الاتحاد من جهة، ومنع وصوله الى مناطق تشكل مصادر للتهديدات. لكن الأحداث في الأعوام الأخيرة أظهرت الحاجة لمقاربة جديدة ولإعادة تحديد الأولويات وإدخال طرق عمل جديدة. ومن بين أهم هذه الأحداث، الانتفاضات العربية وتصاعد تنظيم الدولة الإسلامية مما أدى إلى تصاعد التطرف والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان واضطرابات اقتصادية كل هذا زاد في تدفقات كبيرة للمهاجرين واللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي.[(2)] فمنذ الأشهر الأولى لعام 2011 التي صادفت مايسمى "بالثورات العربية"، بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تجميل سياسته للجوار تكيفا مع التغييرات التي تحدث في جواره القريب، حيث اعتمد في 25 ماي 2011 ما سمي بـ "سياسة الجوار المجددة" كمحرك رئيسي من أجل تقديم الدعم للتغييرات التي تحدث في المنطقة.

فسياسة الجوار المتجددة تحتفظ بنفس المحتوى غير إنها تحمل هذه المرة نبرة من المغازلة الموجهة للثورات العربية تضمنتها أول نقطة من اقتراحات التجديد وتمثلت في تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديموقراطية[3]. فالاتحاد الأوروبي يركز من خلال المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار على مصالحه التي تتضمن تعزيز القيم العالمية، ويرتكز استقرار الاتحاد الأوروبي نفسه على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون و الانفتاح الاقتصادي.

---

[1]– طارق رداف، المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة، ص ص 194–195، من الموقع http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/radaaf%20tarek.pdf

[2]–تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي و الجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل 18 نوفمبر 2015.

[3]– اسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة(2004–2013)، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان 2013، ص 327.

وتضمنت المراجعة التي اقترحها رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود" على ضرورة إحداث تغيير في السياسة الأوروبية للجوار من ناحية المحتوى والمنهجية على السواء. وسيجري العمل على طرق أكثر فاعلية لتعزيز الحكم الديموقراطي، و دعم الإصلاح القضائي الالتزام المشترك بحكم القانون والحقوق الأساسية. كما يجري التشديد على الأسواق المفتوحة، والتنمية الاقتصادية الشاملة كأساس لاستقرار المجتمعات في الجوار، كما سيجري التركيز على تعزيز العمل مع الشركاء في شأن إصلاح قطاع الأمن ، و الحد من النزاعات ،و سياسات مكافحة الارهاب والتطرف. وفي أعقاب الهجمات على العاصمة الفرنسية باريس في 13 نوفمبر 2015 برزت الحاجة أكثر من أي وقت مضى لتكثيف التعاون مع جيران الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات. [1]

- **الاتحاد من أجل المتوسط:**

جاء الاتحاد من أجل المتوسط نتيجة للبحث عن مقاربة أخرى لبناء علاقات أورومتوسطية، وقد بدأت أول مرة كفكرة فرنسية فردية ألقاها الرئيس الفرنسي ساركوزي وهو وزير للداخلية في 07 فيفري 2006، ثم كررها في مناسبات عدة كان آخرها الخطاب الذي ألقاه بمدينة طنجة المغربية في 27 أكتوبر 2007، و هي المحطة الأخيرة التي كانت بمثابة اعلان احتفائي بولادة المشروع دون توضيح لتفاصيل محتواه. [2]

بعد أن أصبح ساركوزي رئيسا، عاد الى مشروعه ليضع حدوده كالتالي:

- أن يكون براغماتيا و يتحرك حسب المشاريع.
- وضع اولوياته كالتالي: الثقافة، التعليم، الصحة، الرأسمال البشري، العدالة و المساواة.
- العمل على التنمية المشتركة.
- اعطاء دفع جديد للمبادرات السابقة و ليس الحلول محلها.
- أن يتأسس على ارادة سياسية تحقق أعمال ملموسة ومشتركة.
- عدم الخلط بين الاتحاد المتوسطي و مسار برشلونة .

[1] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي و الجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل 18 نوفمبر 2015.

[2] – جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 8.

- أن يكون المشروع للجميع وليس فرنسيا.[1]

ولا يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط بديلا للشراكة الأورو متوسطية بل يؤكد على استمرار مسار برشلونة. [2] بإعادة بعث وتجديد العلاقات الأورو متوسطية بشكل أكثر فاعلية و أكثر واقعية وعلى نفس أسس الشراكة الأورو متوسطية تقريبا ولكن بنفس جديدة و بآليات أكثر مرونة مقارنة بها[3] تريد فرنسا من خلال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الى تحقيق هدفين مزدوجين: الأول فرنسي محض يهدف الى دعم مركزها الأوروبي داخل الاتحاد من جهة و مركزها الإقليمي من جهة ثانية و هذا ما جاء في خطاب ساركوزي أثناء حملته الانتخابية: "انه في خضم تطلعات الاتحاد المتوسطي هذا، يتوجب علينا إعادة التفكير فيما كنا نسميه سابقا بالسياسة العربية لفرنسا... ان فرنسا ترى نفسها مجددا كقوة متوسطية عظمى" الهدف الثاني أوروبي يهدف إلى إعادة إحياء و بعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي و وجوده بالمتوسط و الذي يهدد المصالح الأوروبية و في هذا الصدد يقول ساركوزي إن هدفه من هذا المشروع: "**أن يصبح المتوسط محور تحالف كبير بين أوروبا و افريقيا ، الذي باستطاعته في عصر العولمة أن يصبح هو الآخر قوة موازية لأمريكا و آسيا**".[4]

فالاتحاد من أجل المتوسط يقوم على ثلاث مبادئ هي:

- المساواة بين الأعضاء من خلال شراكة قوية وفعالة.
- الاعتماد على الدبلوماسية التقليدية و الواقعية السياسية لاقامة علاقة بين الحكومات.
- الاعتماد على البعد الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي يقدم تغيير في الرؤية الاستراتيجية ، ونجاحه يزيد من تعزيز الحوار السياسي و ترقية الشراكة السياسية.[5]

وهو يهدف الى[1] :

---

[1] – سهام حروري، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، **مجلة الفكر**، العدد الثامن، ص355.

[2] –G.Fernandy Arribas OP,Cit ,p 22

*كرر الرئيس الفرنسي عبارة الاتحاد من أجل المتوسط في 06 فيفري 2007 عشية الانتخابات الفرنسية ثم خلال زيارته للجزائر وتونس في 12/11 جويلية 2007 ثم في أوت 2007 أمام سفراء فرنسا باعتبارها محورا أساسيا في الدبلوماسية الفرنسية القادمة

[3] – جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 9.

[4] – نفس المرجع، ص 10.

[5] –G.Fernandy Arribas,Op,Cit ,p61

- معالجة قضايا الطاقة والأمن و الهجرة والتجارة ومكافحة الارهاب، بمعنى مناقشة أربعة ركائز : البيئة و التنمية المستدامة، حوار الثقافات، النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، الأمن المتوسطي.
- مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال افريقيا.
- التطلع الى جعل الاتحاد المتوسطي محركا للتعاون في منطقة المتوسط.

وقد عرف الاتحاد من أجل المتوسط تحولا بعد وصول الأمين العام الجديد في أواخر 2012، الذي أعلن بوضوح عن ضرورة التمييز بين الدول الشرقية والغربية للمتوسط عن نظيراتها في جنوب المتوسط التي تواجه وقائع مختلفة.حيث طرح السيد "فتح الله سيجلماسي"، الأمين العام للاتحاد منذ عام 2012 ، فكرة عمل الاتحاد على المستوى تحت الاقليمي و وضع تمييز بين الدول الغربية والشرقية للمتوسط والدول الجنوبية . الهدف من هذا التمييز هو الأخذ في عين الاعتبار أوضاع ومشاكل الدول الجنوبية للمتوسط وخاصة السياسية منها.خاصة التحول السياسي الذي تعرفه المنطقة مؤخرا. ولكن هذه الفكرة لم تلق رواجا وخاصة مع انتقال الأحداث من جنوب المتوسط الى غربه ومثال ذلك الاوضاع في سوريا الى جانب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.[2]

- **مؤتمر شتوتغارت :**

وهو ثالث مؤتمر أوروبي متوسطي بعد مؤتمر برشلونة ومؤتمر فاليتا ، وقد عقد في ظل أزمة كوسوفو في الفترة ما بين15-16 أفريل 1999 وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط.وتم التأكيد فيه على الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، أي تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار و تبادل وتعاون من خلال تعزيز الديموقراطية وسيادة القانون و سلامة الحكم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وإيجاد قدر أكبر من التفاهم بين الثقافات. حيث تم التأكيد من جديد على أهمية البعد الهوياتي الثقافي والاجتماعي لنجاح الشراكة الأورومتوسطية. [3]

---

[1]- جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 9.

[2] -G.Fernandy Arribas,Op,Cit ,pp64 ;65

[3] - علي الحاج، المرجع السابق، ص ص، 215،216.

المطلب الثاني : تطور الاهتمام بالأمن الهوياتي في السياسة الأوروبية في ظل العلاقات الأورو متوسطية

كان الأمن الهوياتي قبل برشلونة يعتبر مجرد واحد من مجالات التعاون المتعددة نتيجة لتبنيه مفهوما ضيقا للتعاون الثقافي عبر المتوسط والذي انحصر في مجالات التراث الثقافي المشترك، ولكن مع الإعلان عن مشروع الشراكة في برشلونة انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع و أكثر شمولا للقضايا الثقافية، فقد حاز الأمن الهوياتي في مشروع الشراكة الأورو متوسطية مالم يحزه من قبل، وهو ما نص عليه في بند مستقل والذي جاء فيه "**ان المشاركين يكررون الاعتراف بأن تقاليد الثقافة والحضارة في حوض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على الصعيد الإنساني والتكنولوجي والعلمي تمثل ضرورة للتقريب بين الشعوب وتشجيع التفاهم بينهم وتحسين الإدارك المتبادل بينهم، وافقوا على اقامة شراكة في الشؤون الثقافية والاجتماعية والانسانية**". ان هذا النص يعكس تطورا في رؤية الاتحاد الأوروبي لمقترباته المتوسطية .[1]

فقد كانت العلاقات الاجتماعية الانسانية والثقافية واحدة من بين ثلاث مجالات التي عولجت في مؤتمر برشلونة عام 1995، فالشركاء 27 كانوا على علم بأهمية الدور الذي تلعبه الهوية والثقافة في العلاقات الدولية، كما أن الحوار بين الثقافات سيعمق من العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب المتوسط، فاعلان برشلونة قدم بوضوح الطريقة التي يتبعها الشركاء لترقية الحوار بين الثقافات من خلال تقديم برامج مشتركة كتأسيس آنالينذ للحوار بين الثقافات، بالإضافة إلى تدعيم المجتمع المدني، فالاستراتيجية الأوروبية اليوم تقوم على العمل على قيام منطقة أور ومتوسطية بالتركيز على البعد الهوياتي الثقافي [2] .

---

[1]– نادية مطفى محمود،البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، الدوافع،الأهداف،المسار :رؤية نقدية،بحث مقدم الى المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض المتوسط،القاهرة 20-11/22 /2004 من الموقع www.docudesk.com

[2] -Imma Roca i Cirtes, Cultural Cooperation in the Euro Mediterranean Partnership from 1995 to 2008 from:
www.oke.gr/notice/not_14_10_13

كما أن إعلان برشلونة رفض مقولة صراع الحضارات و رحب بمبدأ الحوار بين الأديان و الثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب، واهتم بقضايا التبادل بين الشباب و منظمات المجتمع المدني و ضرورة العمل على تنميتها و تطويرها، وكان هذا التطور في الرؤية الأوروبية للبعد الهوياتي نتيجة لسببين[1]:

1- تغير مصادر تهديد الأمن الأوروبي النابعة من المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أدرك صناع القرار في الاتحاد الأوروبي أن هذه المصادر ليست تقليدية لتهديد الأمن بمعناه الضيق ولكن اتسعت لتضم كل ما يتصل بتهديد الأمن بمعناه الشامل، حيث أصبح هذا التهديد لا يقتصر على المصالح الأوروبية المختلفة في جنوب المتوسط ولكنه تهديدا يمس المجتمعات والنظم الأوروبية ذاتها، خاصة مع تزايد وجود المسلمين داخل أوروبا بسبب الهجرة.

2- التطورات الاقليمية والعالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي أفرزت اهتماما عارما على صعيد الفكر وعلى صعيد الحركة بالأبعاد الهوياتية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الدولية.[2]

وقد تحرك الاتحاد الأوروبي على صعيدين متوازيين لدعم الأمن الهوياتي و الثقافي وهما:

- دعم المبادرات من أجل الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان على مستوى النخب و الحكومات هذا الدعم الذي تجسد في تكوين المؤسسة الأوروبية المتوسطية لحوار الثقافات.
- مشروعات مشتركة للتعاون الثقافي مثل :

1. مشروع ميد كامبس Med Camps
2. مشروع ميد ميديا Med Media
3. مشروع تامبيس Tempus

وهذه مجموعة من اللقاءات التي أعقبت مؤتمر برشلونة وكانت تتمحور على الأمن الهوياتي:

---

[1]- جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 4.

[2] - نادية مطفى محمود، البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية: الدوافع، الأهداف، المسار:رؤية نقدية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض المتوسط، القاهرة 20-11/22 /2004 من الموقع: www.docudesk.com

1- لقاء وزراء الثقافة في أفريل 1996 ببولونيا:

وهو أول لقاء وزاري كان بعد مؤتمر برشلونة، ما مثل بداية للأجندة الثقافية الأورو متوسطية، بالرغم من أنه تم التركيز في اللقاء عن الإرث الثقافي، إلا أن الوزراء أكدوا على أهمية توسيع الجهود لتشمل جميع المجالات المتعلقة بالثقافة و التأكيد على الحوار والاحترام المتبادل بين الشعوب. اختتم اللقاء بالدعوة إلى تأسيس برنامج الإرث الأورو متوسطي من أجل حماية الإرث الثقافي المشترك للمنطقة الأورو متوسطية.

2- في سبتمبر 1998 :

كان اللقاء الثاني لوزراء الثقافة للدول الأورو متوسطية، وفيه وافق الوزراء على تعزيز الحوار الثقافي و ترقية حقوق الإنسان و التبادل العلمي و التكنولوجي وتشجيع الفهم المشترك وتحسين إدراك الشعوب لبعضها البعض، كما أكدوا على أهمية تنقل الأشخاص، الافكار والنشاطات الثقافية كمخرج مشترك للمشاريع المستقبلية.

3- الحوار ما بين الثقافات:

كان ضمن جدول أعمال اللقاء الذي جمع بين وزراء خارجية الدول الأورو متوسطية ب Crete في ماي 2003 ، أين زاد انتشار الحوار بين الثقافات وحوار الحضارات.

4- ليتبعه لقاء وزاري آخر في ديسمبر 2003 بنابولي:

أين تم الدعوة إلى إقامة مؤسسة مختصة بالحوار ما بين الثقافات ، وفي عام 2005 أنشئت مؤسسة آنا ليند للحوار بين الثقافات.

5-مؤتمر أثينا 2008:

وهو ثالث مؤتمر لوزراء الثقافة للدول الأورو متوسطية، هذا اللقاء شكل نقطة تحول في المقاربة الأورو متوسطية للعلاقات الهوياتية الثقافية. حيث لأول مرة يقرر الوزراء وضع استراتيجية للثقافات الأورو متوسطية . كما تم التأكيد على ارتباط الأمن الهوياتي بالتقدم السياسي والاقتصادي و الاجتماعي في المنطقة.[1]

[1] - Imma Roca i Cirtes,Op.cit

المطلب الثالث: الإرهاب و الهجرة غير الشرعية كتهديدات أمنية هوياتية في منطقة المتوسط

تنوعت مصادر التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة وذلك بالانتقال من مصادر عسكرية بحتة إلى مصادر سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية. هذا إلى جانب تغير في الانتشار حيث أصبح انتقال هذه التهديدات لا يمس فقط الدولة وإنما يمس المجال الإقليمي للدول، حيث أصبح الإرهاب و الهجرة من الهواجس الأمنية الأساسية في المنطقة المتوسطية، لذا يحتلان مركز الصدارة في جل الاتفاقيات و المبادرات الأمنية و الخطابات الدبلوماسية .

1- الارهاب في منطقة المتوسط :

يتسم مصطلح الارهاب بنوع من التماهي في دلالاته ومعانيه، حيث لم يستقر على تعريف علمي موضوعي محدد ودقيق يحتكم إليه الدارسون والمختصون، وعلى الرغم من أن الظهور التاريخي لمصطلح الإرهاب يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية، وبالتحديد ابتداء من سنة 1794، حيث استعمل المصطلح لأول مرة في سياق سياسي بحت من طر ماكسيميليان روبسبير، إلا أن المدلول لم يكن ثابتا بل كان متغيرا عبر اختلاف السياقات والمراحل التاريخية[1].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وتفجيرات لندن زاد خطر التهديد الارهابي في العالم. وأصبحت قضية الإرهاب من بين القضايا الأمنية البالغة الخطورة وذلك نظرا لصعوبة مجابهتها وصعوبة توقيفها وترصدها.

لما كان الفرد هو المستهدف في قضية الإرهاب وجب استحداث آليات ووسائل جديدة من أجل تلافي حدوثها، فتجمعت الدول في إطار تحقيق الأمن الشامل وتوصلت إلى التعاون بشأن هذه القضية وتعزيز الاتصالات المكثفة ومراقبة الأفراد الذين يشتبه في انتمائهم لتنظيمات ارهابية، ولما كانت دول الجنوب هي المصدر الأساسي للإرهابيين فإن مقاربة الأمن الشامل تعتقد أن البلدان الفقيرة هي الأكثر تصديرا للمتطرفين وتعد بيئة مهيأة لتكاثر مثل هذه التنظيمات المتطرفة لذلك سعت الدول الأوروبية إلى إحداث نوع من التنمية في بلدان جنوب المتوسط من أجل التقليص من الهجرة غير الشرعية، وكذلك

[1] – الحاجة سعود، نور الدين دخان، التفسير البنائي للأمن والإرهاب في العلاقات الدولية، الهوية كمحدد للأمن ومعرف للبيئة الأمنية، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 7، العدد 01، جوان 2022، ص 226.

القضاء على الإرهاب والتطرف في إطار ما يعرف بالأمن الشامل لغرض توفير حزام آمن جنوب المتوسط يضمن لأوروبا استقرارها الذي هو أحد ضروريات استمرار تنميتها وتطورها ورفاهيتها[1].

- **منظور دول الضفة الشمالية للإرهاب:**

لقد ساهمت عدة عوامل في شيوع وانتشار ظاهرة الارهاب، حيث ساهم تفجر متغير القومية مع انهيار الاتحاد السوفياتي في استفاقة كل الانتماءات من غيبوبتها الهوياتية، فأدت في الدول التي تعاني ضعف الاندماج الاجتماعي والثقافي إلى خلق أزمات غدت إرهابا يهدف للانفصال السياسي[2].

وقد تبنى الاتحاد الأوروبي تعريفا للإرهاب اثر الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت اللجنة الأوروبية في 19 سبتمبر 2001 مفهوما ذو انسجام جماعي للإرهاب، يتمثل في أن المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول و مؤسساتها وشعوبها من أجل تهديدها و إحداث إصابات بالغة الضرر في بنياتها السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية أو تدميرها كليا.[3]

فبالرغم من وجود العديد من المنظمات المتطرفة في المنطقة المتوسطية مثل المنظمة الصهيونية، منظمة ITA الاسبانية، منظمة الألوية الحمراء في ايطاليا، تنظيم القاعدة بالمغرب العربي، الدولة الاسلامية في العراق و الشام، إلا أن الخطاب السائد في دول شمال المتوسط هو اعتبار المسلمين كلهم إرهابيين، فكل مسلم هو إرهابي محتمل. وفي هذا يصرح الكاتب الفرنسي "**أنطوان سفير**" بقوله: " **كل مسلم سيصبح إسلامي، وكل إسلامي يصبح إرهابي بالضرورة**".

كما عمدت الكاتبة الصحفية الايطالية "**أوريانيا فالا تشي**" إلى نشر خطاب ملؤه الحقد والكراهية إلى كل ما له صلة بالإسلام والمسلمين ويجب إعلان الحرب عليهم. ان الموجة التي تعتمدها الدول الأوروبية في مكافحة الإرهاب ناتجة عن الخوف الغربي من الديانة الإسلامية، ومن انتشارها في دولها خاصة بتزايد أعداد المسلمين داخل الدول الأوروبية سواء المهاجرين أو المعتنقين الجدد للإسلام.[4]

- **منظور دول الضفة الجنوبية للإرهاب:**

---

[1]– عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 54.

[2]– جميلة علاق، المرجع السابق، ص 111.

[3] – ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 82.

[4] – ليندة عكروم، المرجع السابق، ص ص 76–77

إن الأطر الفكرية المنهجية وقفت عاجزة عن الوصول إلى توصيف شامل يعتمد عليه محليا، إقليميا وعالميا، فما يعتبره البعض إرهابا هو من وجهة نظر آخرين نضال مشروع من أجل التحرر من أي شكل من أشكال السيطرة، وعلى هذا تحولت مسألة مكافحة الإرهاب باعتبارها مصلحة عالميةفي ظل ازدواجية المعايير يستخدمه الأقوياء للتدخل في الشؤون الداخلية للضعفاء[1].

فدول الضفة الجنوبية لا تتفق مع الدول الأوروبية في نظرتها للإرهاب وربطها للإرهاب بالديانة الإسلامية كما ترفض الازدواجية التي تتعامل بها الدول الأوروبية تجاه هذا الموضوع، لكن تتفق في رفض كل ما يزعزع أمن واستقرار المنطقة مهما كانت طبيعة الفاعل و ايديولوجيته.

إن دول جنوب المتوسط طالما استنكرت نشاط الجماعات المسلحة باعتبارها المتسببة في الأعمال الإرهابية لأنها تأثرت بنشاطها هي الأخرى. حيث صدر في تقرير عن أوضاع المسلمين في أوروبا عامي 2004-2005 من مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية فقرة عن المؤشرات السلبية تم التأكيد فيها على تزايد ظاهرة الخلط المتعمد للربط بين الإسلام والإرهاب.[(2)].

إن القضاء على الإرهاب والتطرف يتطلب تعاونا وثيقا ومنظما بين جميع الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط التي تعتبر في نظر الغرب مصدرة للإرهاب [3]. فأوروبا تشعر بالخطر القادم من الجنوب والمتمثل أساسا في تنامي موجة التطرف الديني، وأن هذه الظاهرة لا تهدد الدول المتوسطية فحسب بل الدول الأوروبية وخاصة منها المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أي أن أوروبا تحاول عبر طرح الشراكة مع دول جنوب المتوسط جعلها منطقة حاجزة لمنع انتقال عدوى الارهاب من جنوب المتوسط إلى شماله[4].

2- الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات هامة أحدثت تغيرات كبرى مست مفاهيم عدة بما فيها مفهوم الأمن الذي أصبح أكثر شمولا واتساعا، وأصبح يشمل عدة قضايا غير عسكرية كالهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية، فقبل نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة ظاهرة اقتصادية ايجابية وكان المهاجر يعتبر عامل

---

[1]- جميلة علاق، المرجع السابق، ص 111.

[2]- ليندة عكروم، المرجع السابق، ص 116

[3]- علي الحاج، المرجع السابق، ص 294.

[4]- محمد بوعشة، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، ليبيا، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، ص 90.

من عوامل التنمية، لكن بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت ظاهرة الهجرة وخاصة غير الشرعية تشكل تهديدا للدول من عدة نواحي: الديموغرافية، الاقتصادية وخاصة الأمنية، ودعم هذا الطرح مجموعة من العوامل على رأسها أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تم الربط بين الهجرة غير الشرعية، والارهاب والجريمة المنظمة، حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا أمنيا يستدعي معالجة استثنائية.

- **مفهوم الهجرة غير الشرعية:** هي هجرة تتم بطرق غير قانونية، وتعني خروج المواطن من إقليم دولته عبر منافذ غير شرعية أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة.

ويعرف الاتحاد الأوروبي المهاجر غير شرعي بأنه: "الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة صالحة أو تصريح، أو المهاجرين الذين هم في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مدة الصلاحية".

تعتبر الهجرة غير الشرعية من الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال فترة ما بعد الحرب الباردة كتهديد أمني جديد يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية، و يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم الفواعل الجديدة المعنية أكثر بهذه الظاهرة وتجلت معالم هذا التهديد بشكل ملحوظ في خطب النخب الأوروبية في العديد من المناسبات، أين دعمتها جملة السياقات وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، إذ يلاحظ أن هناك تعاملات مختلفة حول هذا الموضوع عبر ثلاثة مستويات من حيث الدول الأوروبية فرادى، ومن حيث الاتحاد الأوروبي كتكتل، ومن حيث البعد الخارجي لهذا الأخير.

- **منظور دول الضفة الشمالية للهجرة**

لقد احتلت ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية أولويات السياسات الأوروبية، ما دفع بدول الاتحاد الأوروبي للقيام بالعديد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها، غير أن الظروف التي تعيشها دول جنوب المتوسط الاقتصادية والسياسية زادت من تدفق المهاجرين الى دول الاتحاد الأوروبي ، ولهذا فان مشكلة الهجرة تبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي.[1]

كانت التدفقات الهجرية تمثل عاملا مواتيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنها الآن باتت تشكل أهم الانشغالات الأمنية وهي بحاجة لامكانيات هائلة لإدارتها وضمان التدفق الآمن لها، ومع تشديد

[1] – علي الحاج، المرجع السابق، ص 247.

الرقابة استفحلت الظاهرة وظهرت طرق وأساليب جديدة لتطبيقها خاصة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية[1].

فقبل فترة نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية لا تشكل أي مشكل بين بلدان الضفتين، لكن اليوم أصبحت من أخطر التهديدات، إذ تحولت بلدان الضفة الجنوبية إلى مراكز عبور المهاجرين إلى أوروبا، وتعتبر الجزائر، تونس، ليبيا مناطق عبور للمهاجرين القادمين من النيجر، تشاد، السودان، نيجيريا وغانا[2]، كما أصحبت تركيا منطقة عبور للمهاجرين السوريين، حيث تنظر دول الاتحاد إلى الهجرة كتهديد أمني وخاصة مع تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين في ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان جنوب المتوسط .[(3)]

ومسألة الربط بين الأمن والهجرة في الدراسات الأمنية الجديدة تعود إلى العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، خاصة بعد أطروحة هنتنغتون المتعلقة بصدام الحضارات بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز والجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق بمسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، واعتبار أن الهجرة غير الشرعية التي مصدرها الأطراف أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز، وذلك لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات، وهو ما جعل الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط يعكس تحولات الاهتمامات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبيوتبنيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن[4].

يعيش حاليا في أوروبا ما يقارب 18 مليونا من الأجانب_ويتركز ثلثا هذا العدد في بلدان ثلاثة هي فرنسا وألمانيا و المملكة المتحدة، وأغلب هؤلاء المهاجرين أصلهم من تركيا (بالأكثر في ألمانيا)، أو من الجزائر والمغرب وتونس (بالأكثر في فرنسا واسبانيا)، وتتراوح أعمارهم بين 25–60 عاما، وأخذ تأثير المهاجرين يظهر بشكل متزايد على وجه الحياة الثقافية والسياسية للمجتمعات الأوربية.[(5)]

---

[1]– جميلة علاق، المرجع السابق، ص 109.

[2] – ليندة عكروم، المرجع السابق، ص 94.

[3] – علي الحاج، المرجع السابق، ص 242.

[4] – نعيمة خطير، أمن المنطقة المتوسطية بين التهديدات الكلاسيكية والمخاطر اللاتماثلية، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص 144.

[5] – سمير امين و آخرون، العلاقات الاوروبية العربية قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، 2002، ص57.

بات الربط بين الهجرة والأمن ضرورة ملحة نظرا لتداعياتها على الجبهة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والسياسية...، فالمهاجر ينتقل وينقل معه جملة اخفاقاته السوسيو اقتصادية والبسيكو ثقافية من دولة المنشأ إلى دولة الملجأ ما يشكل تهديدا للهوية الوطنية والانسجام الثقافي للمجتمعات المعنية، فقد أحصت المنظمة العالمية للهجرة (IOM) وتقارير أممية ارتفاع معدل الهجرة الدولية من 75 مليون مهاجر عام 1960 إلى 154 مليون مهاجر عام 1990، نحو 191 مليون مهاجر عام 2005 إلى 232 مليون مهاجر عام 2012، مايشكل معدلا هائلا من مجموع سكان البشرية[1].

إن أهم ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية ، ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني و الحد من الهجرة من دول الجنوب الى دول الشمال، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية.[2]

تختلف تقديرات نسبة المسلمين المتواجدين في أوروبا نظرا لاختلاف الطريقة المعتمد عليها. فالإحصائيات تشير إلى أن ما بين 15 الى 20 مليون نسمة يعيشون في الدول الغربية لأوروبا. وتعتبر فرنسا و بلجيكا أكثر الدول الأوروبية التي يتواجد بها المسلمون (مابين 6 الى 8 مليون نسمة). تتبعها الدنمارك ، المملكة المتحدة، السويد، ألمانيا، النمسا، أوستراليا و سويسرا (مابين4 الى 5 مليون نسمة) و يتواجدون بنسبة أقل في كل من اسبانيا ،ايطاليا و النرويج. [(3)]

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد المسلمين (مليون نسمة)	نسبة المسلمين	أصلهم	عدد المساجد
فرنسا	60	4.7	7.5%	معظمهم من الجزائر ،المغرب،تونس ونسبة قليلة من الشرق الأوسط	مابين 1600 و 2000

[1]– جميلة علاق، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد العاشر، ص 109.

[2]– جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 4.

[3] –Muslime in Europe :Promot ingIntegration and Countering Extremism, repport for congress, www.crs.gov

ألمانيا	81	4	5%	62 %من تركيا ،8%من الشرق الأوسط،7% من شمال افريقيا	حوالي 206 مسجد و 2600 دور عبادة
هولندا	17	0.9	5.8%	75% من تركيا و المغرب	475
اسبانيا	40	1	2.5%	70 % من المغرب	1117
المملكة المتحدة	63	2.9	4.6%	20 %من بنغلادش،10 %من الهند، الباقي من تركيا و شمال افريقيا	1500

جدول يبين عدد المسلمين المهاجرين من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية.

ترى دول الضفة الشمالية أن الهجرة تمثل خطرا عليها من حيث:

- الإخلال بالبناء الديموغرافي في حالة استمرار الوضع بحيث يصبح العنصر المهاجر يشكل أغلبية السكان.
- الإخلال بالنواحي الأمنية إذ من المحتمل ارتكاب المهاجرين خاصة غير الشرعيين للجرائم و زعزعة الأمن بالدول الأوروبية واستغلالهم من طرف الجماعات المسلحة، فتواجد المهاجرين في دول المركز يشكل تهديدا من دول المحيط على دول المركز وهو ما يسمى بتهديد "الطابور الخامس" الارهاب.
- الإخلال بالوضع الثقافي: فمشكل الهجرة يؤدي إلي تصادم الثقافات وتهديد الأمن الهوياتي، والذي سيصنع سيناريو لنوع آخر من الحرب الباردة والتي ستكون مجتمعية بين دول المركز و جزء من دول المحيط، وخصوصا بين الغرب والإسلام، أين ستكون أوروبا في خط المواجهة.

فالهجرة تهدد الهوية والثقافة من خلال التأثير على الاثنية، الثقافة الدينية وعلى اللغة. وعدم مراقبة الهجرة يؤدي الى **غمر الثقافة.** [1]

- كما تعتقد دول الضفة الشمالية **بوجود علاقة بين الإرهاب و المهاجرين** هذا إلى جانب الخوف من **أسلمة أوروبا،** خاصة مع تزايد عدد المهاجرين المسلمين وتزايد المسلمين الجدد. فالهجرة تؤدي إلى زيادة التنوع داخل أوروبا نتيجة لاختلاف الجنسيات الأديان والثقافات، وهذا أدى إلى مخاوف من زعزعة النظام الاجتماعي و **تمييع الهوية القومية** للدول الأوروبية.[2]
- الإخلال بالوضع الاقتصادي إذ لا يمكن تجاوز المشكلة فأوروبا تحتاج إلى العمالة ولكنها لا تريد هجرة دون قيود وتتحول إلى هجرة دائمة، فهي تحتاج إلى قوة عاملة مهاجرة لا إلى مجتمع من المهاجرين، أي مجتمع يصعب أو يستحيل اندماجه ثقافيا و هوياتيا. [3]

- **منظور دول الضفة الجنوبية للهجرة:**

تشكل الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله تحديا كبيرا أمام دول الوجهة "دول المركز" ودول المصدر والعبور "دول الأطراف"، فهي تهدد الهوية الحضارية لتلك الدول، فالاختلال في الاقتصاديات بين الشمال والجنوب وتفشي البطالة في دول الأطراف يدفع الأفراد إلى السعي من أجل الحصول على حياة كريمة، فتكون بذلك الهجرة غير الشرعية خيارا مفضلا خاصة لفئة الشباب الطامحين لتحسين ظروفهم، لكن من جهة أخرى هذا يخلق صعوبة، خاصة إذا كانت تلك الفئة لا تستطيع الاندماج في المجتمعات الغربية، مما يؤثر على الانسجام والتجانس المجتمعي في تلك البلدان وهو الأمر الذي يهدد استقرار تلك المجتمعات[4] .

تشكل الهجرة من جنوب المتوسط إلى الشمال حسب الكاتب محمد عابد الجابري خطرا على أمن دول المركز، فهي تهدد هويتها الحضارية لأن الهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية

---

[1]- Barry Buzan, New pattern of global security in the tewenty first century pp448,449 : .. .home.sogang.ac.kr/.../New%20Patterns%20of%20Glo

[2]- ZofiaWilk-Wos,the role of intercultural dialogue, / Journal of Intercultural Management 1 March 2010,p80

[3] – سمير أمين، المرجع السابق، ص58.

[4]– عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 53.

الاسلامية لأسباب ترجع إلى الجوار الجغرافي والتنافس التاريخي واختلاف نظام القيم ، حيث يقول باري بوزان: "إذا اجتمع خطر الهجرة مع خطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع آخر من الحرب الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل، ولاسيما بين الغرب والاسلام[1].

ونعني هنا الربط بين خطر الهجرة والصدام الحضاري والأمن، إذ يرى بوزان أن المسألة أضحت أكثر أهمية في العلاقة بين المركز والأطراف من خلال احتمالية التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، إذ تعتبر الهجرة المتدفقة من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الهوياتي وللأمن المجتمعي لدول المركز لانعكاسها على انسجام وتماسك الوحدة الثقافية الحضارية للغرب، وما تحذير هنتغتون من الهجرة الاسلامية نحو الغرب إلا تأكيدا على تهديدها للأمن الأوروبي[2].

لذلك يحاول الاتحاد الأوروبي تغيير سياسات الهجرة، حيث بدأ الحديث عن الهجرة الانتقالية، و عن الحصص و العقود الموسمية... وهنا نجد أن الاحتياجات الواضحة للاقتصاد الأوروبي تتناقض مع الاشتراطات العرقية والسياسية للمجتمعات الأوربية. و قد زاد هذا التناقض بعد أحداث 11 سبتمبر، فالهجرة الغير شرعية أصبحت جريمة وقد زادت القوانين الجديدة ضد الإرهاب من صعوبة الموقف، فالتناقض يكمن في كون بلدان جنوب المتوسط هي المورد الرئيسي للعمالة الأوروبية وفي نفس الوقت تعتبر مناطق لتوطن الإرهاب. ولذا أصبح التحكم في حركة العمالة في ما يطلق عليه "التحكم النوعي" هدفا استراتيجيا متعدد الأبعاد فهو اقتصادي وثقافي وأمني هوياتي.[(3)]

كما اتبعت دول أوروبا العديد من الاجراءات للتخفيف من هذه الظاهرة منها: الهجرة الدائرية، اتفاقيات إعادة لضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، توسيع التعاون بين أجهزة الشرطة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، التعاون التقني حول تزوير الوثائق، عمليات الدوريات البحرية المشتركة كتلك التي تقودها وكالة الحدود الخارجية الأوروبية FRONTEX[4].

- **الأمننة كآلية لمعالجة الهجرة غير الشرعية:**

---

[1]– سمير أمين، المرجع السابق، ص 59.

[2]– جميلة علاق، المرجع السابق، ص 110.

[3] – سمير أمين، المرجع السابق، ص ص 59–60

[4]- Lawra Amione, Hugo Gallego ، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: (المتوسطي 2011)، مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، صدر باللغة العربية بمساعدة الاتحاد الأوروبي، الأردن، عمان، ففضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص307.

تعتبر نظرية الأمننة من أهم الاسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، ظهرت في أعمال "**وول ويفرز**" والتي تطرق فيها إلى تأشيرة البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني، وتعني الأمننة حسب **باري بوزان:** إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن في السابق تشكل تهديدا أمنيا عبر عملية خطابية لغوية حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد ،الجماعة، الدولة أو الهوية، وتهدف عملية الأمننة لقضية ما إلى شرعنة الترتيبات الاستثنائية الغاية منها تأمين الكيان محل التهديد من المخاطر المحدقة[1].

فالهجرة غير شرعية يجب أمننتها لأنها تمثل **غزو ثقافي** لمجتمع المقصد وكمشروع للاندماج، وبالتالي **تهديد الهوية** وزعزعة الأمن والاستقرار للدول المستقبلة، ثم إن ارتباط الهجرة وخاصة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة، كتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر يعتبر تهديد لمختلف المرجعيات الأمنية كالدولة والمجتمع[2]، وبهذا استطاعت النخب السياسية رفع قضية الهجرة من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، وأصبحت الهجرة تتصدر الأجندة الأمنية للدول حيث تغيرت النظرة والتعامل مع المهاجر على أنه يشكل تهديد أمني هوياتي باعتباره مرادف للإرهاب[3].

وبالتالي أصبحت الهجرة – التي كانت حقا من حقوق الفرد ومن مقتضى حرياته الأساسية–، مصدر تهديد للأمن وكما يقول "**والتز**": "إذا كانت الحرية مرغوبة فيجب أن يكون اللا أمن مقبول". فمنطق أمننة الهجرة فرض توجه الدول إلى اتباع أساليب واجراءات صارمة كتشديد الرقابة على الحدود، سجن المهاجرين، طردهم أو ترحيلهم، متجاوزة بذلك كل معايير البعد الإنساني للأمن[4] .

[1]– عادل زقاغ، المرجع السابق، ص

[2]– منصوري، الأمن الانساني، المرجع السابق، ص 235.

[3]– فايزة ختو، المرجع السابق، ص 52.

[4]– الحوار الأطلسي، ص 30.

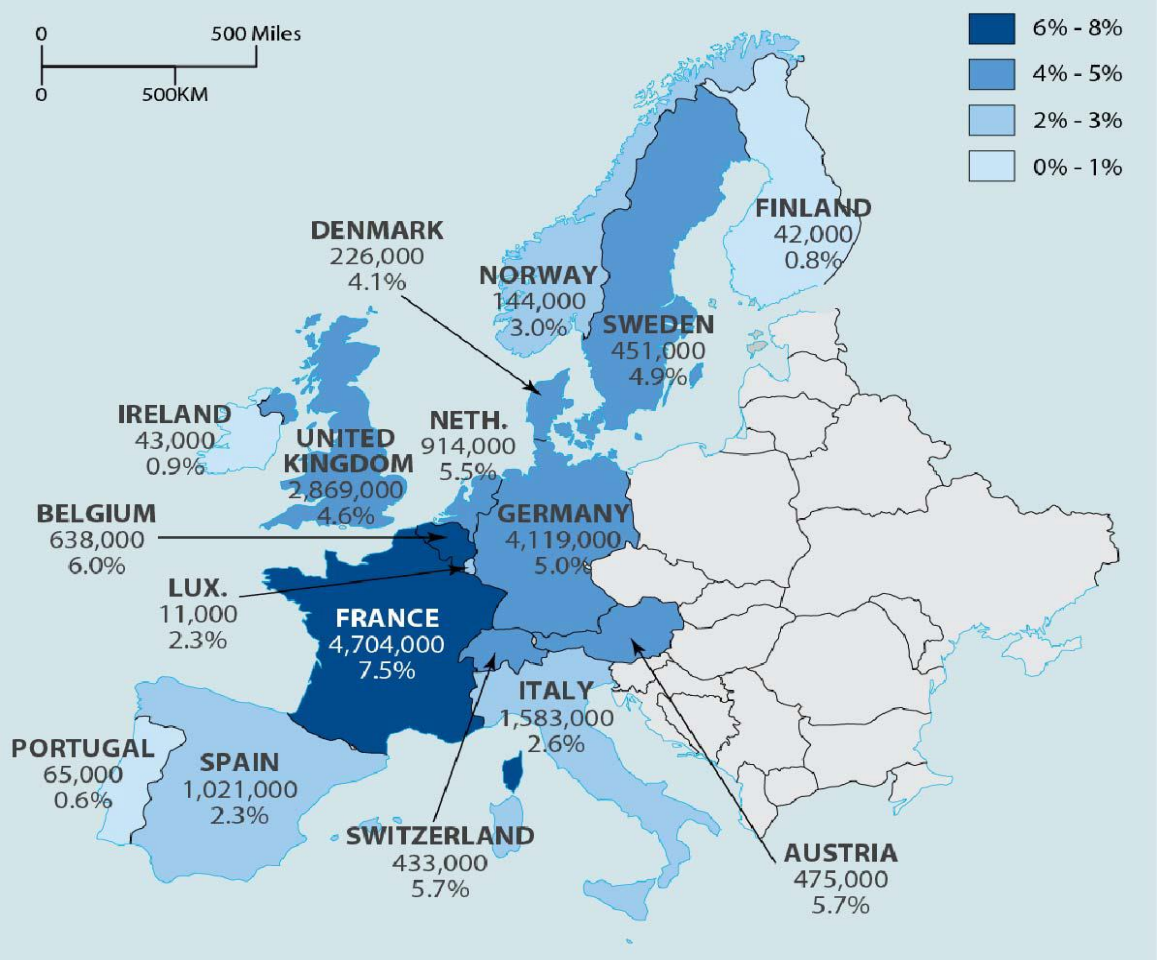

Source: The PewResearchCenter's Forum on Religion and Public Life, *The Future of the Global Muslim Population*, January 2011

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية ذات البعد الأمني الهوياتي تجاه المتوسط

شهدت السياسات الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تجددا ملحوظا تجاه بلدان منطقة جنوب المتوسط، وبخاصة في الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة، حيث اعتبرت هذه السياسة من المسائل الحساسة ذات الطابع الجيو بوليتيكي، ما دفع دول الاتحاد الى زيادة تركيزها على الجوانب الأمنية. فاهتمام السياسة الأوروبية بالمسائل الأمنية الهوياتية في منطقة المتوسط كان نتيجة انعكاساتها على الداخل الأوروبي الذي يرتكز على تعاظم حدة المخاطر الجديدة و اتساع مجال انتشارها.

المطلب الأول: دعم المبادرات الثقافية من أجل الحوار بين الثقافات، والمشاريع المشتركة للتعاون الثقافي

سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مجموعة من المبادرات والمشاريع التي تدعم الحوار الثقافي وتحقق التقارب بين دول شمال المتوسط وجنوبه، ومن بين هده المبادرات ما يلي:

1- دعم المبادرات الثقافية من أجل ترقية الحوار بين الثقافات وذلك من خلال:

- **مؤسسة آنالينـد للحوار مابين الثقافات:** خلال المؤتمر الخامس لوزراء الدول الأورو متوسطية في فلانسيا عام 2002 كانت الموافقة الأولية لمبادرة انشاء مؤسسة آنالينـد، وقد كان تأسيسها ثمرة عمل جماعي لأكثر من 2000 منظمة من منظمات المجتمع المدني لـ43 دولة أورو متوسطية. و تم تأسيسها فعليا عام 2005 ليكون مقرها مدينة الاسكندرية المصرية.[1]

و تسعى المؤسسة إلى ترقية الحوار ما بين الثقافات و احترام الاختلاف، و منذ بداية تأسيسها ركزت المؤسسة على المجالات الاجتماعية و الثقافية، تبنت المؤسسة استراتيجية من 2009 الى 2011 بالتركيز على ستة مجالات هي: الأفكار و الإيديولوجيات، التعليم، الإنتاج الثقافي، الإعلام، الدين، القيم، بالإضافة فهي تحاول تدعيم موقعها من خلال تقديم تقريرها السنوي حول وضع حوار الثقافات في الفضاء الأورو متوسطي. المؤسسة تستعين بالخبراء، الإعلاميين ، المثقفين ، الأكاديميين ، رجال الدين من أجل تقريب وجهات النظر و التخفيف من حدة الاختلاف في المتوسط[2] وهي تهدف الى :

- تحقيق تعايش سلمي للثقافات وبناء الأمن الهوياتي و اقامة جسر لإدراك وفهم مشترك بين الشعوب.
- تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال التعاون بين شركاء المجتمع المدني في التعليم الثقافة و العلوم و وسائل الاتصال.
- تعزيز التعاون الفكري بالتركيز على بعض المجالات مثل حقوق الانسان، الديموقراطية، المواطنة ، التعليم ، المعرفة ، الشباب..
- جعل الفضاء الأورو متوسطي كمنطقة للتعاون، التبادل، التنقل، التفاهم المشترك و السلام.

[1] Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation for the Dialogue between Cultures https://www.ucy.ac.cy/.../Anna_Lindh_Foundation.pdf.

[2] - Emma Rocca i Cortes. Op.cit.

- نشر المعرفة و الوعي الثقافي حول المنطقة.
- ترقية الحوار الثقافي من خلال وسائل الاعلام بمشاركة الصحفيين، الكتاب، الفنانين، مخرجي الافلام .
- التأكيد على رؤية مسار برشلونة كوسيلة مهمة للتعزير الفهم و الاحترام المشترك.[1]

في سنواتها الثلاث الأولى (2005-2007) طرحت المؤسسة ستة استراتيجيات من خلال مشاريع مختلفة هي:

- استراتيجية مستقبلنا المشترك Our Common Futur strategic والتي تهدف الى اشراك الشباب من خلال مشاريع مثل: مشروع مجلات المدارس الأورومتوسطية هدفه توأمة مدارس الدول الأورومتوسطية.
- استراتيجية: Avenue of Multiple Perspective والتي تهدف الى انتاج محتوى أو منهج تعليمي لأجل إقامة برامج مشتركة ذات قيم عالمية.
- استراتيجية ابداعنا المتنوع Our Creative Diversity.
- استراتيجية علوم دون حدود Science without Borders وهي تركز على تكنولوجيا المعلومات.
- استراتيجية مجمع المعلومات الأورومتوسطي The Euro-Mediterranean Information Society لتحديث التعليم، الثقافة، العلوم وتكنولوجيا المعلومات.
- استراتيجية المرأة ومساواة الجنسين the Women and Gender Equality

- **دعم المجتمع المدني في العلاقات الأورو متوسطية:** اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمجتمع المدني ليس جديدا، فدول الاتحاد تراهن على الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، ولهذا يتخذ الاتحاد ترقية المجتمع المدني في الدول المحيطة به جغرافيا من أهداف سياسته الخارجية

بدأت جهود الاتحاد الأوروبي لترقية المجتمع المدني مع السياسة المتوسطية الجديدة عام 1990، لتتطور أكثر مع إعلان برشلونة عام 1995، حيث أكد إعلان برشلونة على أهمية مساهمة المجتمع المدني في تطوير الشراكة الأورو متوسطية.[2] خاصة في محورها الاجتماعي، الثقافي و الإنساني، أين تم تأسيس المنتدى المدني الأورو متوسطي وهو عبارة عن سوق للحوار حيث يدعى الجامعيون،

[1] - Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation for the Dialogue between Cultures. Op. cit.
2 - G.Fermendez Arribas,Op, cit,p86.

المثقفون، الفنانون، السينمائيون، الرسامون، الشعراء و نشطاء المنظمات غير الحكومية... للالتقاء وتبادل الحوار بهدف خلق مجال يتجاوز الحدود بين الشمال والجنوب ويمنح المشروع السياسي الاقتصادي عمقه الإنساني.

وتقدم فكرة الحضارة المتوسطية المشتركة بوصفها البوتقة التي سيمد فيها المشروع جذوره، ويجري الالتجاء إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة التاريخ وعلم الإنسان لإسباغ الشرعية التاريخية على هذه الفكرة، كذلك تستخدم النصوص الأدبية، أفلام السينما والمسرحيات لنفس الغرض.[1]

كما دعا الاتحاد الأوروبي الى دعم المجتمع المدني، من خلال الوسائل المباشرة وعبر تسهيل مشاركة المنظمات الأخرى واشراك المؤسسة الأوروبية من أجل الديموقراطية الاضطلاع بدور مهم في هذا الإطار، ويتعين على الاتحاد الأوروبي دعم تطوير قدرات العاملين في المجتمع المدني وقيادته في الجوار، (حوار الشعوب و الثقافات) ليتم التأكيد أكثر على أهمية المجتمع المدني بعد أحداث 11-سبتمبر 2001، ففي لقاء وزراء المتوسط بفلانسيا 2002 ، تم التأكيد على ضرورة إرساء الحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما تم تقديم خطط جريئة للشراكة الأورو متوسطية في أبعادها الثلاث مع التركيز على دور المجتمع المدني.[2]

وقد شدد رئيس المفوضية الأوروبية في المنتدى حول الحوار ما بين الثقافات المنعقد في بروكسل بين 20-21 مارس 2002 على ضرورة إعادة التفكير في الحوار بين الثقافات انطلاقا من الوثيقة التأسيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بأن " **الحروب تولد في أذهان الناس و بالتالي يجب أن تربى في تلك الأذهان وسائل الدفاع عن السلام**".

لتعزز ثورات الربيع العربي أكثر أهمية المجتمع المدني في سياسات الاتحاد الأوروبي، فالتغييرات الحاصلة في جنوب المتوسط أكدت على ديناميكية جديدة في العلاقات. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي على تبنيه شراكة جديدة في علاقاته الجديدة مع دول المنطقة السائرة نحو الديموقراطية ، حكم القانون، التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتي تعزز من أمن المنطقة."

ولتقديم دعم للمجتمع المدني في جنوب المتوسط قام الاتحاد الأوروبي بتأسيس الصندوق الأوروبي لدعم المجتمع المدني من خلال سياسة تسهيل الجوار للمجتمع المدني، هذه السياسة التي استحدثت عام 2011 وهي عبارة عن دعم مالي يقدم لشركاء الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية و جنوب المتوسط.

[1] – سمير امين، المرجع السابق، ص24

[2] - G.Fermendez Arribas,Op, cit,p87

بالإضافة إلى تقديم المنحة الأوروبية للديموقراطية و التي تعتبر مستوى آخر للاتحاد الأوروبي في دعمه للمجتمع المدني في جنوب المتوسط.[1]

- **مبادرة برودي "تأسيس مجموعة الحكماء"**: هي مبادرة طرحها رئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي" بتأسيس مجموعة الحكماء، وقد ركزت هذه المجموعة تفكيرهاعلى الحوار بين الشعوب والثقافات ضمن السياق الأوسع للعولمة الاقتصادية وتوسيع الاتحاد الأوروبي والتواجد المستديم لمواطنين من أصول مهاجرة على أرض الاتحاد[2] ، وتندرج مبادرة برودي ضمن استمرارية مسار برشلونة وتهدف بصفة خاصة إلى إعادة صياغة الجانب الثقافي في ذلك المسار[3]. ويرى بأن الحوار الثقافي بين الشعوب والثقافات يقوم على الكرامة المتساوية بن الثقافات، فقد اعتبره رئيس المفوضية الأوروبية بمثابة المحور الأثري لإقامة روابط ممتازة بين الشعوب وبين المجتمعات.

2- **المشاريع المشتركة للتعاون الثقافي (Med Media, Tempus):**

- **برنامج Med Media:** للإعلام دور مهم في التأثير على الشعوب، وعلى هذا الأساس جاء الاهتمام بالمجال الاعلامي من أجل دعم الحوار الثقافي بين شعوب المتوسط، حيث اتفق المشاركون على انشاء هذا البرنامج الذي من شأنه تشجيع التفاعل وفق أطر سليمة ومتينة بين أجهزة الاعلام، وهذا كله يصب في خانة تطوير التفاهم الثقافي. كما يهدف البرنامج الى تطوير التعاون في المجال الاعلامي بين دول شمال وجنوب المتوسط[4]. كما أقر المشاركون على ضرورة دعم برنامج أورو متوسطي في المجال السمعي البصري و هذا من أجل تعزيز العمل التلفزيوني و الاذاعي المحلي فيما يتعلق ببلدان الجنوب و كذا تشجيع اقامة قنوات حوار من أجل خلق جسر بين الشعوب المهاجرة و بلدانها الاصلية.

رغم المبادرات الاعلامية والطموحات المعلقة على انشاء هذا السرح الاعلامي في المنطقة المتوسطية فانه لا تزال الصورة المقدمة في مختلف وسائل الاعلام القائمة في ضفتي المتوسط عن ثقافة الطرف

---

[1] - G.Fermendez Arribas,Op, cit,pp,88,89.

[2]- تقرير مجموعة الحكماء، حوار الشعوب و الثقافات في الفضاء الاورومتوسطي، بركوسل،2003،ص3.

[3] - نفس المرجع، ص8.

[4]- فيصل سمارة، البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحادمن أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: تنظيم سياسي وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 92.

الآخر و قيمه و عاداته أسيرة لبعض القوالب النمطية و السلبية التي أساسها الصراع التاريخي بين أوروبا و دول الضفة الجنوبية و العربية منها خصوصا.

هناك امكانية تعزيز روح هذه الشراكة وهذا من خلال وضع برامج جادة للعمل الاعلامي و الثقافي و هذا من خلال[1]:

- اعادة وضع مراجعة المناهج الدراسية المقررة فيما يخص التاريخ و الحضارة على مختلف الأطوار و المستويات من خلال التركيز على جوانب العطاء المتبادل حتى أثناء مراحل الصراع كإبراز دور العمالة القادمة من الجنوب و بخاصة من الدول العربية في اعادة بناء أوروبا الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية.
- انشاء هيئة أورو متوسطية لتقييم الشهادات العلمية، وهذا من أجل شمل التبادل العلمي بين الجامعات و مراكز التدريب و انشاء صندوق لتمويل مختلف الأعمال السينمائية و الفنية من أجل تصحيح الصور و المفاهيم الخاطئة التي يحملها كل طرف عن الآخر.

- **برنامج Tempus:** يعزز برنامج تومبيس التعاون المؤسسي ويركز على إصلاح وتحديث نظم التعليم العالي في البلدان الشريكة، ويساهم في خلق التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في المنطقة المحيطة وذلك في مجال التعليم العالي. يتعاون برنامج Tempusمع برنامج Erasmus Mundus الذي يقدم منحا دراسية لطلبة دول العالم الثالث و التي تتيح لهم المشاركة في دورات تدريبية رئيسية لمستوى الماستر والدكتوراه داخل الاتحاد الأوروبي.[2]

ومن بين أهداف البرنامج:

الهدف العام للبرنامج هو: دعم تحديث التعليم العالي للدول المحيطة بالاتحاد الأوروبي، فهو يركز على تصليح و تحديث التعليم العالي في الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي.

الأهداف الخاصة:

- تعزيز إصلاح وتحديث التعليم العالي في البلدان الشريكة
- تحسين نوعية التعليم العالي في البلدان الشريكة

[1]– نفس المرجع، ص ص 93–94 .

[2]- Tempus IV Reform of Higher Education through International University Cooperation http://eacea.ec.europa.eu/tempus/funding/2008/documents/callen.pdf

- بناء قدرة مؤسسات التعليم العالي في البلدان الشريكة
- تعزيز تنمية الموارد البشرية المتبادلة
- تعزيز الربط الشبكى بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث في البلدان الشريكة والدول لأعضاء الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب والثقافات من الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة[1].

المطلب الثاني: إقامة حزام أمني والدفع نحو الخارج

إن الحوار بين الثقافات يساعد على فهم الثقافات الأخرى بشكل أفضل و يؤدى الى التسامح واحترام ثقافة الآخر ولغته و دينه، لذا يعتبر الحوار الثقافي واحد من أهم أهداف السياسية الأوروبية فهذا الحوار يلعب دورا محوريا في بناء أوروبا متجانسة، كما يساعد على محاربة العنصرية و تطرف المهاجرين[2].

يرى الاتحاد الأوربي أن الحوار بين الثقافات يساعد على فهم الثقافات الأخرى بشكل أفضل ويؤدى إلى التسامح واحترام ثقافة الآخر ولغته ودينه، لذا يعتبر الحوار الثقافي واحد من أهم أهداف السياسية الأوروبية، فهذا الحوار يلعب دورا محوريا في بناء أوروبا متجانسة، كما يساعد على محاربة العنصرية وتطرف المهاجرين وتحقيق الأمن الهوياتي في المتوسط.

ومن أهم الدوافع الأوروبية للدعوة للحوار الثقافي في الفضاء المتوسطي هو تحقيق أمنها وفرض هيمنها الثقافية. فلطالما كان تعزيز الأمن في المتوسط من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الأوروبية، وما كانت الدعوة الأوروبية للحوار الثقافي في المتوسط إلا من أجل تحقيق هذا الهدف، فأوروبا بعد الحرب الباردة ترى أن أمنها أصبح مهددا أكثر من طرف دول جنوب المتوسط، وهذ التهديد بسبب الاختلاف الهوياتي الثقافي بين ضفتي المتوسط، وعلى هذا الأساس رأى بعض المفكرين أن الدعوة الأوروبية للحوار الثقافي ما هو إلا غطاء من أجل تحقيق أمن أوروبا وذلك من خلال جعل دول جنوب المتوسط حزام أمني لها.

[1]– جعفر عدالة، المرجع السابق، ص ص 4–5.

[2]- Wilk-Wos,Zofia,Op, cit, p82.

- **إقامة حزام أمني "الانتقال من الدولة الحاجزة إلى المنطقة الحاجزة" للتقليل من التهديدات القادمة من جنوب المتوسط**

تعرف الدولة الحاجزة على أنها : "دولة صغيرة تقام أو يحافظ على وجودها بين دولتين أكبر تكون بمثابة حاجز أو عازل يمنع الصدام المباشر بينهما، ومن خصائصها أن تكون دولة ضعيفة غير قادرة على تعكير الأمن للدول المجاورة، فالدولة الحاجزة بتعبير "جون كريستوف روفان" أو الدولة المحورية بتعبير "بول كندي" هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال[1].

وتطور المفهوم ليصبح مرتبط بجيو بوليتيك المناطق /الأقاليم خاصة مع التهديدات الأمنية الجديدة "التهديدات اللا تماثلية" التي أصبحت تتجاوز التهديدات العسكرية، ومع تغير مفهوم الأمن وتحول اتجاه المواجهة نحو الجنوب، فإن حدود منطقة الجنوب المتاخمة للشمال تحولت إلى مناطق حاجزة. ففي كتابه "الامبراطور و البرابرة الجدد" يعرف جون كريستوف روفان إقامة المناطق الحاجزة على أنها: "تشكيل ودعم مجموعة من الدول الحاجزة من أجل التحكم في التأثيرات القادمة من الجنوب، وتقلي قدراتها، وذلك مقابل الاستفادة من المزايا التي يمنحها الشمال".

فاستراتيجية دول الاتحاد الأوروبي أصبحت قائمة في جزء منها على بناء المناطق الحاجزة، والتي يطلق عليها Solana Javier اسم "مناطق الأمن" فبتوسيع الاتحاد الأوروبي زاد قربه من مناطق التوتر والتيمن شأنها تهديد الأمن الأوروبي. لهذا فقد تضمن الخطاب الأمني الأوروبي إحداث نوع من التقارب ع حزام من الدول ذات الحكم الراشد من خلال علاقات وثيقة قائمة على التعاون، بمعنى الشراكة الأورو متوسطية[2].

وأصبحت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تدفع بدول جنوب المتوسط وخاصة منها الدول العربة للعب دور حارس حدود الاتحاد الأوروبي. ومن أجل لعب هذا الدور على أكمل وجه يجب أن تحمل دول جنوب المتوسط نفس القيم والمعايير الغربية وهذا لا يتأتى إلا من خلال الحوار الثقافي الذي سيمكن أوروبا من نشر مبادئها وقيمها في جنوب المتوسط. فالاتحاد الأوروبي دعا إلى الحوار الثقافي في جنوب

---

[1]– جعفر عدالة، المرجع السابق، ص 2.

[2]– طارق رداف، المرجع السابق، ص،180، 182، من الموقع:

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/radaaf/20tarek.pdf

المتوسط ليس من أجل تحقيق التقارب وإنما لنشر ثقافته الغربية وفرض هيمنته خاصة الهيمنة الثقافية على المتوسط وذلك لضمان علاقات سلمية مع دول دول جنوب المتوسط ومن ثم تكون هذه الأخيرة بمثابة منطقة حاجزة تمنع وصول التهديدات القادمة من جنوب المتوسط إلى شماله.

- **الدفع نحو الخارج:**

إن مصطلح "الدفع نحو الخارج" يعني: "الدفع بسياسة معينة إلى دول أخرى". وتبنى هذه الآلية في الرؤية الأوروبية على فرضية أساسية مفادها: "أن الظروف الخارجية يتم التحكم فيها تدريجيا من الخارج إذا ما تم تبني استراتيجيات اندماجه بشكل مباشر" فنقل قيم الديموقراطية وحقوق الانسان تخدم أهداف السياسة الخارجية وخصوصا هدف "تشكيل البيئة المحيطة" ، وذلك بإحداث تأثيرية تحويلية فيها، كما أن درجة اعتناق القيم المشتركة هي ما يحدد ويتحكم في نوعية التبادلات التي يمكن للشريك أن ينتظرها مع الاتحاد[1].

يرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي اعادة توزيع للمسؤوليات بين ضفتي المتوسط، وقد أشارت لجنة الجماعات الأوروبية في وثيقة أصدرتها عام 2003 في هذا الشأن بشكل واضح، حيث جاء فيها: "إن تجاورا مشتركا يقتضي بطبيعة الأمور تقاسم الأعباء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الاستقرار".

وهنا يتضح أن المقصود بعبارة المسؤولية المشتركة لا يمكن أن تخرج عن نطاق ما يرسمه ويحدده الأوروبيون من أدوار للآخرين في هذا الشأن. فأي مبادرة أو مشروع لمواجهة التهديدات سيكون ذو رؤية ممركزة أوروبية، والواضح أن هناك توجها أوروبيا متصاعدا أصبح يميل إلى ربط منح الاتحاد ومساعداته بمدى الاستعداد والقدرة التي يبديها كل طرف على تبني والانخراط في تنفيذ مجوعة من السياسات والاجراءات التي تهدف إلى حماية الاتحاد الاوروبي ضد مجموعة التهديدات المشتركة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

إن مبدأ نقل المعايير والقيم يفترض أن ترقية الاصلاحات السياسية والاجتماعية والتي من المفروض أن تسبق التحولات الداخلية للشركاء يجب أن تعامل على أنها غايات في حد ذاتها، في نفس الوقت تعد الدول الأوروبية كل دولة بعلاقة تفضيلية يغذيها التعلق الراسخ بالقيم المشتركة[2].

---

[1]– زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، **مجلة الفكر**، العدد الخامس، ص 248.

[2]– نفس المرجع، ص 247.

كما أن الدعوة للحوار الثقافي كانت خوفا من انبعاث الثقافات غير الغربية، لذا رأى الاتحاد الأوروبي أن من أولوياته احتواء هذه الثقافات . فهذه الثقافات كما يرى "هنتنغتون" تسعى إلى التحديث دون الأخذ بالترغيب لذا فعلى الغرب أن يحاول بصورة مستمرة التراضي مع تلك الثقافات غير الغربية والتي تختلف عن قيمها ومصالحها، فالهدف من الدعوة إلى الحوار الثقافي هو التعرف على المبادئ المشتركة التي يمكن أن تشكل أساسا للتفاهم والتعايش بين الغرب وباقي الثقافات[1]، وتعميم القيم الغربية وهذا من أجل محاربة الارهاب ومكافحة الأصولية الاسلامية، فالغرب يسعى اليوم لاستكمال تنميط العالم ليس اقتصاديا فقط على النمط الرأسمالي أو سياسيا فقط على نمط الديموقراطية والبرلمانية ولكن أيضا في إطار منظومة القيم الثقافية الحضارية الغربية. ولن يكتمل الانتصار الاقتصادي أو السياسي دون الثقافي الحضاري. فهناك مخاوف من الاسلام ومن صراع الحضارات الذي يمكن أن يكون بين الحضارتين الغربية والاسلامية وستكون أوروبا في الواجهة لذلك جاءت الدعوة الأوروبية للحوار الثقافي من أجل فرض الهيمنة الثقافية على المتوسط والقضاء على القيم الاسلامية التي تهدد ثقافتها وأمنها حسب منظورها[2].

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأوروبية الأمنية وثورات الربيع العربي

أظهر قادة الاتحاد الاوروبي قلقهم حيال الثورات العربية ، والسبب الرئيسي لهذا الشعور بالقلق يعود الى تبعات الهجرة، منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي رفعت دول الاتحاد الأوروبي مسؤولية ومشاركة دول جنوب المتوسط في مجال مراقبة الحدود الاوروبية باعتبارها بلدان المنشأ أو العبور بالنسبة للمهاجرين، وقد التزمت دول جنوب المتوسط في منع الهجرة غير الشرعية خاصة تونس وليبيا، حيث عدلتا تشريعهما في عام 2004 لإعطاء مزيد من الاهمية لفرض عقوبات ضد المساعدة على الهجرة غير الشرعية، ولكن تراجعت حدة مراقبة الحدود بسب ثورة الربيع العربي مما زاد في حدة تدفق المهاجرين غير الشرعيين الى الدول الاوروبية، لتعلن هذه الأخيرة حالة الطوارئ الانسانية، حيث وصل عدد المهاجرين الى جزيرة لامبيدوسا الايطالية الى 200 ألف مهاجر في حين حصرت بروكسل العدد ما بين

[1]– محمد السعدي، المرجع السابق، ص ص 136– 137.

[2]– نادية محمود مصطفى، حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة، المرجع السابق، ص 14.

500 ألف و 700 ألف مهاجر. حيث أدت التطورات السياسية في المنطقة العربية الى زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية الى أوروبا و التي تعتبر تهديدا للأمن الداخلي.[1]

تبين أن للدول الأوروبية رؤية مشتركة تجاه سياسات الهجرة باتخاذهم جماعيا موقف عدم المشاركة في استقبال الأشخاص الذين يغادرون بلدان الضفة الجنوبية، استغلت دول أوروبا الآثار المتعددة لهذه الاضطرابات للتوحد حول هدف واحد وهو ضمان حدود أمنها و بالتركيز على التحديات بعيدة المدى التي تشكلها الهجرة.

منذ اندلاع الاحتجاجات في المنطقة العربية احتلت قضية **إدارة الهجرة غير الشرعية** عبر المتوسط موقعا مركزيا في النقاش الأوروبي، وقد اتبعت دول أوروبا العديد من الاجراءات للتخفيف من هذه الظاهرة منها: الهجرة الدائرية، اتفاقيات اعادة لضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين الى أوطانهم ، توسيع التعاون بين أجهزة الشرطة على جانبي البحر الابض المتوسط، التعاون التقني حول تزوير الوثائق ، عمليات الدوريات البحرية المشتركة كتلك التي تقودها وكالة الدود الخارجية الأوروبية[2] FRONTEX

ان اللااستقرار الذي تشهده المنطقة جعل الاهتمام الأوروبي بهذه الدول يتجسد بهاجس الأمن الأوروبي تجاه مستقبل هجرة وتدفق المهاجرين من جنوب المتوسط الى شماله . وهذا ما يؤدي الى تهديد **الأمن الهوياتي** بتصدير التطرف والعنف من هذه البلدان الى أعماق القارة الأوروبية. ان السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط فرضت نفسها بقوة على سياسات دوله تجاه هذه المنطقة من العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وأصبح مفهوم الأمن الأوروبي يغلف الأفكار الرئيسية لتلك المواقف و السياسات[3].

كانت السياسات الأوروبية تركز في جميع مشاريعها مع بلدان المنطقة على تأمين الاستقرار فيها، وتعطي للسياسة الأمنية شطرا كبيرا من الاهتمام خاصة **أمنها الهوياتي**، وخاصة في ظل الاعتبارات التالية:

---

[1]– Lawra Amione, Hugo Gallego ، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: (المتوسطي 2011)، مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، صدر باللغة العربية بمساعدة الاتحاد الأوروبي، الأردن، عمان، ففضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 296–298.

[2]– نفس المرجع، ص 307

[3]– علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص 277.

- تنامي الحركات الأصولية خاصة في البلدان العربية وامتداداتها، ما يهدد الوجود الأوروبي ومصالحه الاقتصادية في المنطقة.
- النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الاقليمية والمحلية، وفي مقدمتها الصراع العربي الاسرائيلي.
- التحدي الديموغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من جنوب المتوسط الى شماله نتيجة للفوارق بين الطرفين مما يؤدي الى تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية و ما ينتج عنها من اضطراب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية للدول الأوروبية.

فأهداف السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط تنحصر في المحافظة على الاستقرار و الأمن والحريات و التنمية، فدول الاتحاد أدركت أنه لا أمن من دون استقرار سياسي مرتكز على تماسك اجتماعي. فالأوضاع الامنية المتدهورة و الاقتصادية اللامتوازية ، يضاف لها عوامل سياسية واجتماعية و هوياتية ثقافية ودينية، من شأنها اثارة انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط[1].

منذ ديسمبر 2010، خلقت الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحديات للاتحاد الاوروبي، لذا حاول الاتحاد الأوروبي تقديم اصلاحات اقتصادية وسياسية من خلال آليات مست كل من الشراكة الاورو متوسطية، الاتحاد من أجل المتوسط و السياسة الأوروبية للجوار. في بداية 2011 تهدف الى تجديد الاستراتيجية الأورو متوسطية كرد فعل على أحداث الربيع العربي ، الاتحاد الأوروبي أعاد صياغة سياسته اتجاه جنوب المتوسط ،و اعادة صياغة سياسات الشراكة لتتماشى مع التحول الديموقراطي في المنطقة. هذه السياسات تشمل مساعدة أكثر لديموقراطية أكثر، مع اعادة النظر للسياسة الأوروبية للجوار.

المبحث الثالث: موقف دول جنوب المتوسط من السياسات الأوروبية في بعدها الأمني الهوياتي

إذا كانت دول شمال المتوسط هي الطرف الأقوى في العلاقات الأورو متوسطية لكونها دول متقدمة من جهة، كما أنها تمثل وحدة متكاملة من جهة أخرى وبالتالي هي المبادرة بتقديم السياسات والمشاريع لدول جنوب المتوسط، فهذه الأخيرة هي الطرف الأضعف والمتلقي للمبادرات الأوروبية لذلك كانت لها مواقف واتجاهات من هذه السياسات خاصة من المبادرات والمشاريع الثقافية.

[1]– نفس المرجع، ص 278.

المطلب الاول: اتجاهات دول جنوب المتوسط من السياسات الأوروبية ذات البعد الهوياتي الثقافي

إذا كانت الدول الأوروبية قد وحدت سياساتها تجاه دول جنوب المتوسط فإن هذه الأخيرة تفتقر إلى سياسة موحدة تواجه بها السياسات الأوروبية وهو ما انعكس على موقفها حينما دعت الدول الأوروبية إلى إضافة البعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الأورو متوسطية وربطه بالبعدين الاقتصادي والسياسي، وبذلك تعددت مواقف دول جنوب المتوسط من هذه السياسات. ويمكن أن نميز بين ثلاث اتجاهات هي كالآتي:

- **الاتجاه الأول:** الأمن الهوياتي ضروري لنجاح التعاون السياسي والاقتصادي الأورو–متوسطي:

وهذا الاتجاه ينطلق من ضرورات تحقيق المصلحة المشتركة المتوسطية التركيز على الأمن الهوياتي، ويمكن تلخيص وجهة نظر هذا الاتجاه في النقاط التالية[1]:

1- الرؤى السياسية الضيقة لا تسمح بمعالجة المشاكل الحقيقية بين جانبي المتوسط و التي تكمن في معطيات معقدة وصراعية متداخلة .

2- امكانية تخطي التهديدات الأمنية من خلال مشروع يقع في قلبه الحوار الثقافي؛ لأن مصدر هذه التهديدات ذو طبيعة هوياتية ثقافية.

3- لن يتحقق الفهم االمتبادل إلا من خلال التجاوز التاريخي والديني ومن خلال حوار الصفوات الفكرية والمدنية و ليس القيادات الرسمية فقط، ومن خلال التغلب على الأحكام المسبقة والمتبادلة والمتراكمة عبر التاريخ.

4- نسيان التاريخ أو تجاوزه بإغلاق الملفات السوداء، والتسامح تجاه الآخر مع ادراك حقيقة متطلبات سياسات القوى، وتجاوز صعوبات واختلافات اللغة ودلالة الصور النمطية الدينية والهوياتية الثقافية.

5- فهم أوروبا للشرق العربي والمسلم ليس كمصدر تهديد أو غزو، و علاج مخاوف أوروبا من الهجرة إليها المتصلة بالإسلام.

- **الاتجاه الثاني** : عدم تحقيق الحوار الثقافي بين شمال وجنوب المتوسط لأهداف دول جنوب المتوسط ومصالحه:

[1]– نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، ص ص 10–11.

إذ لا يمكن للحوار الثقافي أن يساهم ف نجاح الشراكة لأنه يخدم فقط مصالح الجانب الأوروبي وذلك لاختلال توازن القوى بين الطرفين، فالغاية من الاهتمام بالبعد الوياتي الثقافي هو تحقيق الهيمنة الثقافية.

يرتكز أصحاب هذا الاتجاه على ثلاث مقومات أساسية: واقعية، معرفية وتاريخية شكلت جميعها التوجه المشكك في دوافع الاتحاد الأوروبي في التركيز على البعد الهوياتي الثقافي في العلاقة الأورومتوسطية والناقد لآثاره السلبية على مصالح دول الضفة الجنوبية وخاصة منها الدول العربية.[1]

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحوار الثقافي لا يمكن أن يدفع من فرص التعاون السياسي والاقتصادي لتحقيق المصالح المشتركة وهذا نتيجة لتأثير حقائق اختلال توازن القوى والمصالح، و تأثير اتجاه الثقافة الغربية للهيمنة، مما يجعل هذا الحوار مجرد وسيلة في يد أوروبا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة لتقليص مصادر التهديد ذات الطبيعة الهوياتية الثقافية– النابعة من الهجرة والأصولية الإسلامية، ووسيلة لتحقيق الهيمنة الثقافية على جنوب المتوسط وفصله عن دائرته الحضارية العربية والإسلامية.

ويرفض هذا الاتجاه المركزية الغربية المعرفية والثقافية والفكرية النابعة من المركزية السياسية والاقتصادية لما في هذه المركزية من مخاطر **الاستلاب الحضاري** تحت مسمى وحدة التاريخ العالمي ووحدة الحضارة العالمية. ويمكن تلخيص وجهة نظرهذا الاتجاه في النقاط التالية[2]:

1- وجود فجوة بين جانبي المتوسط على الصعيد الهوياتي الثقافي بمعناه الواسع، و هو الأمر الذي يدفع للقول أنه بالرغم من ضروريات العولمة الاقتصادية و السياسية، إلا أنه لا يمكن فرض نسق عالمي واحد للقيم، بل ينبغي مراعاة خصوصية الهوية الثقافية للشعوب والمحافظة على الهوية الوطنية، كما أنه لا يمكن فرض نموذج للتحديث على المنطقة يتعارض مع قيم الهوية الثقافية. ومنه فان التعاون الثقافي الأورو متوسطي هو من منظور أوروبي وشكل من أشكال الهيمنة المعرفية والثقافية للمتوسط.

2- طبيعة استراتيجيات المنظمات الأوروبية و الغربية بصفة عامة في التعامل مع قضايا التعاون المشترك مع الدول الأخرى. فالدول غير الأوروبية مطالبة بقبول القيم الثقافية الأوروبية باعتبارها المدخل الوحيد للدخول في مشاركة حقيقية مع أروبا، ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يرفض مفهوم

[1] – نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية، المرجع السابق، ص 12–13.

[2] – نفس المرجع، ص ص 12– 13.

التعددية الثقافية، فبالرغم من دعوته للحوار الثقافي الا أنه في واقع الأمر يرفض القيم الاسلامية وأكثر من هذا يقوم بربطها بالتطرف والارهاب، ومن ثم يسعى الى جعل قيمه الثقافية هي الإطار المرجعي لأي تعاون أوروبي متوسطي.[1]

3- إذا كانت المخاوف من فرض الهيمنة الثقافية الأوروبية ترتبط بحالة الخلل الراهنة في ميزان القوى الاقتصادية و السياسية بين الطرفين، و التي لا تقدم فرصا متساوية للاستفادة من الشراكة، فإن مسار وخبرات التفاعل التاريخي بين شعوب وثقافات حوض المتوسط المختلفة تبين أن هذا الوضع الراهن ليس إلا حلقة من حلقات تطور الهيمنة الأوروبية بأدوات عدة؛ ومن بينها الأداة الثقافية، سواء كأداة خادمة للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو كغاية في حد ذاتها[2]. بمعنى قد تكون الدول الأورروبية تسعى من خلال تركيزها على البعد الهوياتي الثقافي إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة دون تحقيق هيمنة ثقافية أو قد تكون تسعى الى فرض الهيمنة الثقافية ومنها تحقق غاياتها السياسية و الاقتصادية .

4- أضحت ساحة الثقافة آخر ساحات الهجوم "علنا"، كما أضحت الأداة الثقافية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات "العولمة[3] ".

5- البعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الاورو متوسطية هو من ممارسات القوى الغربية لفرض منظومة قيمهم وإحداث اختلال في منظومات القيم للدول الأخرى واستسلامها في الأخير.

- **الاتجاه الثالث** : سبل تفعيل الأمن الهوياتي وغاياته: الارتباط بالبعد السياسي والاقتصادي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لابد من تفعيل الأبعاد الهوياتية الثقافية نتيجة لارتباطه بالبعدين السياسي والاقتصادي، سواء ما يتصل منها مباشرة بالساحة العربية –المتوسطية (الديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية وتحرير التجارة)، أو ما يتصل بالساحة الأوروبية (الهجرة والوجود المسلم في أوروبا).

و تتلخص أسانيد هذه الرؤى و شروطها في الأمور التالية[4]:

1- لا يمكن حدوث تقدم حقيقي في مجال التعاون الثقافي ما لم يصاحبه تقدم مماثل على المحورين السياسي والاقتصادي، ومن ثم في حالة عدم التوصل إلى حل للقضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية،

---

[1]– نادية محمود مصطفى، حوار صراع الحضارات، المرجع السابق، ص 112.

[2]– نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، المرجع السابق، ص 15.

[3]– نادية محمود مصطفى، صراع الحضارات، المرجع السابق، ص 112.

[4]– نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، المرجع السابق، ص 19.

فإن الحوار الثقافي سيصاب بالخلل. ذلك لأن التفاعلات بين الشعوب لا تخلق فيحد ذاتها أشكالا للتعاون، بل قد تقود إلى صراع، وذلك حينما تتم في ظل ظروف تتسم بعدم التكافؤ بين الأطراف المتفاعلة خاصة في المجال الاقتصادي.

فاذا كانت الدول الأوروبية تريد فعلا تحقيق الأمن الهوياتي في المتوسط من خلال الاهتمام بالأبعاد الثقافية فيجب عليها أن تساهم بشكل جدي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في دول الضفة الجنوبية.

2- ارتباط البعد الهوياتي الثقافي بالبعد السياسي في المنظور الأوروبي على نحو قد لا يساعد على تحقيق التقدم في حل المشاكل وفق منظور جنوب المتوسط. وهنا تبرز مثلا العلاقة مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فدعوة الاتحاد الأوربي للديمقراطية وحقوق الإنسان إنما ترتبط بحقيقة الإدراك الجماعي الأوروبي لمصادر جديدة لتهديد الأمن الأوربي ذات الطبيعة الثقافية؛ مثل الهجرة والأصولية الإسلامية"[1].

المطلب الثاني : العولمة الثقافية والغزو الثقافي كتهديد للهوية الثقافية العربية الإسلامية

العولمة تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية وأنماطها السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية على العالم كله، كما تعني انفتاح العالم على بعضه في التجارة الاقتصاد السياسة الاعلام والثقافة دون قيود ولا حدود ولا حواجز.

1- العولمة الثقافية بين الرفض والتأييد:

هناك ارتباط بين العولمة والثقافة، فالعولمة توظف الثقافة كقوة ناعمة للتأثير على سلوك الآخرين ، وهذا التأثير هناك من يراه سلبي وهناك من يراه ايجابي .فتأثير العولمة على الثقافة يمكن أن ينتهي إلى طمس وإلغاء للثقافات لوطنية والدينية والقومية والخصوصيات الإنسانية.[2]

إنَّ العولمة الثقافية وصلت إلى درجة الاختراق الثقافي، بل والاكتساح الثقافي، وبناء على ذلك تمثل خطرا على الثقافة الانسانية عموما و العربية و الاسلامية خصوصا فالحضارات الانسانية لا تتطور الا بتنوع الثقافات، بينما يرى البعض أن العولمة الثقافية عملية شاملة يشارك فيها الجميع وليس ثمة

[1]- نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، ص ص 19- 20.

[2]- عبد المجيد عمراني وآخرون، التثاقف في زمن العولمة،، باتنة، مؤسسة سرار للطباعة الصناعية، ص 241.

تناقض بين العولمة الثقافية و الخصوصية الثقافية. فوجود نمط ثقافي عالمي لا يعني القضاء على الأنماط الثقافية الوطنية والقومية بل ربما يؤدي الى مزيد من تأكيدها، ويرون أن العولمة الثقافية لا تمثل ثقافة انسانية جديدة و انما تمثل مجموع ثقافات ذات ملامح متشابهة تسعى الى الغاء الفوارق و اعلاء التماثلات.[1]

ويمكن اعتبار البعد الثقافي الهوياتي للعولمة أهم أثر من أثارها ويرجع السبب في ذلك الى ظهور تيار العولمة الذي يريد جعل العالم قرية صغيرة الأمر الذي أحدث اتصالا وتبادلا للثقافات بين الدول وقد شكل هذا الاتصال تهديدا للهوية الثقافية وما يرتبط به من أخلاق ومبادئ يشكل الدين واللغة أساسا لها.

فالعولمة ليست غزوا اقتصاديا فحسب، بل هي غزو قومي، بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى، وبنظرة المتمعن في واقعنا اليوم نجد أن العديد من المفكرين رفض العولمة من منظور أن العولمة أمركة للعالم، واعتبر ذلك أكبر خطر يتهدد الهوية القومية، ولعل التداخل بين العولمة والأمركة هو تداخل قائم في الذهن ومنظومة المعرفة كما هو متداخل بشكل معقد في الواقع، والأمركة تعني "تعميم النموذج الأمريكي للحياة".

فالجابري مثلا رفض أن تكون العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضا بالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس ارادة الهيمنة على العالم إنها تسعى لتعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته[2].

لذلك تختلف تعاريف العولمة بين المفكرين حيث يركز البعض على الجانب الاقتصادي وينبه على خطورتها من هذا الجانب بزيادة الفقر وتكدس الأموال وخدمة الشركات الكبيرة واضمحلال الصغرى أو ايجابياتها من انفتاح الأسواق وزوال الحواجز عن الأيدي العاملة، ومنهم من يبشر بها باعتبارها تحرر من الدول المغلقة وانطلاق نحو العالمية والتقدم.

إن العولمة في بعدها الثقافي تسمى اختراقا حيث يقول الدكتور "محمد عابد الجابري" : "أن العولمة تعني: نفي الآخر واحلال الاختراق الثقافي والهيمنة.. وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك"، أوهي

---

[1]– وليد أحمد مساعدة،العولمة الثقافية، رؤية تربوية اسلامية، **مجلة الجامعة الاسلامية** ، المجلد الثامن عشر، العدد الأول،2010، ص255 .

[2]– أحمد بن كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، كلية التربية، جامعة دمشق،2008.

فرض النموذج كما يصفها الدكتور "محمد سمير المنير" حيث يقول: "الغرب يريد فرض ثقافته وسلوكياته وقيمه وأنماط استهلاكه على الآخرين، وإذا كان الفرنسيون يرون في العولمة صيغة مهذبة للأمركة التي تتجلى في ثلاثة رموز هو سيادة اللغة الانجليزية كلغة التقدم والاتجاه نحو العالمية، سيطرة سينما هوليود وثقافتها الضحلة وامكانياتها الضخمة، ومشروب الكوكاكولا وشطائر البرجر والكنتاكي..."، أو هي غزو شامل كما اعتبرها "أسعد السحمراني" حيث قال: "إن العولمة أو الأمركة غزو ثقافي اجتماعي اقتصادي سياسي يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية، كل ذلك يعملون له باسم العولمة وحقوق الانسان"[1] .

لقد اختلفت الآراء حول العولمة الثقافية فهناك من يرفض وهناك من يقبل امكانية عولمة الثقافة، فالبعض يقول بأن الثقافة لا تعولم وأن أية عولمة هي في حقيقة الأمر هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الاخرى وهذه الهيمنة تستند الى قوة من خارج مجال الثقافة سواء كانت مستمدة من مجال التكنولوجيا ام الاقتصاد ام القهر السياسي...، ويقول البعض باستحالة قيام ثقافة معولمة فبالرغم من انتشار العولمة في مجالات أخرى فلن تمتد الى مجال الثقافة.

فالعولمة الثقافية تشير الى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى ومن ثم بروز وعي وادراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع، وهي محاولة لوضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحدة وذلك لسلخها عن ثقافتها وموروثها الحضاري، فالعولمة نظام يقفز على الدولة الأمة والوطن، نظام يريد رفع الحواجز والحدود إنه نظام يعمل على افراغ الهوية الجماعية للأمة من أي محتوى، ويدفع الى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاأمة والاوطن واللادولة[2].

وقد أشار نعوم تشومسكي الأكاديمي الأمريكي الى قضية العولمة الثقافية بقوله: "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الاعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله"[3].

يمكن القول أن العولمة في جانبها الثقافي تقوم على الغزو الثقافي الذي يهدف إلى اخضاع الشعوب وتهديم ثقافتها وتشويهها وطمس معالمها، ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة للامبريالية الثقافية الجديدة وهي ثقافة الكترونية تقوم على انتشار المعلومات وسهولة حركتها مرشحة لتكون هي الثقافة السائدة والمهيمنة،

[1]– خالد بن عبد الله القاسم، العولمة الثقافية وأثرها على الهوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

[2]– أحمد بن كنعان، المرجع السابق.

[3]– العيد أورام، البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب الجزائري، **مجلة جيل للعلوم الانسانية**، العدد الثاني، جوان 2013.

وتمثل هذه الثقافة الهوية العالمية الجديدة لكل الامم والشعوب ، كما أشار بعض الباحثين إلى أن عولمة العالم الثالث بالثقافة الغربية هي ليست نقل ثقافة أصلية وتقنية حديثة بقدر ماهي في الحقيقة قشور للثقافة اللبيرالية دون محتواها، فالحديث عن الديموقراطية وحقوق الانسان والانفتاح الاقتصادي ومحاربة الارهاب وقضايا الأمن والسلم تبقى في رصيد الصراع مادام الغرب يمارس محاولات الاستلاب الثقافي من خلال نظم للتعلم تتجاوز أصول الثقافة المحلية.

ويشير عبد الاله بالقزيز إلى أن: "العولمة الثقافية كما يدعي روادها هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة وعالمية، وهي في حقيقتها ليست سوى استلاب ثقافي عدواني رمزي على سائر الثقافات الأخرى للشعوب وفرض الثقافة الغربية".

لا يمكن فهم العولمة، إلا من خلال ما حققته في جانبها الثقافي عن طريق الهيمنة والسيطرة الغربية على النظام الإعلامي، فالعولمة تتكون من التسويات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، حيث تمكن الناس من تبني صورة مصغرة من ثقافتهم ودمجها مع العالم، كما تعزز الاندماج في العالم وتدعو إلى إزالة جميع الحواجز الثقافية، وعلى الرغم من أن العولمة عملية حيوية تجاه نقل المعرفة والتعليم في العالم، إلا أنها لا تزال آثارها السلبية في معظم الثقافات والحضارات، ولا نستثني من ذلك الثقافة العربية[1].

ومع تنامي انتشار مواقع الشبكات الاجتماعية وتنوع مضامينها ودورها في نمو العلاقات الاجتماعية العابرة للقوميات، يرى البعض في هذه العلاقات الجديدة المزيد من الحرية والحوار المتبادل وفتح المجال أمام تبادل الأفكار والخروج من قيد الحكومات، في حين يراها البعض الآخر وسيلة لاستيلاب الأفراد من مجتمعاتهم ليصبحوا أقل ارتباطا بقومياتهم مما يثير القلق حول مستقبل الانتماء إلى هويتهم الواقعية، فالعولمة في بعدها الثقافي تؤدي إلى نوع من التصادم بين الثقافات المحلية والعالمية فهي تمثل تهديدا للهويات المحلية والإقليمية، لأنها تهدف إلى فرض نوع من الثقافة الكونية لكل أشكال الحياة والقيم، الأمر الذي يشكل صدمة للهويات التي تريد الحفاظ على خصوصيتها فتجد نفسها في غزو ثقافي عولمي[2].

ففي ظل العولمة المتزايدة والتمكين لوسائل الإعلام، أصبحت وسائل الإعلام الرقمية قادرة على نشر المعلومات إلى أماكن كان من الصعب الوصول إليها، فأصبحت معها القدرة أكثر على دفع الأفكار

---

[1] – عادل، شيهب، الاعلام الجديد والهوية الثقافية العربية في مجتمع العولمة، **مجلة المعيار**، مجلد23، عدد 46، 2019، ص560-562.

[2] – إيمان محمد عز العرب، المجتمع الشبكي وأزمة الهوية دراسة تطبيقية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بنها، العدد الثامن والأربعون، 2018، ص 161.

والثقافات لفائدة المهيمنة منها. وفي السياق الوظيفي للنموذج الإعلامي المعولم تشكلت ظاهرة ثقافية جديدة تعرف عند المفكرين بالثقافة المهيمنة، والتي تثير قلق كبير في العديد من بلدان العالم دون استثناء للعالم العربي، فأصبح الناس يخشون على ثقافاتهم المحلية أن تنصهر وتمتزج بهذه الثقافة، في ظل نشاط وسائل الإعلام الكبيرة لصالح شركات كبرى باسم العولمة حيث المنتجات، الصور والمادة الإعلامية أساسا من الغرب والخوف الأكبر إذا كان الناس في جميع أنحاء العالم متوجهون نحو نموذج واحد من الاستهلاك بمعيار غربي على حساب تآكل الثقافات المحلية[1].

خلقت الثقافة الجديدة التي أفرزتها وسائط الإعلام الجديدة فجوة استمرارية الرابط بين التقاليد والابتكارات داخل الثقافة الواحدة، فقبل ظهور وسائل الإعلام الجديدة كانت التقاليد والابتكارات في المجتمع الإنساني تتعايش بطريقة متزامنة وبشكل حيوي، ولكن سرعة تأثير وسائل الإعلام الجديدة أدت إلى عجز القيم التقليدية على مواكبة القيم الثقافية الجديدة التي تنتجها وسائل الإعلام الجديدة، هذا ما خلق فجوة ثقافية تسببت في صعوبة التفاهم أو التواصل بين الأجيال وبين الناس في الثقافة الواحدة نفسها[2].

إن اختراق مواقع التواصل الاجتماعي يعتبر سببا جوهريا في فشل التأسيس لثقافة أصيلة منفتحة ايجابيا على الآخر و متفاعلة معه، و هو ما ساعد على تعزيز هذا الاختراق إلى البنيان الفكري و الإدراكي و الوعي و كذا نظام الحياة السائد، حيث أن هذا الاختراق يتشكل مع تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع .

ومن آثار العولمة والاعلام الرقمي في طمس الهوية الثقافية للأمة الإسلامية انتشار الأزياء والمنتجات الأمريكية في كثير من الدول الإسلامية، لأنّ هذه السلع تحمل في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، وظهور اللغة الإنجليزية على واجهات المحلات والشركات، وعلى اللعب والهدايا، وعلى ملابس الأطفال والشباب[3].

كما أثرت الشبكات الاجتماعية وخصوصا شبكة الفيس بوك في بناء الهوية، من خلال ما تسمحه لمستخدميها عبر العالم بإعادة فهم وانتاج صورهم عن ذواتهم بالانتقال من هويات مؤسسة مكانيا وواقعيا

---

[1] – عادل شيهب، المرجع السابق، ص 559.

[2] – نفس المرجع، ص 560.

[3] –حسين صابر أحمدن خالد عبيد صالح، الهوية الاسلامية في مواجهة الغزو الثقافي، كلية التربية والعلوم الانسانية، 2012، ص، 11. من الموقع: http://www.jtuh.tu.edu.iq

إلى أشكال هجينة ومرنة للهوية بفضل الخدمات التي توفرها من تدوين وألعاب ودردشة والانضمام إلى مجموعات معينة، حيث تعتبر هذه الخدمات تجارب افتراضية يطور من خلالها مستخدمو الفيس بوك مفهومهم لذواتهم ويعبرون عن ملامح هوياتهم، كما أنها تروج لأفكار وثقافة خارج اطار العادات والتقاليد والقيم السائدة وتهدف إلى اضعاف الارتباط العائلي، واضعاف الهوية الوطنية[1].

هناك العديد من الأمثلة الأكثر وضوحا لفهم هذا النوع من الاختراق للثقافات المحلية في مجالات عديدة لتفاعل الأفراد مع العولمة الإعلامية الجديدة أو التحول المتزايد في الثقافة الغذائية المحلية نحو الثقافات الغذائية العالمية، أو الأذواق الغريبة التي أصبحت مختلطة بشكل روتيني مع الأذواق المحلية. خاصة التحول في النمط الروتيني للثقافات المحلية العربية الموجودة بالتأثر بعناصر العولمة، فوسائط الإعلام ولا سيما الاجتماعية منها مثل الفيس بوك، المدونات، اليوتيوب، التويتر...، مكنت الفرد العربي من البقاء على اتصال بثقافات العالم في الفضاء الحاسوبي[2].

فعولمة الثقافة لها انعكاسات على هوية المجتمعات وخاصة العربية، فغزو المضامين الثقافية التي تسعى للاندماج والتحرر والتفتح تحت اطار ما يسمى العولمة قد يؤدي إلى افراز قيم تتناقض مع قيم المجتمع المستهلك لتلك المحتويات ما يؤدي إلى خلق عادات وأعراف اجتماعية جديدة واهمال البعد الاجتماعي الانساني واثارة نوع من القلق الاجتماعي سببه التناقضات التي باتت تهدد تعاليمنا الاسلامية بتقديم صور مشوهة للإسلام والمسلمين، ما يدفع الفرد أحيانا إلى التهميش والاغتراب عن مجتمعه وعدم تحمله مسؤولية ما يحدث في محيطه الاجتماعي[3].

وقد تمكنت العولمة من تحقيق ما وصلت إليه عبر التبادل الثقافي، ويمكن حصر أهم رهانات وتحديات الهوية الثقافية في ظل العولمة والرقمنة في ما يلي[4]:

- الاستلاب الهوياتي: تتصدع الهوية في جوهرها نتيجة تعرضها لنظام من العمليات الخارجية، التي تعمل على احداث تغيرات عميقة في جوهرها كاقتلاع الممارسات الاجتماعية من جذورها وابدالها

---

[1] – إيمان محمد عزالعرب، المرجع السابق، ص، 207.

[2] – عادل شيهب، المرجع السابق، ص، 560.

[3] – محمد رايس علي، الهوية الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي :دراسة في الآثار والتمثلات، **مجلة الدراسات الاعلامية**، المركز الديموقراطي العربي، العدد التاسع، 2019، ص، 269.

[4] – أميرة أوشريف، يسرى أوشريف، رهانات الهوية الثقافية الجزائرية في ظل عولمة وسائل الاعلام والاتصال، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 15، جانفي 2017، ص، 249.

بممارسات أخرى قد لا تتناسب والسمات الثقافية الأساسية للمجتمع، حيث تجرى عملية الاستلاب وفقا لمبدأ غسل الدماغ ولمبدأ التطبيع القسري.

- الاغتراب الهوياتي: هو شعور ينتاب الأشخاص الذين ينتمون لجماعة معينة أمام توافد ثقافات جديدة مع موجة اكتساح العولمة تأتي على ثقافاتهم المحلية أو تشعرهم بقصورها أمام تصاعد مطالبهم.

وبالحديث عن الاغتراب الهوياتي للشباب نجد تطبيق التيك توك الذي تم اطلاقه سنة 2016 وهو شبكة اجتماعية لمقاطع الفيديو الموسيقية، هذا التطبيق الذي يهدد مقومات هويتنا الثقافية ويحطم خصوصياتنا، يستفيد هذا التطبيق من تقنيات الاتصال ويحولها إلى صناعة ممنهجة لغسل الأدمغة التي ترافق ظهورها مع الانتقال اللامتكافئ من المكتوب إلى المرئي لكي يتحول العالم إلى مشهد يظهر وفق رغبات القوى التي تتحكم بالاتصال تكريسا لأطروحة الأحادية الثقافية[1].

2- الغزو الثقافي كهدف من أهداف العولمة الثقافية:

إن الغزو الثقافي هو نهج متكامل يهدف إلى اخضاع الشعوب وتهديم الثقافات وتشويهها وطمس معالمها، ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة أو الاستتباع الشامل للامبريالية الثقافية الجديدة، إن مفهوم الغزو الثقافي في أبسط معانيه هو محاولة لتشويه كل القيم الثقافية الأصلية ،ومن ثم فإن التبعية السائدة في العالم الثالث تسهل من مهمة الغزو الثقافي، فالعولمة الثقافية تعمل على بناء ثقافة واحدة تسعى لتذويب الحدود والحواجز الثقافية الفكرية والاقتصادية بين الأمم[2].

ومن ثم تكريس الهيمنة الثقافية والتي تعني هيمنة ثقافة ما على ثقافة أخرى، بحيث تأخذ الأخيرة في فقدان هويتها شيئا فشيئا، فموضوع السينما مثلا استغلته الدول الكبرى من أجل فرض هيمنتها وتسويق عولمتها الهادفة إلى القضاء على الخصوصيات الثقافية وبالتالي هدم الهويات المحلية، وهو ما أثبتته سينما هوليود و وول ديزني من خلال تصديرها للنمط الثقافي وأسلوب الحياة الغربي وإقناع شعوب الدول

[1] – مصطفى طيفور، أيمن باجنيد، راهن الهوية الثقافية في زمن العولمة، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، المجلد04، العدد 02، جوان 2019، ص، 174.

[2] – سليمان كايد، دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصلية والمعاصرة، جامعة القدس المفتوحة، ص201.

الأخرى خاصة العربية الاسلامية بأفضلية هذا الأسلوب وهذه الحياة، حيث اعتبره الكثيرين بمثابة غزو ثقافي يهدد الثقافات والهويات الأخرى[1].

كما نجد كذلك اللغة التي لها الأثر البالغ في صياغة التفكير وتشكيل الثقافة، باعتبار اللغة عنصر من عناصر تشكيل الهوية، حيث تسعى الدول الغربية إلى عزل اللغة العربية وتهميشها في حياة الشعوب العربية الاسلامية بنشر لغات أجنبية خاصة اللغة الانجليزية التي أصبحت هي اللغة الشائعة في التواصل والادارة، وبالتالي هيمنة الغزو الفكري على اللغة والمعتقد والفكر والسلوك، والهدف من ذلك هو اضعاف الشعور بالانتماء بتذويب الهوية العربية الاسلامية بطمس احدى مكوناتها وهي اللغة[2].

ولعل من أهم عوامل المساعدة على هذه الهيمنة الثقافية القوة الاقتصادية للثقافة المهيمنة ، والنفوذ السياسي، والوضع الثقافي حيث تسود ثقافة الأقوى اقتصاديا سياسيا وثقافيا، فالعولمة الثقافية تهدد الهويات الوطنية وتعمل على:

- اضعاف الانتماء الوطني وتسطيح الوعي وتؤدي إلى فقدان الثقة في الشخصية الوطنية والتقاليد المحلية، واهمال القيم والمشاعر الانسانية والتشويش على الثوابت الدينية.

- تهديد الخصوصية الثقافية الوطنية من خلال زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين وبخاصة أبناء المجتمعات العربية وانفتاح هذه المجتمعات أمام الثقافة الغربية واسقاط عناصر المقاومة والممانعة والتحصين، وبالمعنى الثقافي الحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات مهددة هويتها الحضارية باتجاه فرض نمط ثقافي وهيمنة ثقافية وحضارية معينة تنتجها مصالح الأقوياء ووسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على صياغة الأخلاق وحتى العادات والتقاليد[3] .

---

[1]– مولاي أحمد بن نكاع، بن نكاع، ملامح الهوية في السنما الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الأدب، جامعة وهران، 2012– 2013، ص15.

[2]– عبد الكريم القلالي، اللغة الانجليزية وأثرها على الهوية الاسلامية، مجلة البيان، العدد 284، من الموقع: www.albayan.co.uh

[3]– محمد زغو، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكتديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف.

- زادت الفجوة الاقتصادية والحضارية، بحيث ازدادت الدول العربية فقرا مما أدى إلى التأثير على هويتها الوطنية من خلال الهجرة المكثفة إلى بلدان أخرى بحثا عن لقمة العيش.

- التبعية في المجال الاقتصادي والسياسي وهيمنة العلمانية على جميع مكونات الحياة السياسية والاقتصادية من خلال ربط هذه الدول بمعاهدات سياسية ثقافية واقتصادية، جعلتها فاقدة لارادتها الوطنية مما أثر تأثيرا سلبيا على هويتها الوطنية.

- احتمالية صدام الحضارات وصراع المناطق، مما جعل بعض الدول في حروب ونزاعات أفقدتها قدرتها الاقتصادية والبشرية وصولا إلى تدمير هويتها، وجعلها تابعة للدول الغربية.

- استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم ومحاولتها نشر نموذجها الثقافي والحياتي وتعميمه على الصعيد العالمي، وهذا يعني مزيدا من اغتراب الانسان المعاصر، من خلال اقناع الفرد ان سبب تخفه هو ارتباطه بقيمه وتراثه ومرجعيته.

إن أخطر أبعاد العولمة هي تلك المرتبطة بالجانب الثقافي أو ما يعرف بالعولمة الثقافية التي هي غزو ثقافي يمس ذاتية الأفراد والأمم وتحمل خطابا ثقافيا خاصا لشعوب العالم مفاده أنه لا مجال للتعدد الثقافي وإنما البقاء للثقافة المعولمة المهيمنة على كل الثقافات، أي هيمنة النموذج الغربي على ثقافات الأمم باستهداف الثقافات المحلية والاقليمية بالزوال.

المطلب الثالث : آليات بناء الأمن الهوياتي المتوسطي

1- المثاقفة آلية من آليات الحوار الثقافي:

- **ماهية الحوار الثقافي:** كانت المنظمات الدولية الثقافية أول من تطرق إلى فكرة حوار الثقافات، وفي مقدمتها اليونسكو الذي يبدو أنه يطمح إلى جعل هذه الفكرة عقيدته الأساسية، وقد عقد أول ندوة عالمية كبيرة حول الموضوع في أكتوبر 1990 في لشبونة، ثم ندوة ثانية تحت عنوان " من أجل التضامن، وضد التعصب وفي سبيل حوار بين الثقافات"، في 13-15 جويلية 1995، وفي لقاء آخر تحت عنوان: "لقاء بين الحضارات: صراع أم حوار" والذي كان عام 1996 بجورجيا، ربط المتدخلون موضوع حوار الحضارات بالتحولات العميقة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ولم تكن

المنظمات الدولية الوحيدة التي عملت وما تزال تعمل على نشر فكرة حوار الثقافات، فالفكرة تكتسب جمهورا متزايدا في أوساط النخب الثقافية والسياسية[1].

نشأت فكرة الحوار الثقافي كرد فعل على مقولة صدام الحضارات للكاتب الأمريكي "صموئيل هنتجتون"، فالغرب هو السباق إلى الدعوة إلى الحوار بين الأديان، ثم الحوار بين الثقافات والحضارات، فالحوار استند في أول الأمر على الهدف الديني حيث وقع التركيز على الحوار الاسلامي المسيحي، ثم في المجال السياسي في صيغة الحوار العربي الأوروبي في مرحلة أولى أعقبتها مرحلة ثانية نشطت فيها الدعوة إلى حوار شمال جنوب[2].

ظهر الحديث عن حوار الحضارات في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي حيث تبنى هذه الدعوة روجي غارودي وشرحها في كتابه الشهير " من أجل حوار بين الحضارات:، هذا الحوار الذي مر عنده على ثلاث أطوار هي: الدعوة للحوار بين الماركسية والمسيحية، ثم الدعوة إلى توسيع الحوار الماركسي المسيحي حتى لا يبق هذا الحوار متمركز في نطاق منطقة ثقافية واحدة بل يصبح حوارا على مستوى الحضارات والطور الثالث كانت الدعوة فيه إلى الحوار بين الاسلام والغرب وكان ذلك سنة 1981، ورأى أن مستقبل العلاقة بين الحضارتين الاسلامية والغربية يرتكز في قضية الحوار، انطلاقا من ضرورة حدوث نوع من المعايشة والانفتاح المشترك بينهما وهذا لا يتأتى إلا من خلال الحوار[3].

يعتبر الحوار الثقافي وسيلة أساسية وضرورية لربط الجسور بين بلدان ضفتي البحر المتوسط على جميع المستويات، ويرى "رومانو برودي" رئيس المفوضية الأوروبية أن حوار الثقافات هو أحد الأهداف الجوهرية لقمة 5+5 ولقمة برشلونة التي سبقتها، وأضاف قائلا: "إن الثقافة ليست شأن المتخصصين فحسب ولا قضية الحكومات لوحدها، إن الثقافة شأن الشعوب وهذا يعني أن الثقافة يجب أن تصبح أحد المحاور المركزية لسياسة الجوار والبعد الإنساني لهذه الاستراتيجيات الجديدة، الشيء الذي يفرض علينا العمل على تعزيز الحوار بين الثقافات، حوارا يكون مفتوحا أمام كل الأوساط الثقافية وأمام المجتمع

---

[1]– برهان غليون، نقد صاع الحضارات وحوار الحضارات في أصل التفاهم بين التجانس، ص ص 46 – 47.

[2]– هجيرة شلبي، المرجع السابق، ص 81.

[3]– زكي الميلاد، تعارف الحضارات: الفكرة الخبرة والتأسيس،مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، **مجلة الحوار الثقافي**، عدد خريف وشتاء 2013، ص6-7.

المدني، والشباب، والجامعات ووسائل الإعلام، وليس فقط أمام الخبراء والمؤسسات الرسمية، كما يتعين علينا إعطاء الكلمة للشعوب ودعم التقارب الذي ندعو إليه".

ويقوم الحوار الثقافي على مجموعة من الأسس:

- التنوع الثقافي: هو أساس التفاعل والتعايش بين الأمم و الشعوب، وشرط للتفاعل الثقافي، فالتفاعل لا يلغي التمايز، وفالاختلاف الثقافي هو الذي يعمق الرؤى الحضارية الذاتية ويؤسس لقيم الحوار مع الآخر والتفاعل معه، فالحوار هدفه الالتقاء والتعايش مع احترام الخصوصيات، فلا وحدة للعالم الا باختلاف الهويات والتنوع. فلا يمكن للثقافات أن تتوحد وتنصهر في هوية واحدة أو ثقافة واحدة، فالتاريخ الحضاري يشهد بأن التنوع كان سببا في ازدهار الحضارة الإنسانية، والحوار مع الآخر يعني استيعاب مستويات الخلاف واحترام التنوع[1].
- التواصل: ان جوهر العلاقة بين الثقافات ينبع من واقع الصيرورة التاريخية، حيث ازدهرت الحضارات الانسانية و نمت و تطورت بفعل التواصل و الانفتاح الكامن في قدرة الثقافة على التعامل و التفاعل مع الثقافات الأخرى، و لم يشهد التاريخ أن حضارة من الحضارات القومية نمت وازدهرت دون أن تتصل بمن حولها من حضارات الأمم الأخرى . فالهوية الثقافية لا تتحقق بالعزلة و التقوقع داخل الذات، والاعتراف بقدرة الثقافة على التأثر والتأثير يعد شرطا أساسيا لإقامة الحوار. فالقول أن هناك ثقافة مركزية، أو ثقافة قوية وأخرى ضعيفة قول متهالك يتبناه المناصرون لثقافة العولمة، التي تعني تعميم الثقافة الغربية على العالم ، وهي بهذا الشكل نفي للآخر و سلبه خصوصيته.
- التكافؤ الحضاري: التكافؤ شرط من شروط الحوار، ويعني تساوي الأطراف من حيث الاعتبار بحيث تسقط سائر الصفات و الألقاب بين المتحاورين، فالغرب يجب أن يتراجع عن كرهه الشديد و المتأصل للإسلام، وأن يعترف بالإرث الحضاري العربي الاسلامي و مدى تغذيته للحضارة الأوروبية فالحوار يتطلب أن يكون الجميع متكافئين في الانسانية أينما كانوا، وليس هناك انسان من الدرجة الأولى ، و أخرى من الدرجة الثانية بل لابد من احترام الجميع. فلا يجب أن يفرض أحد الأطراف

[1]–هنية مفتاح أحمد القماطي، أزمة الحوار الحضاري في زمن العولمة، من الموقع:

www.uop.edu.jo/download/research/members/5.pdf

رؤيته على الآخر فما يريده الآخر هو تغيير خطابنا الديني و نظم تعليمنا وثقافتنا لتتماشى مع متطلباته، وهنا لا يكون الحوار حوارا بل املاءات من الطرف القوي للطرف الأضعف[1].

يستوجب الحوار الثقافي وجود مرجعية تستند الى ضرورة احترام ما تعتنقه أطراف الحوار من أفكار، ومعتقدات مما يسهل عملية الحوار. ففي العصر الراهن أصبحنا نشعر أنه "مطلوب منا أن نستسلم و نتخلى عن كل ما عندنا من ثوابت حضارية لنفسح المجال للغير، بدليل أننا نلمس الرغبة لدى الآخر في الحديث عن تجديد الخطاب الديني والسياسي". ان قيام الحوار بين الثقافات يشترط مقدما أن يكون الجميع على اقتناع تام بمبدأ التكافؤ الحضاري، فلا أفضلية لحضارة على حضارة أخرى.

لقد أثمرت دعوة حوار الحضارات حركية ثقافية لافتة، حيث عقدت ندوات عديدة ومؤتمرات تناولت موضوع حوار الحضارات ومضامينه وآليات نجاحه ومعوقاته، وساهمت فيه منظمات إقليمية ووكالات دولية متخصصة وتمحورت جل المداخلات حول الهدف من حوار الحضارات والتي ينبغي أن تسعى إلى البحث عن المعايير والقيم المشتركة، ونبذ دواعي الخلاف ومسببات الصراع واحترام التعددية الثقافية وحقوق الإنسان وكرامته ونبذ فكرة عولمة الثقافة والحضارة الإنسانية الواحدة، وضرورة الاقرار بايجابية التنوع الثقافي كعامل إثراء للتقدم البشري والانفتاح الإنساني، وضرورة الأخذ بالتعددية الثقافية والحضارية وإنكار فكرة الحضارة الواحدة المتفوقة على ما عداها وهيمنها على بقية الحضارات الإنسانية، وتشجيع كل ما من شأنه خدمة تعارف الثقافات والحضارات واحترام قيم الآخر ودينه ومعتقداته وعدم تشويه صورته وتبادل الخبرات من أجل حل المعضلات البشرية وتنمية قدراتهم[2].

ومن بين مقومات نجاح حوار الثقافات الأورو متوسطية ما يلي[3]:

1- لا بد أن ندرك أن حوار الثقافات هو موضوع سياسي يقوم على قاعدة ثقافية تستدعي الدين بالضرورة، ومن ثم علينا أن نحسن من توظيف البعد الهوياتي الثقافي كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وكذلك أن ننهج سبيل الاصلاح والتجديد الديني، ليس بمعنى أن نتخلى عن منظومتنا

---

[1]- هنية مفتاح أحمد القماطي، المرجع السابق، ص11.

[2]- محمد شلبي، دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية، ص 339، من الموقع: www.cmiesi.ma/acmiesi/file/…/mohamed-chalabi_1

[3] – نادية محمود مصطفى، جدالات حوار/صراع الحضارات، المرجع السابق، ص 15.

الحضارية ولكن أن نقدمها في صورتها الحقيقية، وهذا يستدعي حوارا بيننا أولا كما يستدعي تحسينا لصورة الاسلام في دائرتنا قبل أن نتجه لتحسينها في الغرب.

2- إذا كان حوار الثقافات (الحضارات) لا يمكن أن يتم بمعزل عن حالة ميزان القوى، وإذا كانت حالة العلاقات الدولية تقدم لنا قطبا واحدا يتمتع بمزايا كثيرة في مجال القوة المادية، فلا أقل من أن نحاول أن نتوازن معه فكريا وقيميا.

3- يجب أن نسعى إلى إيجاد خيط ناظم يربط الجهود المبعثرة والمحاولات الجادة المتناثرة في شكل مؤسسي على مستوى الدولة الواحدة، مثلا في صورة إيجاد وحدة لحوار الحضارات في وزارة الخارجية، ثم على المستوى الاقليمي بتفعيل المنظمات.

4- يجب أن ندرك أن الحوار له مستويات متعددة كلها هامة ويمكن أن تلعب دورا لا بد أن نلتفت له.

5- تطوير مفهوم ديناميكي للحوار ما بين الثقافات من خلال التعاون بين شركاء المجتمع المدني في مجالات التربية والتعليم والثقافة والعلوم والاتصالات.

6- تعزيز التعاون الفكري وبناء القدرات في مجالات عديدة كحقوق الانسان، المواطنة، الديموقراطية، التنمية المستدامة، التعليم، مجتمع المعرفة والمعلومات وتمكين المرأة والشباب.

7- المساهمة في جعل المنطقة الأورو متوسطية منطقة للتعاون، التبادل، الحرية، الفهم المتبادل والسلام.

وفي هذا الصدد يرى البعض أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني في جنوب المتوسط **بالتشبيك** مع المجتمع المدني العالمي والانخراط في حوار يمكن أن يحد من محاولات قوى غربية استغلال التأثير على مسار حوار الحضارات نحو ما يحقق أهدافها هي، ويفرض قيمها على العالم ، بعبارة أخرى فإن تفعيل حوار الشعوب قد يكون سبيلا للالتفاف حول ما يمارسه اختلال توازن القوى من تأثيرات سلبية على الحوارات الرسمية بين الحكومات[1]

[1] – مخلوف بوكروح وآخرون، الدليل إلى الإدارة الثقافية، القاهرة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، ط2، 2009، ص 15.

- **ماهية المثاقفة:** يرى الباحثون أن المثاقفة آلية من أبرز آليات حوار الثقافات و الحضارات و العلاقات المختلفة بين الشعوب و الأمم، تلك العلاقات التي نشأت منذ أقدم العصور ، و أطلقت عليها مسميات عديدة مثل : الأخذ النقل ، المحاكاة، التقليد و التأثير و التأثر.[1]

وقد أشار عبد الرحمن بن خلدون في التراث العربي لمفهوم المثاقفة كمفهوم يتمحور في الغلبة والتبعية حيث يقول:" المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره و نحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك حركة في النفس، أن النفس تعتقد الكمال في من غلبها و انقادت إليه أما لنظرة بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من أن يقيدها ليست لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب ".[(2)]

وفي العصر الحديث، استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في الأنثروبولوجية الثقافية لأمريكا الشمالية بداية مع" Graebner" فهو أول من استعمل المفهوم سنة 1880 للدلالة على دراسة التغيرات الناتجة عن الاحتكاك بين شعبين وثقافتين مختلفتين. وقد جاء في معرض مذكرات كل من" Red Field" و" Herskovits أنها:" مجمل الظواهر الناتجة عن اتصال مباشر يتواصل بين جماعات الأفراد ذات ثقافات مختلفة مع تغيرات لاحقة في أنماط الثقافة بين الأولى والثانية أي من تجمعات إلى أخرى"[3].

وقد اقترح" Berry" أربع ميكانزمات للمثاقفة هي:[(4)]

- الاستيعاب "assimilation "ويقصد به أن الفرد يترك هويته الثقافية الذاتية لأخذ هوية ثقافية مهيمنة.
- التهميش "Marginalisation "وفيه يترك هويته الثقافية دون أخذ أو رفض الثقافة المهيمنة.
- الانفصال "Separation "وهنا يأخذ الفرد هويته الثقافية دون الأخذ بالثقافة المهيمنة.
- الاندماج "Integration " وفيه يأخذ الفرد هويته الثقافية مع الأخذ بالثقافة المهيمنة.

وانقسم رأي المفكرين حول دور المثاقفة فهناك من يرى أن للمثاقفة دور سلبي، وهي المثاقفة التي تتم بالقوة وتسمى المثاقفة المفروضة، حيث يتحرك فضاء المثاقفة في العصر الحديث في فضاء يعمل لصالح الغرب بحيث لا يخرج عن المفهوم الغربي المتمركز على ذاته، حين يجعلها تتم من جهة واحدة

[1] – مفتاح محمد عمر البكوش، المثاقفة والأيديولوجية العصرية في لقاء الحضارات، ص 6 من الموقع: www.novaexplore.com/…/6/…/5236867581400001-2pdf

[2] – قويدر بن احمد ، المثاقفة: دراسة في المفهوم والتداعيات، ص 121، من الموقع: www.arabpsynet.com/…/op/OPj14.GouiderAcculturation

[3] – قويدر بن احمد ، المرجع السابق،ص 121

[4]–نفس المرجع، ص 122.

تختزل تعايش و تلاقح ثقافات مختلفة في ثقافة أورو–أمريكية، ترى نفسها مركزا يتحاور مع ثقافات هامشية وبدائية، أي أن المثاقفة لا تحدث بين أمتين أو شعبين أو حضارتين متساويتين وانما تتمثل في علاقة غالب بمغلوب و قوي بضعيف، لذلك نجد مفهومها يعمل لصالح الغرب.[1]

وفي هذا الصدد يقول حسن حنفي:" لا يخفى في عصرنا الراهن أن الغرب يعتبر ثقافته هي نموذج الثقافات و باسم المثاقفة يتم انحسار الخصوصيات الثقافية وابتلاع ثقافة الأطراف داخل ثقافة المركز، والعمل على اختراع مفاهيم مثل التفاعل الثقافي، التدخل الحضاري، حوار الحضارات، حوار الثقافات وهي مفاهيم تنتهي إلى أن ثقافة المركز هي الثقافة المشعة على كل الثقافات القومية والتي على كل ثقافة احتذاؤها". وقد عبر "وليام جيمس" عن حضارة المركز و حضارة المحيط : ثقافة تبدع وثقافة تستهلك، ثقافة تصدر وثقافة تنقل.[2]

و يقول "عبد الرزاق داوي: "... من هنا أصبحت علاقة الشرق بالغرب والتأثيرات الثقافية المتبادلة بينهما جد ملتبسة خاصة وأن هذا الغرب تأتي منه المعارف المختلفة والتقدم العلمي وفي الوقت نفسه تأتي منه التبعية والهيمنة..." في حين يرى آخرون أن للمثاقفة دور ايجابي وهي المثاقفة التي تتم بالقبول وتسمى المثاقفة الحوارية وفي هذا يقول "نبيل راغب" ان التفاعل الثقافي الصحي والحقيقي يقوم على اقتباس أكثر العناصر ايجابية من الثقافات الأخرى ، ثم يتم تبادل الاقتباس والاستيعاب و الهضم، فتزدهر الثقافات و معها كل الكائنات والمجتمعات. فليس هناك تناقض بين المحلية والعالمية بين الأصالة والمعاصرة، فكلها قوى للدفع الحضاري.

وهناك مجموعة من التوصيات اقترحها زكي الميلاد انطلاقا من نظريته "تعارف الحضارات" تتلخص في النقاط التالية[3]:

عالم الاسلام وإن افتقد القوة الحضارية فهو يملك القوة الثقافية ومنظومة القيم ويتطلع دائما للوصول إلى الحضارة.

- أن يتم التعامل مع مشروع حوار الثقافات كفعل وليس كرد فعل.
- أن تتجه فلسفة الحوار إلى اكتشاف مجالات الاشتراك بين الثقافات.

---

[1] – مفتاح محمد عمر البكوش، المثاقفة و الأيديولوجية العصرية في لقاء الحضارات، المرجع السابق،ص 6.

[2] – نفس المرجع، ص5

[3] – هاني إدريس، حوار الحضارات من السؤال اللوي إلى السؤال الكيفي، مناقشة لأوراق ندوة: "كيف ندخل سنة حوار الحضارات"، دمشق، 22–2000/11/23، من الموقع: www.kalima.net

- أن يتجاوز مفهوم الحوار مسألة الخطاب مع الآخر إلى مسألة الخطاب مع الذات.
- يتعين أن يتحول مشروع حوار الحضارات من ردهة التاريخ إلى أن يكون رؤية مستقبلية.
- ألا يقتصر حوار الحضارات على الجبهتين الاسلام والغرب أو حضارات المتوسط، بل لا بد من استحضار الرؤى الحضارية الأخرى.
- محاولة نقل الحوار الثقافي في البحر الأبيض المتوسط من الحوار بين الوزارات إلى الحوار بين الشعوب.

2- الحفاظ على الهوية الوطنية آلية لبناء الأمن الهوياتي في المتوسط:

إن نجاحنا في الحفاظ على هويتنا الوطنية وثقافتنا العربية الاسلامية والدفاع عن خصوصياتنا ليس فقط بنقدنا للعولمة وإنما هو مشروط بمدى عمق الانخراط الواعي في عصر العلم والتكنولوجيا، والوسيلة في كل ذلك هي اعتماد الامكانيات التي توفرها العولمة نفسها، فمواجهة العولمة لا يكون عن طريق تأكيد الهوية وترسيخها والتشبث بها، ولا يتأتى أيضا عن طريق الانغلاق وقفل الأبواب لأن هذا دليل ضعفنا، لذلك لابد من الحفاظ على هويتنا وثقافاتنا وعاداتنا مع الاستفادة من الطفرة العلمية الناتجة عن العولمة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال بعض الوسائل التي تعين على مواجهة تحديات العولمة منها[1]:

- صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإعادة النظر فى المناهج الدراسية والجامعية على نحو يهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية فى الشخصية العربية جزائرية لمواجهة تحولات عالم اليوم.
- الانفتاح على الثقافات الأخرى في حدود التبادل والتوازن الثقافي على أساس الحوار دون نفي ثقافة الآخر.
- التعبئة والاستعداد الكامل المبني على أسلوب المواجهة المبني على الاعتقاد والايمان وعلى الحضارة والرصيد العلمي والتاريخ للنهوض بالهوية الثقافية.
- ضرورة خلق إعلام ناضج يبني الانسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلا في حوار الثقافات، ومصونا ضد أخطار العولمة ومحافظا على هوية الأمة وقيمها، وجلب التكنولوجيا واستخدامها في أغراض من شأنها حفظ الهوية الثقافية دون المساس سلبا بخصوصية هذه الهوية.

[1] – محمد غربي، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، المرجع السابق، ص 35.

- التعرف على العولمة الثقافية والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة ايجابياتها وسلبياتها برؤية منفتحة غايتها البحث والدراسة العلمية، وفي نفس الوقت نعرف تلك الثقافات العالمية بما لنا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريقة.
- الاتجاه الى تحديد ثقافتنا واغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الثقافي الذي يمارسه المالكون للعلم والتكنولوجيا وهذا لا يقل عن حاجتنا الى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتكنولوجيا، فنحن في حاجة الى التحديث، اي الى الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مساهمين، ولكننا في الوقت نفسه في حاجة الى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا وخصوصياتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتكنولوجيا.
- ترقية كل عنصر من عناصر الهوية الوطنية، لتحقيق التنمية الوطنية الثقافية وترسيخ الانسجام الاجتماعي وتطوير الروح الوطنية عند الفرد.
- فهم ذواتنا من الداخل ومعرفة قيمنا وماذا نريد منها وهل نستطيع من خلالها تحقيق ما نطمح إليه وفق منظومة قيمنا العربية الاسلامية، فقد نوافق على بعض القيم التي جاءت بها الحداثة لأنها تزيد من تطورنا وتخرجنا من دائرة التخلف، ونرفض بعضها لأنها تتناقض وخصوصياتنا العربية الاسلامية، ومن ثم توعية الأفراد بخطورة الثقافة الغربية المعولمة باعتبارها مسخا واستعمارا ثقافيا يفرغ الهوية من أصلها.
- الوقوف على أهمية الدور الي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس ودعم الخصوصية الثقافية لكل شعب في نفوس النشء وعقولهم، وذلك من خلال تطوير المناهج التربوية والدينية .

3- إدارة الهجرة آلية من آليات بناء الأمن الهوياتي في المتوسط:

تعتبر الهجرة وانتقال المهاجرين من جنوب المتوسط إلى شماله القضية الرئيسية التي تثير اهتمام الاتحاد الأوروبي، فهي معضلة لها تداعياتها على الصعيدين الأمني والسياسي علاوة على أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

تشكل الهجرة من جنوب المتوسط إلى الى الشمال حسب الكاتب محمد عابد الجابري خطرا على أمن دول المركز إذ تهدد هويتها الحضارية، فالهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية الحضارية الإسلامية لأسباب ترجع إلى الجوار الجغرافي والتنافس التاريخي واختلاف نظام القيم، حيث يقول باري

بوزان: "إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الإجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل ولاسيما بين الغرب والإسلام[1].

وبعيدا عن تقييم الغرب لظاهرة الهجرة الذي لا زال رهينة العداء والخوف من كل ما هو مسلم، تجدر الاشارة إلى أن مسألة الهجرة باتت تنطوي على تحديات أمنية هوياتية يلخصها المشهد التالي:

- المساس بأمن الأفراد، الجماعات والدول سواء كانت وافدة منها أو مستقبلة لها، ثم تهديد مستوى العلاقات بين الطرفين.
- تصعيد النزاع من الأبعاد المحلية إلى العالمية، من حرب أهلية إلى نزاع دولي، ويزداد الأمر تعقيدا بوجود متغيرات الإثنية، الدين والفروقات بشكل عام التي يصل التصادم معها إلى نقطة اللارجوع، مما يعقد مسألة ادارتها أو حسمها.
- تساهم التدفقات الهجرية في تسهيل حركة الارهاب والجريمة المنظمة، نظرا لقدرة تلك الشبكات على اختراق واستغلال هذه الفئات لتحولها إلى حاضنة مجتمعية تدعم نشاطها وتزكي، وما تخشاه دول الملجأ دوما هو التنافس حول تقاسم المنافع بين المهاجرين والسكان المحليين.
- رفض التعددية وعدم احترام خصوصيات الآخر، حيث كان الغرب وما زال ينظر إلى ذاته على أنه مركز العالم وأعلى حضارة إنسانية فيه، ومن ثم فهو ينظر نظرة استعلاء إلى ما سواه من الحضارات والثقافات، مثلا الباحثة الفرنسية "صوفي بيسيس" في كتابها "الغرب والآخرين" ترى أن الحضارة الغربية تشكلت فقط من مرجعية يونانية رومانية منكرة دور المصادر الشرقية أو غير المسيحية في تطور الحضارة الغربية.

كل هذا من شأنه أن يهدد الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي أمام تشبث المهاجرين بهويتهم وعدم القابلية للادماج في المجتمع الجدد، وقد تجد تنظيمات الارهاب الدولي وعصابات الجريمة العابرة للأوطان في هذا مرتعا خصبا للنمو والتكاثر[2].

فبالرغم من كل الاجراءات الأمنية المنتهجة للتقليل من الهجرة خاصة الغير الشرعية بقيت الهجرة مستمرة، حيث يقول الباحث "ستيفن آلشر" من معهد دراسات الهجرة المقارنة: "أن الاجراءات الأمنية لن

---

[1] – محمد عابد الجابري، "حوار الحضارات... أية مصداقية في عالم يحكمه صراع المصالح"، من الوقع: www.aljabery.net

[2]– جميلة علاق، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد العاشر، ص 110.

تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها"، فمثلا تشديد الرقابة على مضيق جبل طارق جعل المهاجرين يبحثون عن طرق أخرى وعن أساليب أخرى، (كالطريق شرقي الأندلس جنوب اسبانيا ويعتبر طريق صعب بالإضافة إلى سوء حالة المراكب المستخدمة وهو ما يؤدي إلى تعرضهم للمخاطر والتهديدات)، وبالتالي هذه الاجراءات الأمنية لا تقدم حلا بقدر ما تؤثر سلبا على الأمن الإنساني للمهاجرين غير الشرعيين ما يعني فشل الأمننة أو عدم فاعلية معالجة الهجرة أمنيا[1].

وبما أن آلية الأمننة أثبتت قصورها في إدارة الهجرة وهو ما استوجب نزع الأمننة والتعامل مع الظاهرة بمقاربة أكثر شمولا، حيث انتقد "وول ويفر" صياغة القضايا من الناحية الأمنية والتكلم عنها عبر تأطيرها أمنيا، فبالنسبة له الأمننة يجب أن ينظر إليها عل أنها شيء سلبي كفشل في التعامل مع قضايا السياسة الدنيا ولهذا وجب تبني استراتيجية نزع الأمننة بحيث تخرج القضايا المؤمننة من الناحية الاستثنائية الاستعجالية إلى الحالة العادية وذلك من خلال ثلاث خيارات:

1- عدم الخوض في القضايا بطرق أمنية.

2- بمجرد أمننة القضية الأفضل هو ابقاء الردود في الأشكال التي لا تولد معضلات أمنية.

3- تحريك القضايا الأمنية إلى الوراء نحو السياسة العادية، أي اعتبار الهجرة قضية عادية لا تشكل أي تهديد أمني على المجتمع أو الدول حيث يقول "وول ويفر": "إن نزع الأمننة سيكون أكثر فاعلية من أمننة المشاكل[2].

فالدول الأوروبية التي كانت تتبنى مبادئ حقوق الانسان وتدعو إلى ضرورة تكريسها واقعيا تغفل عن حقوق المهاجرين غير الشرعيين، فالمشكلة التي تطرحها الهجرة غير الشرعية في الأساس لا تكمن في نتائجها ومن ثم مواجهة آثارها بقدر ما تكمن في معرفة أسبابها ومن ثم تبني مقاربة شاملة لمعالجة هذه الأسباب، فالهجرة غير الشرعية هي نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد الأم، لذلك فالمهاجري غير الشرعيين يلجؤون إليها كحتمية وليس كخيار، كهدف ووسيلة لتحسين ظروفهم وتحقيق أمنهم الانساني حتى وإن انطوت على العديد من المخاطر (كتعرضهم للغرق، أو جماعات الاتجار بالبشر، السجن، محاولات الترحيل والطرد من دول الاستقبال.." ومن هنا لا بد من تبني آلية جديدة أكثر فاعلية وهي آلية الأمن الانساني لمعالجة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين "أنسنة الهجرة غير الشرعية"[3].

---

[1]- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير شرعية، المرجع السابق، ص131.

[2]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص32.

[3] - خديجة بتقة، المرجع السابق، ص134.

بما أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية من الجنوب نحو الشمال هي تباين مستويات التنمية بين هذين الطرفين، فإن المعالجة الحقيقية لهذه الظاهرة لا بد أن توضع في إطارها الشامل قبل أن تعالج كمشكلة أمنية، وذلك من خلال العمل على التخفيض من نسبة الفقر والبطالة بخلق فرص العمل ورفع المستوى العلمي وتحسين نمط الحياة بتحقيق التنمية وإرساء الأمن والاستقرار وذلك بالتعاون بين دول الارسال، دول العبور ودول الاستقبال.

ومن هنا انطلق مفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة (الذي ربط بين الأمن الانساني والتنمية البشرية) في محاولة لوضع الأطر اللازمة والآليات التنفيذية لتصحيح هذا الوضع المتسم بالاضطراب، فتراجع مؤشرات الأمن الانساني في دول الجنوب أي الدول المصدرة للهجرة يعد دافعا رئيسيا ومسببا قويا للهجرة عير الشرعية، وعليه فإن العمل على تطوير آليات ومرتكزات الأمن الإنساني من شأنه أن يقلل من وتيرة الهجرة خاصة الغير شرعية.

إن الوصول إلى تبني مقاربة تنموية إنسانية لمعالجة الهجرة أصبح ضرورة حتمية من خلال النظر إلى الهجرة كأزمة إنسانية، اجتماعية أو اقتصادية والنظر إلى المهاجر كأداة للتطور والتنمية وليس كعامل للضغط وتهديد الأمن[1].

إن الإشكالية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية لا تكمن في نتائجها ومن ثم مواجهة آثارها بقدر ما تكمن في معرفة أسبابها ومن ثم تبني مقاربة شاملة لمعالجة هذه الأسباب، وبالتالي يمكن القول أن تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في جنوب المتوسط يعد دافعا رئيسيا ومسببا قويا للهجرة غير الشرعية على اعتبار أن التفاوت الاجتماعي وقلة فرص العمل وضعف مستوى المعيشة في هذه الدول يدفع بالتأكيد إلى الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة، وعليه فإن العمل على تطوير آليات ومرتكزات الأمن الإنساني يقلل من وتيرة الهجرة غير الشرعية. فمعالجة الهجرة غير الشرعية ليس باعتماد الآليات الأمنية بتشديد الرقابة على الحدود ومراقبة حركة تنقل الأفراد وإنما بتظافر الجهود وتشارك الفواعل من أجل احداث إصلاحات جذرية تنموية وفع مؤشرات الأمن الإنساني في الدول المصدرة للهجرة وتوفير شروط الاستقرار التي تشجع على البقاء في الموطن الأصلي وبالتالي فإن إيجاد حل فعال سيكون عبر تبني استراتيجية نزع الأمننة من خلال اخراج الهجرة –التي تم أمننتها– من الحالة الاستثنائية إلى الحالة العادية وتبني مقاربة الأنسنة من خلال تفعيل آليات الأمن الإنساني وترقية التنمية الإنسانية.

[1]– خديجة عرفة، أمننة الهجرة غير شرعية، ص، 193

4- تعزيز الادماج ومكافحة التطرف كآلية لبناء الأمن الهوياتي:

يعتبر التطرف من أكبر العقبات التي تواجه العلاقات الأورو متوسطية وهناك عدة مقولات سياسية وإعلامية تعتبر التطرف الفكري والديني هو خاصية تتميز بها معظم الدول العربية الإسلامية، كما تعتبره نتاج أوضاع ثقافية، سياسية، واقتصادية واجتماعية...

يؤدي التطرف الفكري إلى تنامي ظواهر خطيرة ولعل أخطرها الإرهاب، حيث أصبحت المنطقة المتوسطية من أكثر الأقاليم تأثرا بالعنف وهو ما يؤثر على العلاقات الأورو متوسطية، وبالتالي فالإرهاب والتطرف يهددان أوروبا وجيرانها على السواء، حيث شهدت الكثير من الدول الأوروبية نموا وتزايدا للأقلية المسلمة نتيجة لتزايد عدد المهاجرين المسلمين خاصة في العقود الأخيرة، وكثير من الرؤى الأوروبية تفترض أن الأغلبية المسلمة في أوروبا ليس لهم علاقة بالراديكالية ولكن رغم ذلك فان التفجيرات التي حدثت في مدريد و لندن وباريس أدت إلى طرح سؤال حول: "إلى أي مدى تستطيع الدول الأوروبية دمج المسلمين في المجتمع الأوروبي"[1]؟

وقد أشار استطلاع للرأي نشرته صحيفة لوموند الفرنسية عدد 31 نوفمبر 1989: "أن 50 % من الفرنسيين يخشون الاسلام، وفي نوفمبر 1985، أثار عنوان أحد أعداد مجلة الفيغارو ضجة كبيرة اذ عنونت: " هل سنبقى فرنسيين بعد ثلاثين عاما"؟ أما مجلة حدث الخميس عدد 4 جانفي 1990 فقد عنونت: " هل علينا أن نخشى الاسلام"؟ كل هذا يظهر الصورة السلبية المزروعة عن الاسلام في كل البلدان الأوروبية[2].

تتعامل أوروبا مع مشكلة التطرف الإسلامي كظاهرة عنيفة تؤدي إلى إرهاب خارجي وكذا إلى خطر محلي يهدد نسيجها الداخلي واستقرارها (تفجيرات باريس، بروكسل...) فاستيلاء هذه الجماعات على الحكم يؤثر حتما على هذه الدول.

ويرى الإتحاد الأوروبي أهمية مكافحة الإرهاب وعدم تبريره تحت أي مسمى وبأي سبب، بينما ترى دول جنوب المتوسط أنه مع إقرارها بخطورة الإرهاب وأهمية محاربته، إلا أنه يجب عدم مساواة الدفاع عن الأراضي المحتلة بالإرهاب وبذلك يجب استثناء مقاومة الإحتلال من توصيف الإرهاب.

---

[1] - repport fer congress , Muslime in Europe :PromotingIntegration and CounteringExtremism , www.crs.gov

[2] – ميشال كابرون، أوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي الافريقي، ترجمة أديب نعمة، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ديسمبر 1992، ص 181.

فمن بين الموضوعات التي ينشأ فيها التوتر بين الثقافتين الغربية في الشمال والإسلامية في الجنوب ما يلي:

- ربط الإسلام بالإرهاب وعدم الاعتراف بالآخر، والحقيقة أن هذه الصورة مشوهة فالإسلام دين التحرر من القهر والعدوان.
- اعتبار الاسلام دين التعصب والتشدد ورفض الحوار والتصلب للرأي، وهذا خطأ فلا يوجد كتاب سماوي حاور المخالفين مثل القرآن الكريم.
- لقد عمم الغرب ما أسماه بالأصولية على الثقافة الإسلامية كلها، وتعني الأصولية رفض الجديد والتمسك بالقديم أي رفض الحداثة.
- اعتبار الإسلام حضارة دينية تنتمي إلى العصور الوسطى في حين أن الغرب هو صاحب الحضارة العلمية ومؤسسها.

ولقد رصد المفكر "محمد عابد الجابري" آليات العقل الأوروبي في صنع صورة الإسلام من خلال التركيز على آليتين هما:

أ- أن العقل الأوروبي لا يعرف الإثبات إلا من خلال النفي، وبالتالي بتعرف على الأنا عبر الآخر، فالغرب بعد انهيار خصمه الشيوعي احتاج للاسلام في تحديد هويته ذاتها ويتعلق الأمر بإسلام يصنعه وفق حاجياته وهواجسه .

ب- أن العقل الأوروبي لم يعد يرى المستقبل من وجهة نظر مستقبلية، بل من خلال آلية صنع السيناريوهات واستعراض الإمكانيات المحتملة، ومن ثم فإن حاجته العميقة إلى العدو استدعت المراهنة على الخيار الأقرب "الصراع مع الإسلام".

لذلك يسعى الإتحاد الأوروبي للعمل مع شركائه جنوب المتوسط إلى مكافحة الإرهاب والحد من التطرف وذلك من خلال: دعم العدالة الجنائية، مواجهة تمويل الإرهاب، مكافحة تبييض الأموال وإشراك المجتمع المدني للحد من التطرف لاسيما المنظمات الشبابية، وفي السنوات الأخيرة ضاعفت الحكومات الأوروبية جهودها لدمج المسلمين، ومن بين هذه الجهود: وضع قوانين جديدة للمواطنة، ترقية الحوار مع المنظمات الإسلامية، تأهيل أئمة أكثر دراية بالثقافة والتقاليد الأوروبية، تحسين المستوى التعليمي والاقتصادي للمسلمين، محاربة العنصرية و التمييز.

الفصل الثالث:
عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيـــــد:

بعد تنـاولنا الجـانب النـظري لمـوضوع بحثـنا بالتفصيـل، سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل البيانات التي قمنا بجمعها عن طريق استبانة الكترونية وذلك من أجل اختبار الفرضيات المطروحة في الدراسة.

المبحث الأول: مدخل عـــــام

- **المطلب الأول: جدول رقم (1) يبيـن المستـــوى التعليـــــمي لأفـــراد العيـــــنة**

الخيـــارات / المتغيـــرات	التكـرار	النسبـة المئـوية
أستـاذ جـامعي	13	40.62
طالب دكتـوراه	16	50
خيـــار آخـــر	03	9.37
المجمـــوع	32	100

تبين أرقام الجدول أعلاه والخاص بالمستوى التعليمي لأفراد العينة أن نسبة 50 بالمئة منهم طلبة دكتوراه و 40.62 بالمئة هم أساتذة جامعيين، في حين أن نسبة 9.37 بالمئة من أفراد العينة يختلف مستواهم التعليمي من شخص لآخر.

وترجع هذه نتائج إلى أن الاستبيان كان موجه للأوساط الأكاديمية.

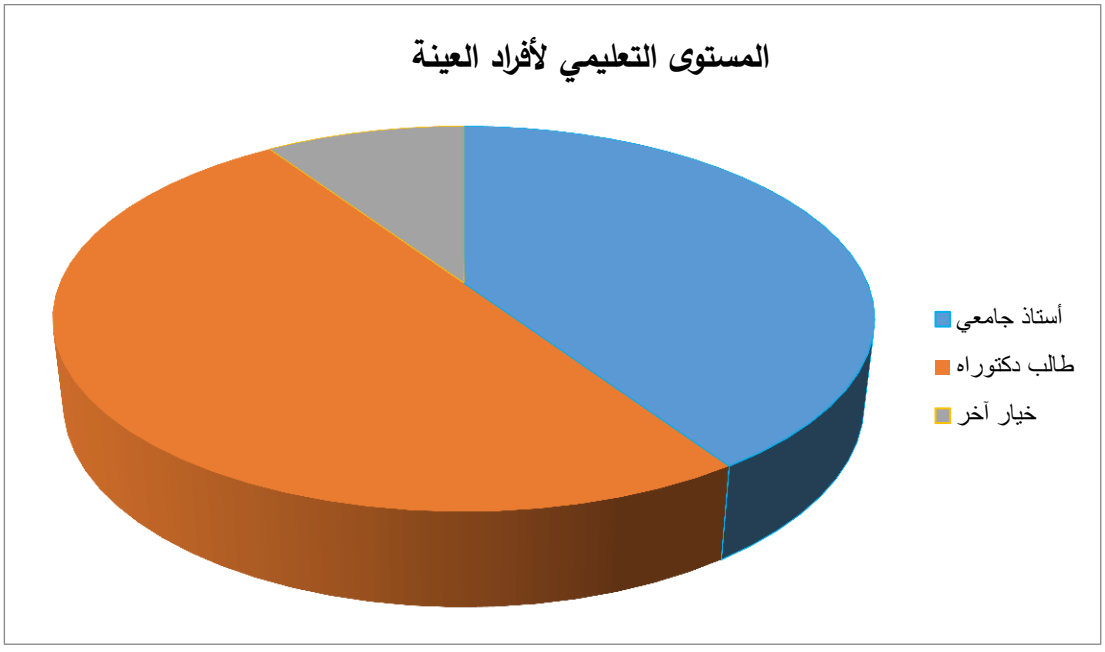

- **المطلب الثاني: جدول رقم (2) يبيـــن التخصص الدقيـــق لأفـــراد العيـــنة**

الخيـارات المتغيـرات	التكـرار	النسبـة المئـوية
علـوم سيـاسية وعلاقـات دوليـة	20	62.5
تخصـص آخـــر	12	37.5
المجمـــوع	32	100

تشير أرقام الجدول الخاص بالتخصص الدقيق لأفراد العينة أن نسبة 62.5 من أفراد العينة تخصصهم هو العلوم السياسية والعلاقات الدولية في حين أن باقي أفراد العينة والذي تمثل نسبتهم 37.5 بالمئة تخصصاتهم مختلفة.

وترجع هذه النسب إلى طبيعة الموضوع والمرتبط بالعلاقات الدولية.

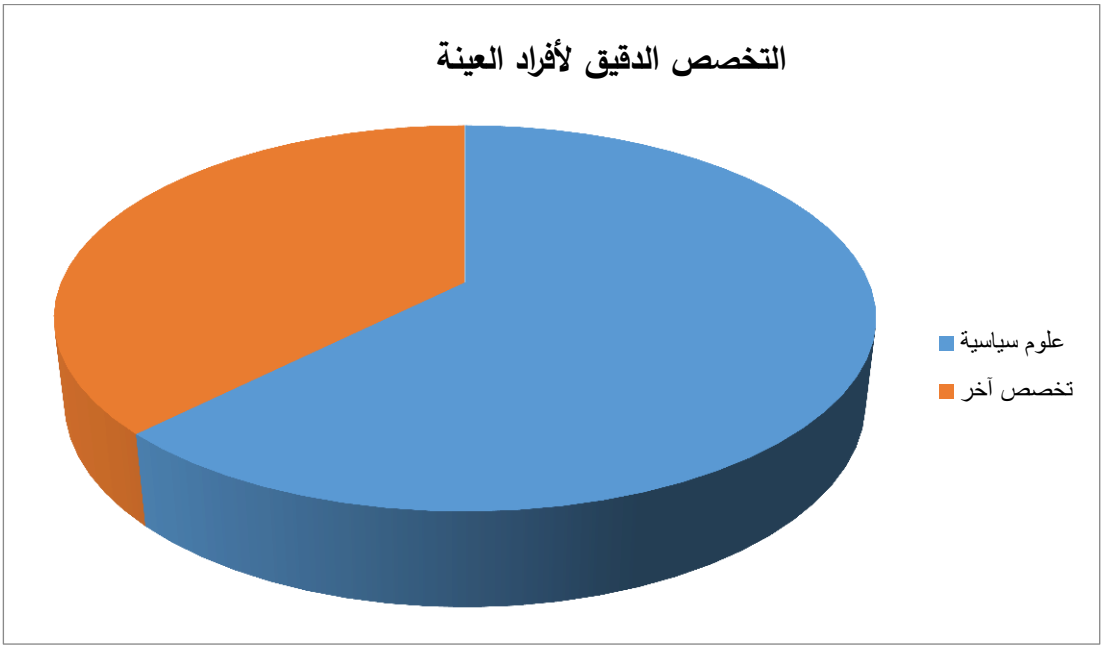

- **المطلب الثالث: جدول رقم (3) يـوضح أسبقية تقديـم مداخلـة في مـوضوع الأمن الهويـاتي في المنطقـة المتـوسطيـة من طـرف أفـراد العينـة**

الخيـارات المتغيـرات	التكـرار	النسبـة المئـوية
نعـــم	04	12.5
لا	28	87.5
المجمـــوع	32	100

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه والخاص بأسبقية تقديم مداخلة في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية من طرف أفراد العينة أن نسبة 87.5% لم يسبق لهم أن قدموا مداخلة حول موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية، في حين أن نسبة 12.5 بالمئة قد قدموا مداخلات في هذا الموضوع.

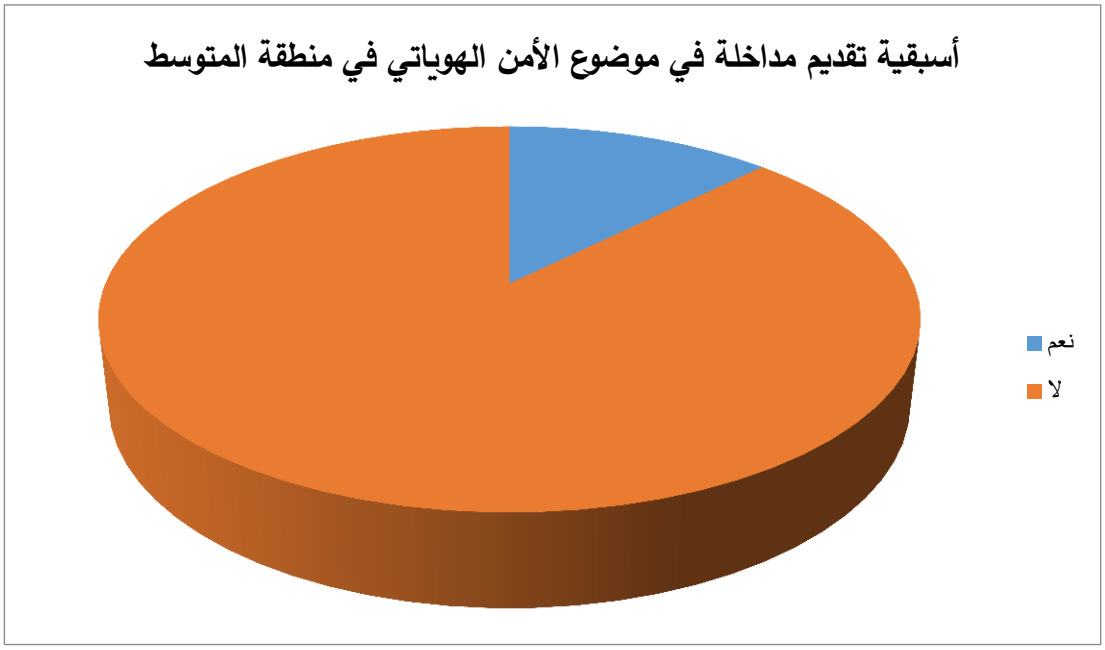

- **المطلب الرابع: جدول رقم (4) يوضح أسبقية نشر مقال محكم في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية من طرف أفراد العينة**

الخيارات / المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	04	12.5
لا	28	87.5
المجموع	32	100

يشير الجدول المتعلق بأسبقية نشر مقال محكم في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية من طرف أفراد العينة إلى أن نسبة 87.5 لم ينشروا مقالات محكمة في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية، أما من قاموا بالنشر فتمثل نسبتهم 12.5 بالمئة من أفراد العينة.

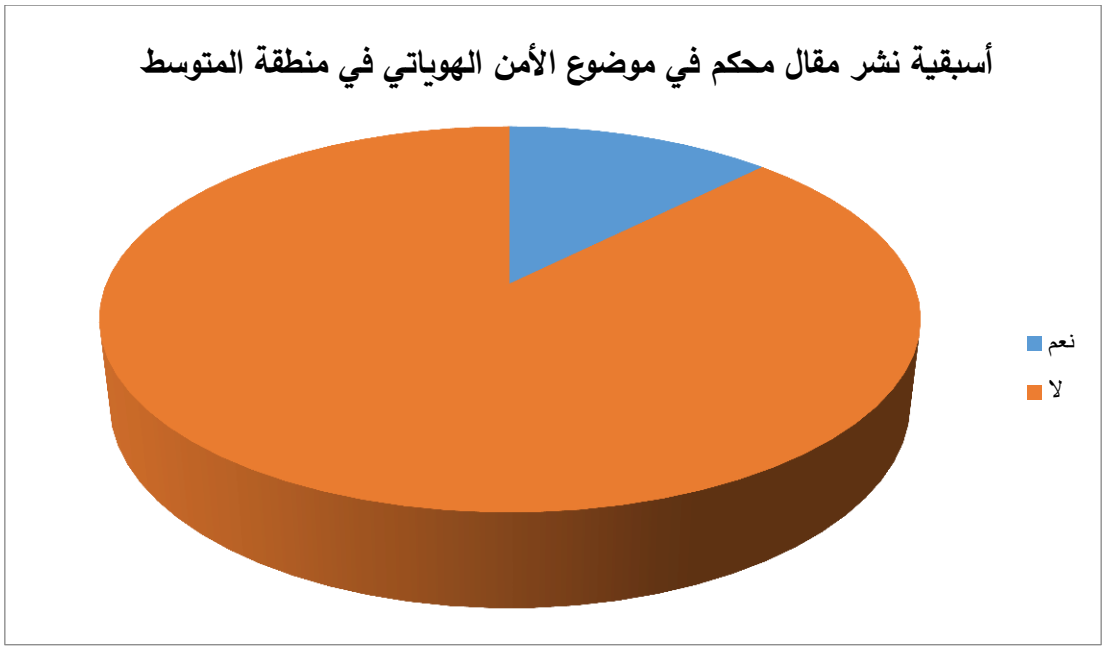

- **المطلب الخامس: جدول رقم (5) يبين –بنـــاء على المراجعـات السابقة لأفراد العينة ودراساتهم وقراءاتهم ومعايناتهم– مدى استشعارهم وجـود مخاطر محدقة بالأمن الهوياتي الوطني.**

الخيـــارات / المتغيـــرات	التكـــرار	النسبـــة المئـــوية
نعـــم تهديـــدات وجـــودية	20	62.5
نعـــم تهديـــدات معتبـــرة	07	21.87
لا أستشعـــر وجـــود تهديـــدات	05	15.62
خيـــار آخـــر	00	00
المجمـــوع	32	100

يبين الجدول أعلاه و–بنـاء على المراجعـات السابقة لأفراد العينة ودراساتهم وقراءاتهم ومعايناتهم– مدى استشعارهم وجود مخاطر محدقة بالأمن الهوياتي الوطني، حيث ترى مانسبته 62.5 بالمئة من أفراد العينة أن هناك تهديدات وجودية محدقة بالأمن الهوياتي الوطني في حين أن نسبة 21.87 بالمئة ترى أن هذه التهديدات معتبرة، ولم يجب أي فرد من أفراد العينة على خيار بأنه لايستشعر وجود تهديدات للأمن الهوياتي ولم يقترح أي فرد خيارات أخرى وذلك بنسبة 00 بالمئة.

ومن الملاحظ من خلال النتائج الجزئية للجدول فإن هناك اختلافا في إجابات المبحوثين حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة (62.5 بالمئة) أن التهديات المحدقة بالأمن الهوياتي هي تهديدات

وجودية، وترجع هذه النسبة إلى أن الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية مهدد بتهديدات أمنية جديدة لا تماثلية، فالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، شكل تحديا وتهديدا وجوديا للمجتمع الدولي وجب محاربته باعتباره مصدر قلق وتخوف خاصة بالنسبة للجانب الأوروبي أمام عجز أنظمة دول الضفة الجنوبية للمتوسط عن ضمان أمنها الداخلي، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الأوروبي من خلال نقل حالة اللا استقرار الداخلي إلى دول الضفة الشمالية للمتوسط، بالاضافة إلى أن هذه التنظيمات الارهابية تستهدف الهوية الوطنية والسلام الاجتماعي بتصاعد ظاهرة الاسلاموفوبيا ومحاولة بلورة أطروحة صدام الحضارت على أرض الواقع وتصوير العالم الاسلامي بكل مكوناته كتهديد للعالم الغربي، وكذلك الهجرة غير الشرعية التي تعتبر ظاهرة عابرة للأقاليم، تشكل تهديدا وجوديا قادما من الجنوب نحو الشمال، وخاصة بعد أن تمت أمننة الهجرة باعتبارها رهانا أمنيا عبر خطاب اجتماعي سياسي وأصبح المهاجر يشكل تهديدا للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، وتعود مسألة تهديد الهجرة للأمن الى أطروحة هنتنغتون المتعلقة بصدام الحضارات بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت العلاقة بين شمال المتوسط وجنوبه على اتصال وثيق بمسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، واعتبار أن الهجرة غير الشرعية والتي مصدرها الأطراف من مهددات الأمن الاجتماعي لدول المركز، لأنها تهدد الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات.

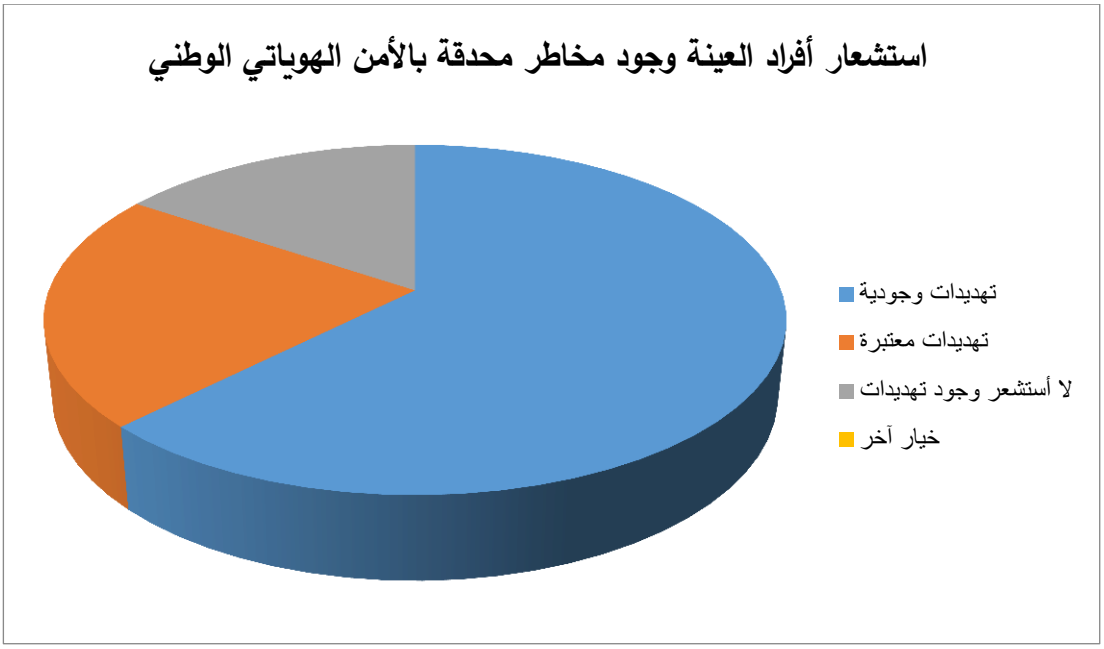

- **المطلب السادس: جدول رقم (6) يبين مدى مساهمة اتفاقيات التكامل و أو الشراكة والتعاون ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي وبين ضفتي المتوسط في تعزيـز التهديـدات الهوياتيـة حسب أفـــــراد العينــة**

الخيـــارات / المتغيـــرات	التكـــــرار	النسبـــة المئـوية
نعـــم إلى حـــد بعيـــد	12	37.5
نسبيـــــا	17	53.12
لا	03	09.37
المجمـــوع	32	100

يبين الجدول أعلاه والخاص بمدى مساهمة اتفاقيات التكامل و أو الشراكة والتعاون ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي وبين ضفتي المتوسط في تعزيـز التهديـدات الهوياتيـة أن نسبة 53.12 بالمئة من أفراد العينة ترى أن مساهمة هذه الاتفاقيات في تعزيز التهديدات الهوياتية بين ضفتي المتوسط هي مساهمة نسبية في حين أن نسبة 37.5 ترى أنها ساهمت في ذلك إلى حد بعيد، أما ما نسبته 9.37 بالمئة ترى أن هذه الاتفاقات لم تساهم في تعزيز التهديدات الهوياتية.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها إلى أن اتفاقيات التكامل والشراكة في العلاقات الأورومتوسطية تعد من أهم الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والحضارية بالنسبة لأوربا والتي تتبعها اتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط، هذه الأخيرة التي اضحت بؤرة للاستقطاب الدولي في ظل غياب أي مشروع تنموي، حيث افتقرت الدول العربية المشاركة في اطار هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى رؤى واستراتيجيات واضحة، ولم تكن مشاركتها مبنية على أسس ومنطلقات محددة، فالانحصار الجيوسياسي والانكشاف الأمني وكذلك الواقع السياسي والاقتصادي الهش للدول العربية كل ذلك فرض نفسه في الأخير على هذه الدول لتقبل بهذه الشراكة غير متكافئة والمشروطة والهدف من ذلك استمرار التبعية وتحقيق الانتصار للحضارة الغربية الأوروبية.

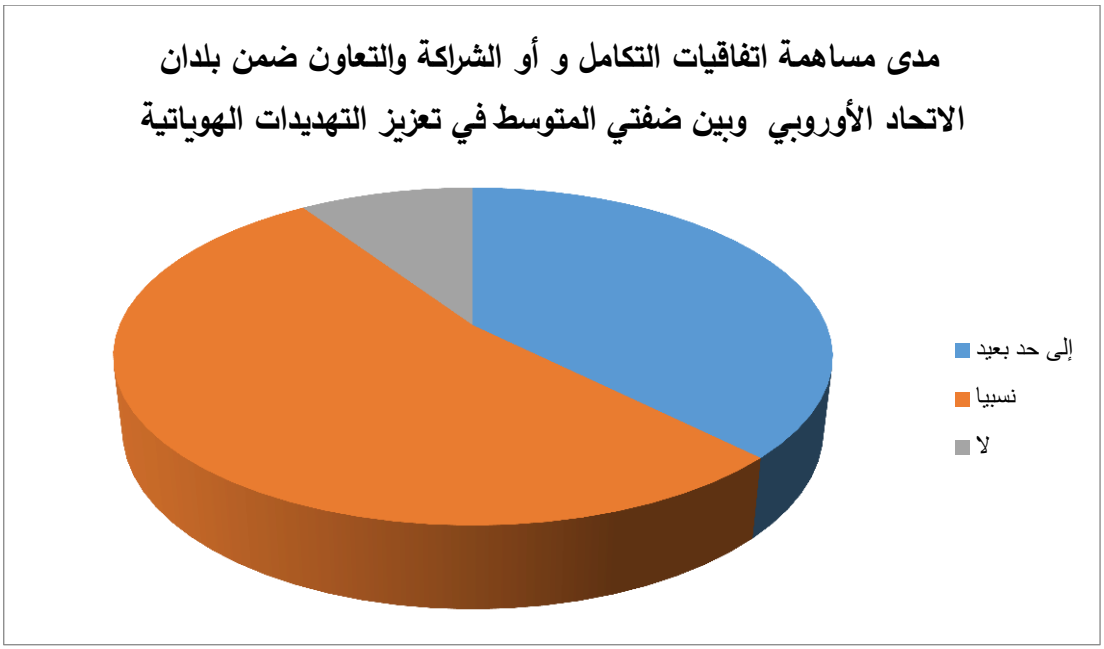

المبحث الثاني: مصـــادر تهديـــد الأمـــن الهويـــاتي المتـــوسطي:

- **المطلب الأول: جدول رقم (7) يوضح كيفيـــة تقييـــم تأثير المـــوقع الجيـــوبوليتيكي للمتـــوسط كمصـــدر من مصـــادر التهديد للأمن الهويـــاتي المتـــوسطي حسب أفـــراد العينـــة**

الخيـــارات / المتغيـــرات	التكـــرار	النسبـــة المئـــوية
كبير جـدا	7	21.87
كبيـــــر	14	43.75
متـــــوسط	08	25
ضعيـــف	03	9.37
ضعيف جـدا	00	00
المجمـــــوع	32	100

تبين أرقام الجدول كيفيـة تقييـم تأثير المـوقع الجيـوبوليتيكي للمتـوسط كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة، حيث أشارت النتائج إلى أن 43.75 بالمئة ترى أن تأثير الموقع الجيوبوليتيكي للمتوسط على الأمن الهوياتي المتوسطي كبير، و25 بالمئة من أفراد العينة يرون أن التأثير متوسط، في حن أن 21.87 بالمئة ترى أن التأثير كبير جدا، و9.37 بالمئة يرون أن

هذا التأثير ضعيف، في حين لم يجب أي فرد من أفراد العينة على خيار التأثير ضعيف جدا بنسبة 00 بالمئة.

وترجع هذه النسب والنتائج إلى الأهمية البالغة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كرقعة جيوسياسية وذلك نظرا لموقعها ومقوماتها الاقتصادية والحضارية ودورها التاريخي في أبرز التحولات العالمية، حيث تعد منطقة حوض المتوسط احدى المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، ليس فقط لتوسطها ثلاث قارات ولكن بالأساس لكونها معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط قادما من الخليج لأوربا وأمريكا الشمالية وهو بالغ الأهمية والحيوية للتجارة العالمية، ويجمع خبراء الأمن على وجود المعضلات الأمنية وتنامي التهديدات اللاتماثلية في حوض المتوسط باعتبارها منطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب يعاني الفقر وغياب التنمية مما خلق حالة من اللا استقرار واللا أمن، فهذه التهديدات الأمنية الجديدة شكلت تحولا كبيرا على المنطقة المتوسطية نظرا لما أفرزته من مخاطر أمنية ذات طبيعة معقدة ومتشابكة وبأنماط جديدة .

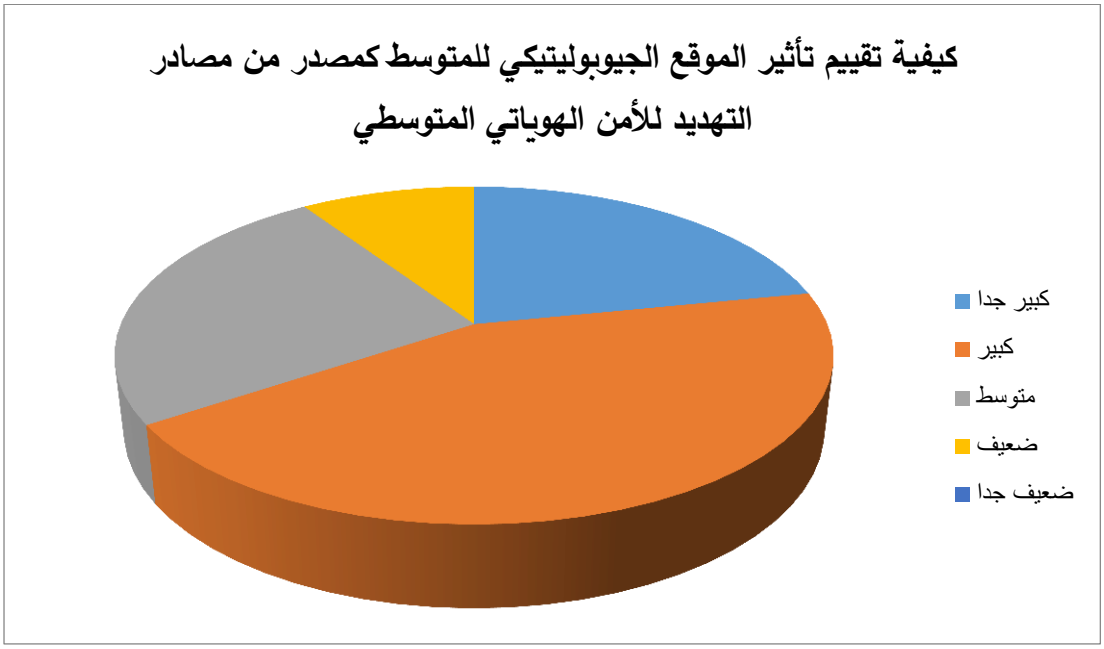

- **المطلب الثاني: جدول رقم (8) يوضح كيفية تقييم تأثيرات الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا		16	50

كبيـــــــــر	09	28.12
متـــــوسط	05	15.62
ضعيـــــف	02	6.25
ضعيـــف جـــدا	00	00
المجمـــــوع	32	100

تبين أرقام الجدول أعلاه كيفيـة تقييـم تأثيرات الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة، حيث أشارت النتائج أن نسبة 50 بالمئة يرون أن هذا التأثير كبير جدا، فيما يرى مانسبته 28.12 بالمئة أن التأثير كبير، أما 15.62 بالمئة تراه تأثيرا متوسطا، و6.25 بالمئة تراه تأثيرا ضعيفا، ولم يجب أي فرد من أفراد العينة على أن التأثير ضعيف جدا.

وترجع إجابات المبحوثين إلى وعيهم بالتهديد الذي يشكله الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة على الأمن الهوياتي، حيث يجد الفرد نفسه بين هوية وثقافة أصلية يسعى للحفاظ عليها وأخرى وافدة قد تعزله أو تهيمن عليه نتيجة تداخل المحلي بالكوني، فقد ساهم تطور العلم والتقنية واندماجهما بالثقافة في تعميق الهوة بين عناصر الهوية خاصة على ضوء التغيرات السريعة التي يشهدها العالم المعاصر، لذلك لابد من الحفاظ على هويتنا الوطنية وارساء دعائمها كونها تمثل الحصانة الواقية لنا من كل محاولات الاستلاب وطمس الهوية الوطنية بإضفاءالطابع الغربي ليحل محل هويتنا العربية الاسلامية، واكتساح خصوصيتنا الثقافية خاصة مع تنامي انتشار مواقع الشبكات الاجتماعية وتنوع مضامينها ودورها في نمو العلاقات الاجتماعية العابرة للقوميات، حيث يرى البعض في هذه العلاقات الجديدة المزيد من الحرية والحوار المتبادل وفتح المجال أمام تبادل الأفكار والخروج من قيد الحكومات، في حين يراها البعض الآخر وسيلة لاستيلاب الأفراد من مجتمعاتهم ليصبحوا أقل ارتباطا بقومياتهم مما يثير القلق حول مستقبل الانتماء إلى هويتهم الواقعية، فالعولمة في بعدها الثقافي تؤدي إلى نوع من التصادم بين الثقافات المحلية والعالمية فهي تمثل تهديدا للهويات المحلية والإقليمية، لأنها تهدف إلى فرض نوع من الثقافة الكونية لكل أشكال الحياة والقيم، الأمر الذي يشكل صدمة للهويات التي تريد الحفاظ على خصوصيتها فتجد نفسها في غزو ثقافي عولمي، وتشكل وسائل الاعلام الجديدة (شبكات الانترنت، مواقع التواصل الاجتماعي، الاعلام الرقمي..) أحد وسائل تنفيذ مخططات العولمة، أهمها تفكيك الانتماء للهوية بكل أبعاده، وشن حرب ضد

المقومات الاسلامية وبخاصة العقيدة الاسلامية حيث تم في هذا الاطار اختراق العديد من المواقع العربية وتدميرها، كما أنشئت العديد من المواقع لتشويه صورة الاسلام والترويج للأفكار الاستشرافية.

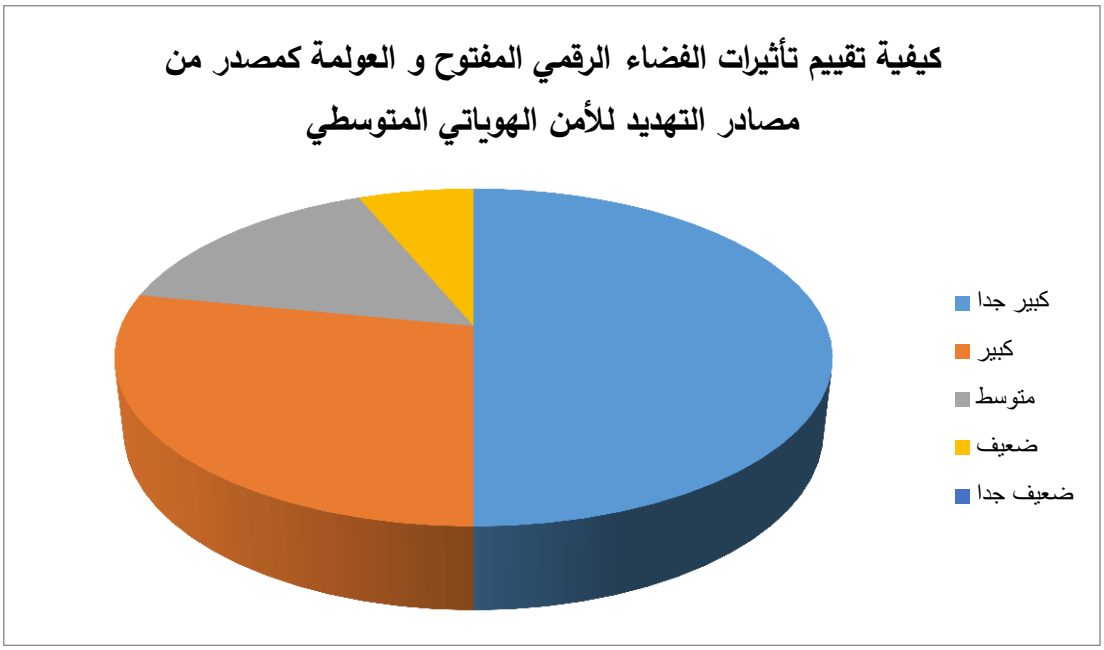

- **المطلب الثالث: جدول رقم (9) يوضح كيفية تقييم تأثير الهجرة غير الشرعية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات / المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا	05	15.62
كبير	11	34.37
متوسط	07	21.87
ضعيف	06	18.75
ضعيف جدا	03	9.37
المجموع	32	100

يوضح الجدول أعلاه كيفية تقييم تأثير الهجرة غير الشرعية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة، حيث تبين الأرقام أن نسبة 34.37 بالمئة يرون أن تأثير الهجرة غير الشرعية كبير، في حين أن نسبة 21.87 بالمئة ترى هذا التأثير متوسط، ونسبة 18.75

بالمئة ترى أن التأثير ضعيف، أما نسبة 15.62 بالمئة ترى أن التأثير كبير جدا، و9.37 بالمئة يرون أن تأثيرها ضعيف جدا.

ويمكن تفسير إجابات المبحوثين على أن مفهوم الهجرة غير الشرعية أصبح مرتبطا بانتشار الجريمة والأوبئة وكل ماهو سلبي على المجتمعات، وبذلك باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة مشتركة تهدد الدول المستقبلة للمهاجرين والدول المصدرة فضلا عن دول العبور، وتعد الدول الأوروبية الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين خاصة من شمال إفريقيا، وقد استطاعت الدول الأوروبية أن تجعل الهجرة رهانا أمنيا فرضته على دول الضفة الجنوبية للمتوسط مستندة في ذلك على الآثار التي تخلفها الهجرة خاصة بعد ربطها بالارهاب، فقبل فترة نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية لا تشكل أي مشكلة بل كانت وسيلة للتواصل والتعاون، لكن اليوم أصبحت من أخطر التهديدات، إذ تحولت بلدان الضفة الجنوبية مراكز لعبور المهاجرين إلى أوروبا، وتنظر دول الاتحاد االأوربي إلى الهجرة كتهديد أمني هوياتي وخاصة مع تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين على ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان جنوب المتوسط، هذا إلى جانب الخوف من أسلمة أوروبا خاصة مع تزايد عدد المهاجرين المسلمين وتزايد المسلمين الجدد، فالهجرة تؤدي إلى زيادة التنوع داخل أوروبا نتيجة اختلاف الجنسيات، الأديان والثقافات، هذا أدى إلى مخاوف من زعزعة النظام الاجتماعي وتمييع الهوية القومية للدول الأوروبية.

أما دول جنوب المتوسط فإنها تعتبر الهجرة أداة فعالة لتخفيض الضغط على سوق العمل الوطنية ووسيلة هامة لجلب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة بفضل التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية، وحسب الكاتب محمد عابد الجابري، تشكل الهجرة من جنوب المتوسط إلى الشمال خطرا على أمن دول المركز، فهي تهدد هويتها الحضارية، لأن الهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية الاسلامية لأسباب ترجع إلى الجوار الجغرافي والتنافس التاريخي واختلاف نظام القيم، ويقول باري بوزان: "إذا اجتمع خطر الهجرة مع خطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع آخر من الحرب الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل، ولاسيما بين الغرب والاسلام.

إذ تعد ظاهرة الارهاب في جنوب المتوسط مصدرا من مصادر تهديد الأمن والهوية، خاصة مع تزايد عدد المهاجرين وكذا تزايد الهجمات الارهابية على الدول الأوروبية، فالهجرة والارهاب يمثلان تهديدا ثقافيا، خاصة وأن الغرب يربط الارهاب بالدين الاسلامي.

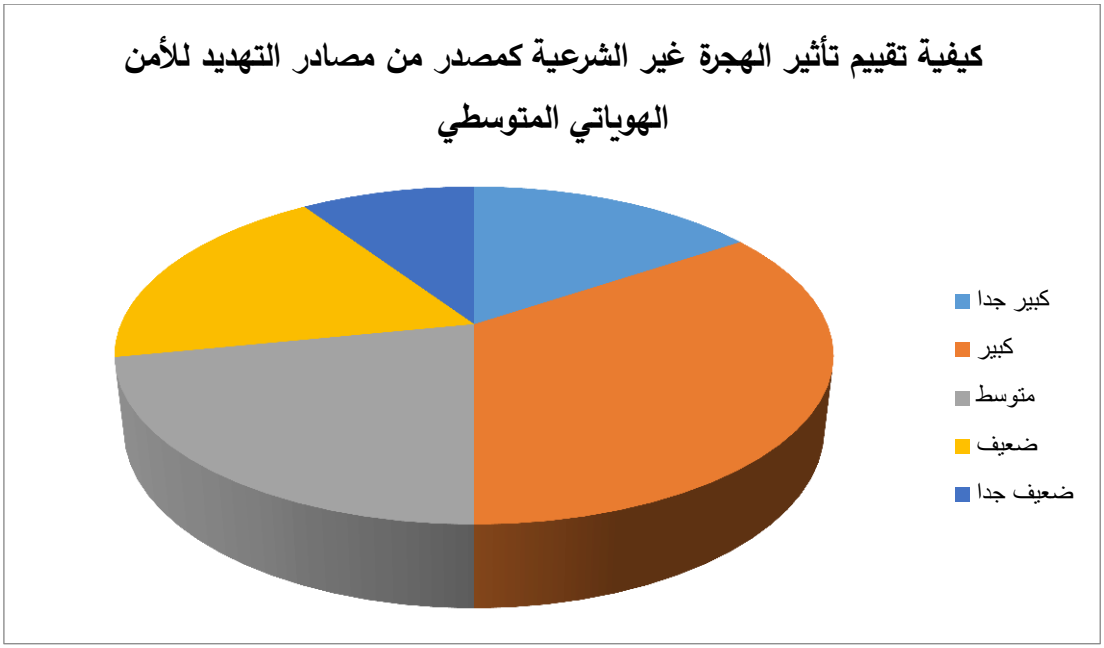

- **المطلب الرابع: جدول رقم(10) يوضح كيفية تقييم تأثير الأزمات الاقتصادية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا	10	31.25
كبير	10	31.25
متوسط	08	25
ضعيف	03	9.37
ضعيف جدا	01	3.12
المجموع	32	100

يوضح هذا الجدول كيفية تقييم تأثير الأزمات الاقتصادية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة، وأشارت النتائج إلى أن نسبة 31.25 بالمئة يرون أن التأثير كبير جدا والنسبة نفسها يرون أن التأثير كبير، في حين أن 25 بالمئة يرون أن التأثير متوسط و9.37 بالمئة يرون التأثير ضعيف و3.12 بالمئة يرون أن التأثير ضعيف جدا.

وترجع هذه النسب والنتائج إلى إعتبار أن الأزمات الاقتصادية من أخطر الأزمات التي يمر بها الاقتصاد، فالأزمة تعني الاضطراب الشديد والمفاجئ في تدبير أمور الدولة المالية، يتبعه انهيار المؤسسات المالية ومؤشرات آدائها، وهو مايستدعي بذل جهد واسع لازالته واعادة الوضع إلى حالته الطبيعية، وتعتبر الأزمة الاقتصادية من مميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي التي يصعب التنبؤ بها، وقد أثرت الأزمات الاقتصادية على معظم دول العالم ومنها الدول العربية كل على حسب إنفتاحها على الأسواق الخارجية، فالأزمات الاقتصادية العالمية تهز المنظومة الاقتصادية اللبيرالية الغربية وتحتم عليها الاستمرار في نقل تلك التأزمات إلى تخوم وأطراف المركز اللبيرالي، وهو مايمكن اسقاطه جزئيا على انتفاضات الربيع العربي بعد الأزمة المالية في أوروبا وأمريكا سنتين قبل تلك الانتفاضات.

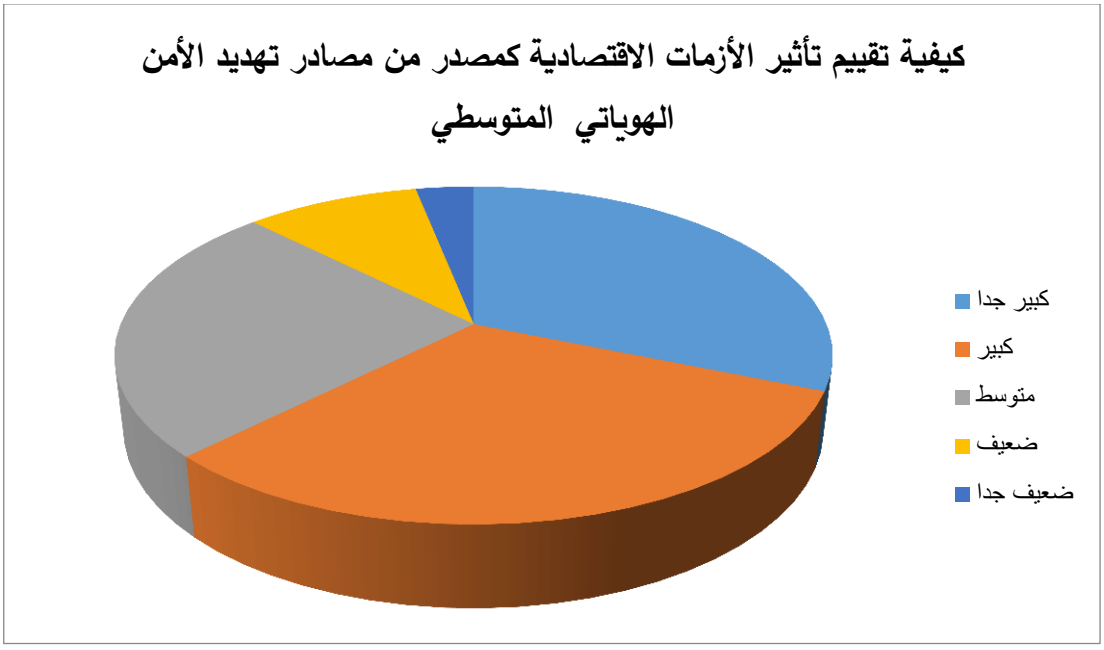

- **المطلب الخامس: جدول رقم (11) يوضح كيفية تقييم تأثير الفقر والمشكلات الاجتماعية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا		12	37.5
كبير		09	28.12
متوسط		04	12.5

ضعيـــف	05	15.62
ضعيـــف جدا	02	6.25
المجمـــــوع	32	100

تبين أرقام الجدول كيفيـة تقييـم تأثير الفقــر والمشكلات الاجتمــاعية كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفــراد العينــة، حيث أشارت النتائج أن نسبة 37.5 بالمئة يرون أن التأثير كبير جدا، و28.12 بالمئة يرون التأثير كبير في حين أن 15.62 بالمئة يرون أن التأثير ضعيف، و12.5 بالمئة يرون التأثير متوسط أما 6.25 بالمئة يرون التأثير ضعيف جدا.

وترجع هذه النسب والنتائج إلى أن مفهوم الأمن انتقل من كونه مجرد قضية عسكرية إلى كونه قضية مجتمعية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنموية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية، وفي هذا السياق يقول روبرت ماكنمارا في كتابه "جوهر الأمن": "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"، فالأمن الاقتصادي جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها مفهوم الأمن الانساني الذي يقصد به التحرر من الخوف والحاجة، حيث أصبح الفقر والمشكلات الاجتماعية واحدة من المهددات الحقيقية للاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وواحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم، فقد أدى التحول الاقتصادي وانتهاج سياسة الاقتصاد الحر الرأسمالي الذي كان نتيجة عوامل وضغوط لمسايرة الركب الحضاري والتكنولوجي إلى احداث خلل في توازن حكومات معظم الدول كما زاد من حدة ظاهرة الفقر، كما أن لعدم الاستقرار السياسي والأمني سببا في اتساع ظاهرة الفقر، إذ تشكل الصراعات والحروب الداخلية أو الاقليمية عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر، ثم إن تقسيم العالم إلى دول الشمال تعيش الرفاهية ودول الجنوب تعاني الفقر والحرمان هو ماساهم في زيادة هوة التخلف والتبعية وبالتالي انعدام الأمن.

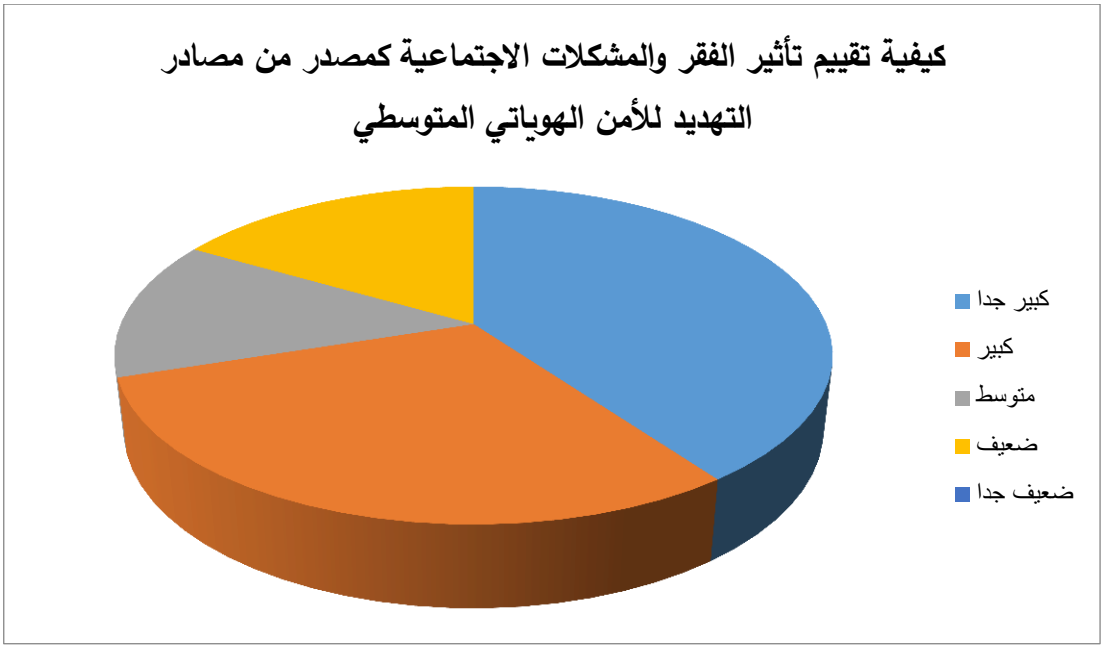

- **المطلب السادس: جدول رقم(12) يوضح كيفية تقييم تأثير السياسات الوطنية الليبيرالية والشعبوية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا	10	31.25
كبير	06	18.75
متوسط	11	34.37
ضعيف	05	15.62
ضعيف جدا	00	00
المجموع	32	100

تبين أرقام الجدول أعلاه كيفية تقييم تأثير السياسات الوطنية الليبيرالية والشعبوية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة، وأشارت النتائج إلى أن 34.37 بالمئة يرون أن التأثير متوسط و31.25 بالمئة أجابوا بأن التأثير كبير جدا، في حين أن 18.75 بالمئة يرون أن التأثير كبير و15.62 يرون أن التأثير ضعيف، في حين لم يجب أي فرد من أفراد العينة عن التأثير الضعيف جدا.

ويمكن تفسير إجابات المبحوثين على اعتبار أن السياسات اللبيرالية تركز على المصالح الاقتصادية والاجتماعية أكثر منها ثقافية وعرقية، أما السياسات الوطنية الشعبوية تعمل على تعميق الفجوة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتوسيع المعارضة الشعبية للمؤسسات والسلطات التشريعية والتنفيذية، ونشر ثقافة التمييز الديني والعرقي، كما أنها تحمل تهديدا واضحا للنظم السياسية الديموقراطية واقتصاد السوق المفتوح، فالسياسات الشعبوية كما يرى عزمي بشارة هي استيراد صراع الحضارات إلى داخل المكونات الثقافية، فالشعبوية تعارض السياسات اللبيرالية وتحاول أن تحل محلها، ويعود انتشار السياسات الشعبوية إلى الافراط في العولمة، وانعدام الأمن الاقتصادي وتزايد موجات الهجرة العالمية، بالاضافة إلى اتساع فجوة الثروة المتزايدة التي أوجدت مجتمعات تفتقر للخدمات ولا تثق في المجتمعات الثرية.

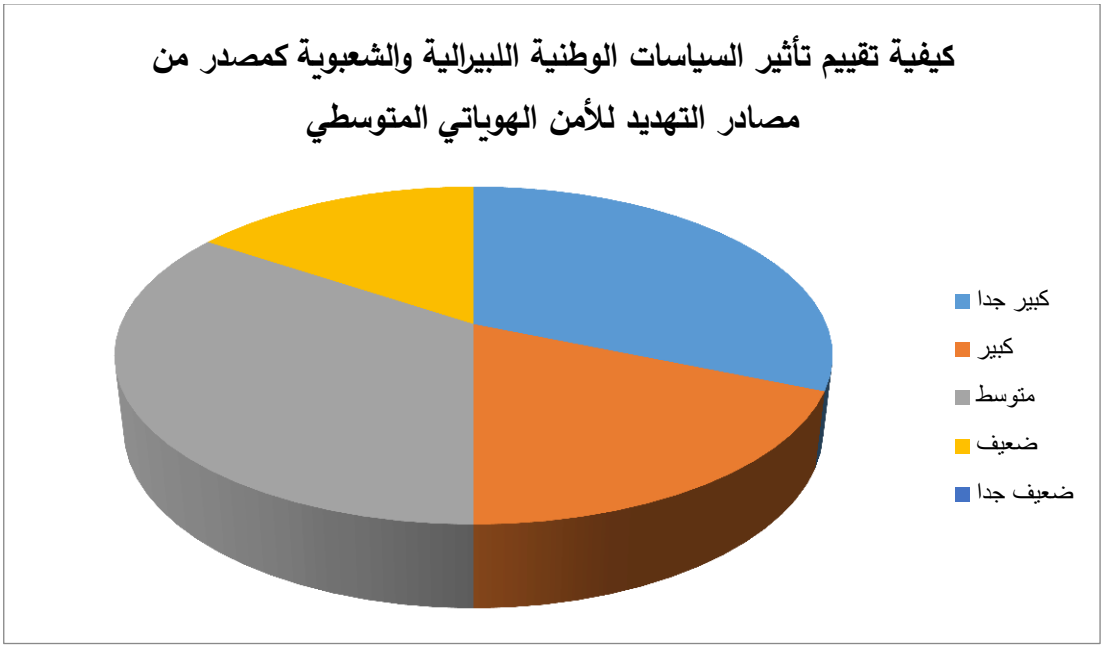

- **المطلب السابع: جدول رقم(13) يوضح كيفية تقييم تأثير تأثير الخطاب الديني المتطرف كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا		12	37.5
كبير		03	9.37
متوسط		07	21.87

ضعيـــــف	06	18.75
ضعيـــف جدا	04	12.5
المجمـــوع	32	100

توضح أرقام الجدول أعلاه كيفية تقييم تأثير تأثيـر الخطـاب الديـني المتطـرف كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفــراد العينـــة، وقد بينت النتائج أن 37.5 بالمئة يرون أن التأثير كبير جدا، أما مانسبته 21.87 بالمئة من أفراد العينة يرون أن التأثير متوسط، في حين أن نسبة 18.75 بالمئة ترى أن هذا التأثير ضعيف، و12.5 ترى أن التأثير ضعيف جدا في حين يرى 9.37 بالمئة من أفراد العينة أن تأثير تأثيـر الخطـاب الديـني المتطـرف على الأمن الهوياتي كبير.

وترجع هذه النتائج إلى كون الخطاب الديني المتطرف يعد من أخطر التحديات التي يواجهها العالم العربي والاسلامي، وتمثل الجماعات المتطرفة التي تتبنى هذا الخطاب تهديدا للأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وتنامي هذا السلوك كممارسة ينطلق من فكرة العلمانية التي تقوم على ضرورة فصل الدين عن الدولة، واصطدام الخطاب الديني بثورة العولمة وقيم الحداثة باعتبارها مشروعا لمنظومة من القيم والأفكار التي نشأت في سياقات تاريخية ومكانية محدودة، والتي فككت هذا الخطاب وأنتجت تصورا آخر لآليات ممارسته، ولاسيما تأثير الحوار الثقافي بين الأديان والحضارات على تلك الأنساق والبنى الاجتماعية للمنظومة الدينية، وجعل مفردات مثل العنف والتشدد والتعصب والارهاب ملازمة للدين الاسلامي وهو مايمس بالهوية العربية الاسلامية ويجعلها تواجه العديد من مظاهر الاغتراب والصراع القيمي، ونتيجة لما يشهده العالم اليوم من تثاقف وممارسات تدخل ضمن مايسمى بالتنميط الثقافي ظهرت انقسامات وتصدعات في خصوصيات المجتمعات تجلت في شكل أزمات هوياتية واختلالات وتعارضات معرفية تواجه الخطاب الديني.

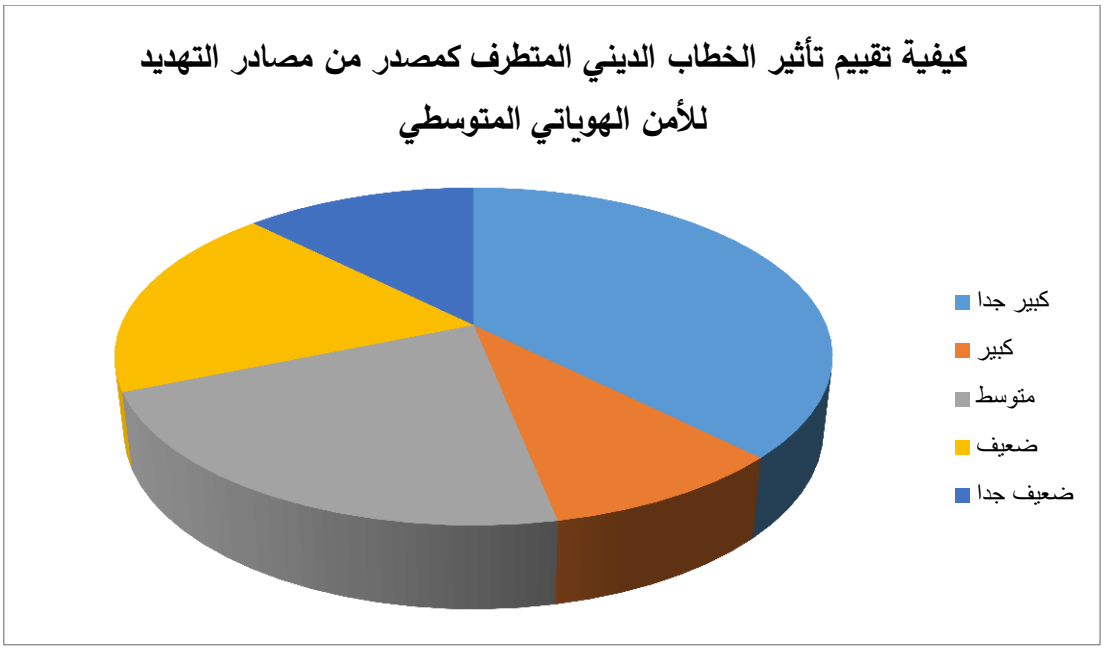

المبحث الثـــــالث: مكـــونات الأمـــن الهـــوياتي الأكثـــــر تأثيـــرا وطنيـــا ومتـــوسطيا

- **المطلب الأول: جدول رقم(14) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير الثقافـة الوطنيـة والمتـوسطية عمـوما كمكـون من مكـونات الأمن الهويـــاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـــوسطيا حسب أفـــراد العينـــة**

الخيـــارات	المتغيـــرات	التكـــرار	النسبـــة المئـــوية
كبيـــــر جدا		04	12.5
كبيـــــر		07	21.87
متـــوسط		15	46.87
ضعيـــف		06	18.75
ضعيـــف جدا		00	00
المجمـــوع		32	100

تشير نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بكيفية تقييم الثقافة الوطنية والمتوسطية عموما باعتبارها مكونا من مكـونات الأمن الهويـاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا حسب أفـراد العينـة إلى أن نسبة 46.87 بالمئة من أفراد العينة ترى أن هذا التأثير متوسط، في حين أن 21.87 بالمئة يرون أن التأثير كبير، أما 18.75 بالمئة من أفراد العينة يرون أن التأثير ضعيف، ويرى مانسبته 12.5 بالمئة من أفراد

العينة أن التأثير كبير جدا في حين لم يجب أي فرد من أفراد العينة على أن التأثير ضعيف جدا وذلك بنسبة 0 بالمئة.

ويمكن تفسير إجابات المبحوثين على اعتبار أن الثقافة هي المضمون الفكري الذي يحدد الهوية وخصائص المجتمع التي تميزه عن غيره، لذلك يعد الدفاع عن الخصوصيات الثقافية للمجتمعات عنصرا أساسيا في عملية رفض الهيمنة بأشكالها المختلفة، ويرى أصحاب النظرية البنائية أن الهويات تلعب دورا حاسما في تعريف الدول لمصالحها الوطنية، وقد عرفت الثقافة الوطنية تغيرات طرأت عليها نتيجة العولمة الثقافية التي تهدف إلى اعادة صياغة التفكير وفق أنماط سلوكية جديدة، حيث أن القوى الغربية التي تقود مسارات العولمة اتخذت أساليب جديدة للهيمنة تقوم على الاعتقاد القوي بالتفوق الحضاري القيمي للغرب على باقي الحضارات والثقافات استنادا إلى تفوقها المادي والمعرفي، وهذا ما تؤكده دراسات "فرانسيس فوكوياما" و "صامويل هينتينغتون"، ويتضح هذا التفوق والتمييز على المستوى العالمي أيضا من خلال تقسيم العالم إلى شرق غرب، شمال وجنوب، وهي تقسيمات ثقافية تعتمدعلى الجانب الاقتصادي والتكنولوجي.

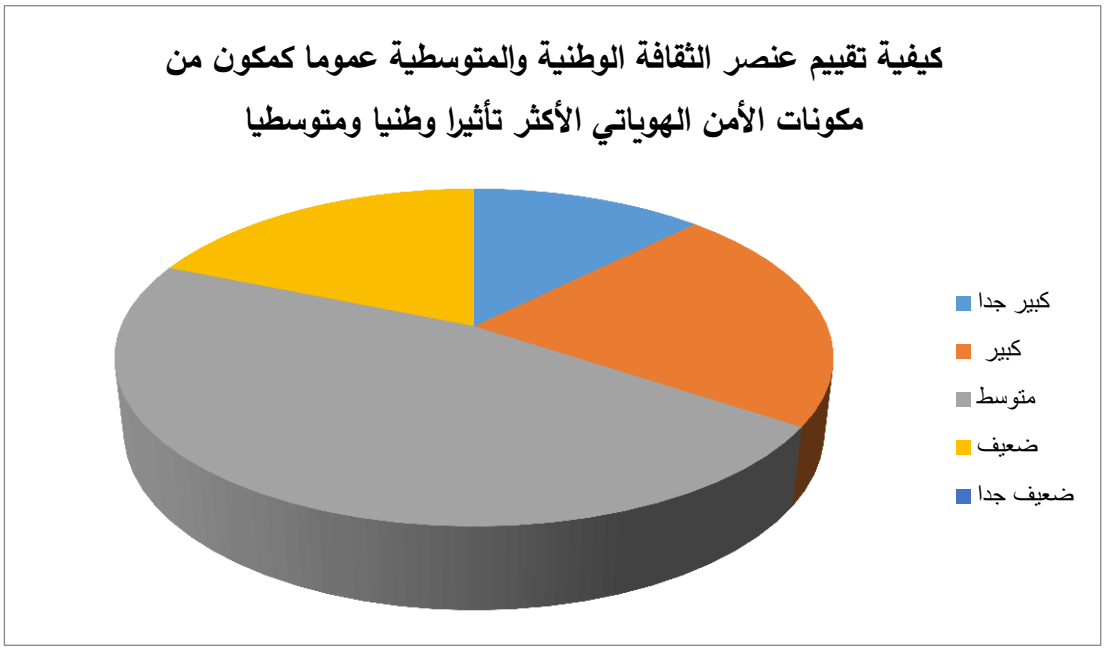

- **المطلب الثاني: جدول رقم(15) يوضح كيفيـة تقييـم الديـــن باعتباره مكـونا من مكـونات الأمن الهويـــاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا حسب أفـــراد العينـــة**

الخيـــارات المتغيـــرات	التكـــرار	النسبة المئوية
كبيـــــر جدا	12	37.5
كبيـــــر	08	25
متـــوسط	06	18.75
ضعيـــف	06	18.75
ضعيـــف جدا	00	00
المجمـــوع	32	100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه والخاصة بتقييم الدين باعتباره مكونا من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا، أن النسبة من الأكبر من العينة والمقدرة ب37.5 بالمئة ترى أن الدين هو المكون الأكثر تأثيرا على الأمن الهوياتي وطنيا ومتوسطيا، في حين أن 25 بالمئة من أفراد العينة ترى أن التأثير كبير، بينما يرى 18.75 بالمئة من أفراد العينة أن التأثير متوسط وهي نفس النسبة لمن يرون أن التأثير ضعيف، في حين لم يختر أي فرد من أفراد العينة الخيار الأخير وهو ضعيف جدا وذلك بنسبة 0 بالمئة.

ويمكن تفسير إجابات المبحوثين على اعتبار أن الدين من أهم مقومات الثقافة ومصدرا من مصادرها الأكثر تأثيرا واستقرارا، ويعتبر أكثر البنى الثقافية الأكثر تماسكا، يساعد في المحافظة على الهوية الوطنية، فهو يعبر عن نظام يقوم على مبدأ الضبط الاجتماعي ويلعب دورا كبيرا في المحافظة على المجتمعات من الانحلال والاضمحلال، كما يتصدى لكل محاولات طمس الهوية، ويعمل على بناء الذات وكل ما يضمن التكامل المجتمعي، كما أصبح الدين حاضرا في التصدي لأطروحات العولمة وما صحبها من تطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد تزايد تأثير الدين على الأمن الهوياتي مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، وأصبح يلعب دورا محوريا في التأثير على التفاعلات السياسية العالمية، حيث ومع تصاعد العمليات الارهابية واستخدام هذه العمليات لانتاج المزيد من الصور النمطية السلبية حول الاسلام كديانة وقيم وثقافة وحول واقع المسلمين واتجاهاتهم الدينية والفكرية، حيث تصاعدت ظاهرة الاسلاموفوبيا مع محاولة بلورة أطروحة صدام الحضارات على أرض

الواقع، وتصوير العالم الاسلامي بكل مكوناته كتهديد للعالم الغربي بمشروعه الحضاري العالمي وقيمه الانسانية الديموقراطية التحررية، فالعالم الاسلامي حسب تلك الأطروحات هو الوحيد الذي يرفض الانصياع للنتصار الغربي والاعتراف بانتصار قيمه وتفوق معتقداته، والاستسلام لنموذجه الحضاري النهائي للانسانية.

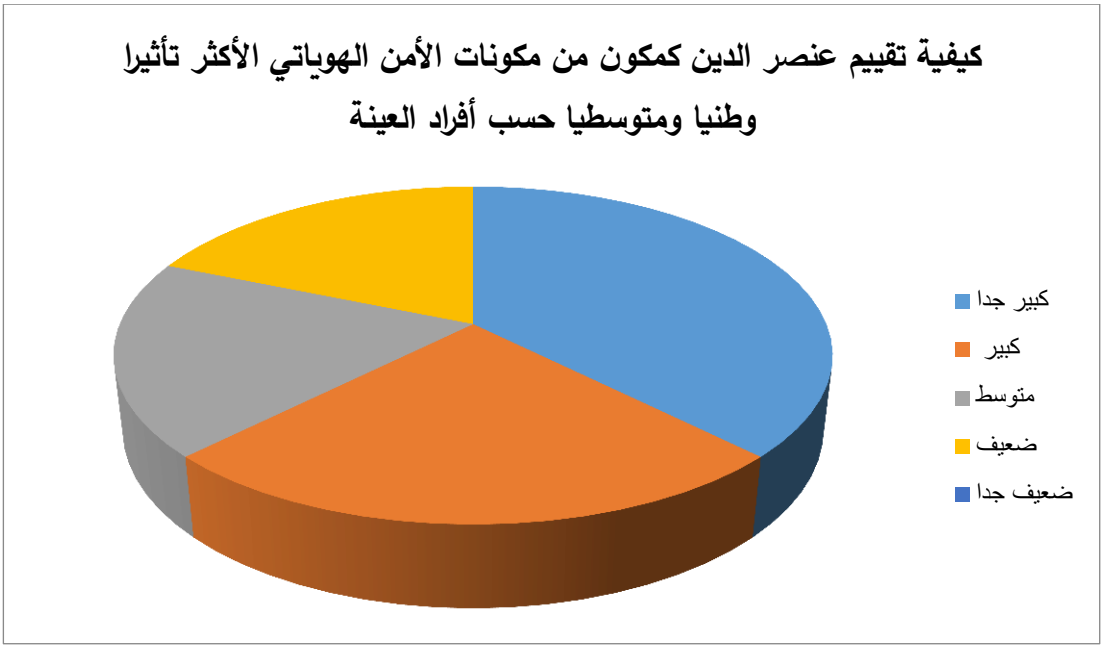

- **المطلب الثالث: جدول رقم(16) يوضح كيفية تقييم اللغة باعتبارها مكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا حسب أفراد العينة**

الخيارات	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا		09	28.12
كبير		09	28.12
متوسط		07	21.87
ضعيف		07	21.87
ضعيف جدا		00	00
المجموع		32	100

توضح نتائج الجدول أعلاه والخاصة بكيفية تقييم اللغـــة باعتبارها مكون من مكـونات الأمن الهويــاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا أن نسبة 28 بالمئة من أفراد العينة يرون أن تأثير اللغة كبير جدا وهي نفس النسبة التي ترى أن التأثير كبير، بينما أجاب 21.87بالمئة من أفراد العينة بأن التأثير متوسط وهي نفس النسبة التي أجابت بأن التأثير ضعيف، بينما لم يجب أي فرد من أفراد العينة على خيار ضعيف جدا وذلك بنسبة 0 بالمئة.

وترجع هذه النتائج إلى أن اللغة هي المكون الجوهري للثقافة وأكبر تجلي للهوية فهي تخلق كما يسميه "ايميل دوركايم" (الوعي الجمعي)، وهي نظام لحفظ التراث الثقافي وطريق للحضارة تمكن الفرد من حفظ ثقافته وتفكيره عبر الأجيال، إذ تعد اللغة العربية من العناصر التي تشكل الهوية الثقافية وتحتضن تراثنا العقلي والثقافي، وهي بذلك عامل من عوامل وحدة وتماسك المجتمعات الذي من شأنه أن يعزز الأمن المجتمعي، والذي يمثل أحد أبعاد الأمن عند "باري بوزان" حيث يعرفه: "بالاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقوميات والعادات"، فاللغة هي وسيلة للتفكير ووعاء حاوي للثقافة، وهذا يستوجب ضرورة معرفة اللغة لتحصين الهوية، وتعد اللغة العربية سمة ثقافية تعبر عن ذات الأمة العربية الاسلامية وهويتها من خلال فهمها الخاص وممارستها المتميزة للثقافة من انتاج وتلقي وحفظ للمعارف والتراث والعلوم والقيم، ويعتبر الدين الاسلامي العنصر الثقافي الأهم الذي أمد للغة العربية الأهمية والمكانة التي تحتلها كبعد هوياتي يعبر عن مجتمعات بعينها، لذلك فاللغة العربية هي مقوم أساسي للهوية الثقافية وعنصر فاعل في تحقيق الأمن الهوياتي، خاصة في ظل التهجين الثقافي اللغوي الممارس من طرف الاستعمار التقليديوحاليا في ظل ما يعرف بمجتمع العولمة التي تسعى للقضاء على الهوية العربية الاسلامية وطمسها من خلال ضرب مقوميها الأساسيين اللغة العربية والدين الاسلامي من أجل تغريب هذه الشعوب فكريا، ثقافيا، دينيا ولغويا، ومن أجلممارس الهيمنة الثقافية واللغوية من خلال فرض لغة كونية.

وبذلك تزداد أهمية الدور الذي تلعبه اللغة العربية في احداث الأمن الهوياتي من خلال السعي إلى تحقيق مشاركة ايجابية في الحراك الحضاري الثقافي الراهن.

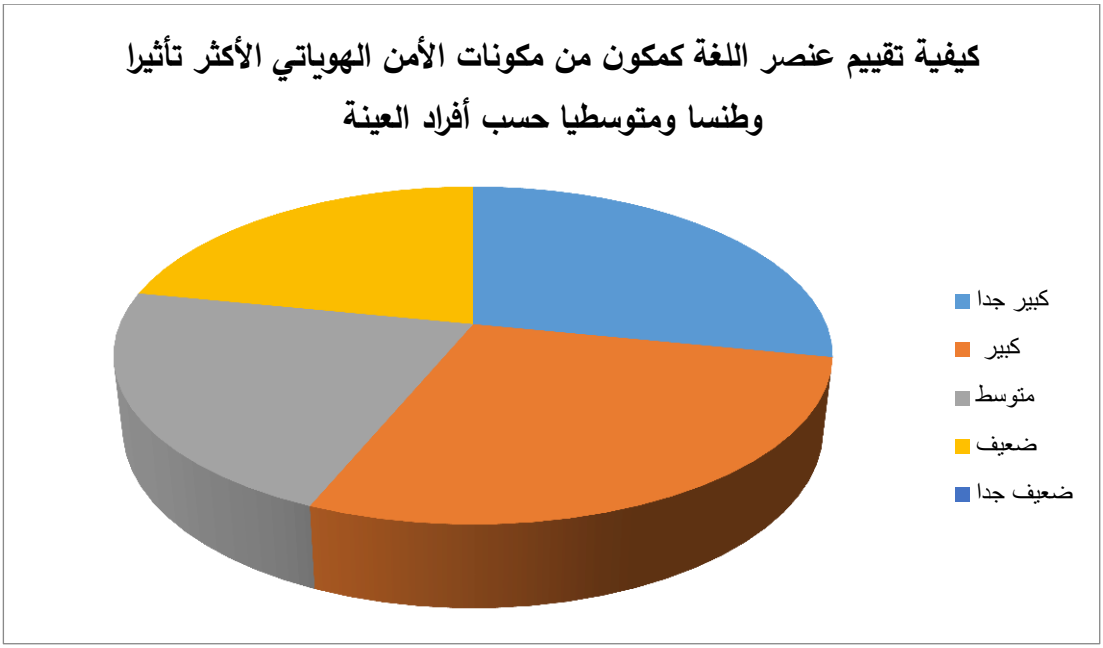

- **المطلب الرابع: جدول رقم(17) يوضح كيفية تقييم التعايش الاثني باعتباره مكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا حسب أفراد العينة**

الخيارات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
كبير جدا	05	15.62
كبير	10	31.25
متوسط	09	28.12
ضعيف	06	18.75
ضعيف جدا	02	06.25
المجموع	32	100

تبين نتائج الجدول الموضح أعلاه كيفية تقييم التعايش الاثني باعتباره مكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا أن نسبة 31.25 بالمئة من أفراد العينة ترى أن التأثير كبير، أما ما نسبته 28.12 بالمئة فترى أن هذا التأثير متوسط، بينما يرى 18.75 بالمئة من أفراد العينة بأن التأثير ضعيف،وقد اختار 15.62 بالمئة من أفراد العينة خيار التأثير كبير جدا، في حين أجاب 6.25 بالمئة بأن التأثير ضعيف جدا.

وانطلاقا من نتائج الدراسة فإن التنوع الاثني ظاهرة كونية عهدتها المجتمعات الانسانية المتقدمة منها أو النامية، وهو المعطى الذي عملت العولمة على تكثيفه وتسريع وتيرته، بحيث أن الاثنيات باتت تراهن على ارساء شكل للاندماج السياسي والاجتماعي، وقد أخذت الاثنيات أبعادا جديدة في ظل التطورات الداخلية والاقليمية والدولية والتي أحدثت تعقيدا في نسق المجتمعات وتكوينها، وأصبح من الضروري الاعتراف بالاختلافات الثقافية والمجتمعية بين الدول من جهة، والاقرار أن استيعاب هذه الخلافات يحول دون وقوع المشاكل السياسية من جهة أخرى، وتواجه الاثنيات تحديات عظيمة، حيث تسعى قوى الهيمنة الغربية جاهدة إلى جعل هذه الاثنيات أوراق ضغط تخدم أجنداتها السياسية، الاقتصادية والثقافية، فالهوية الاثنية هي هوية أصلية وليس من السهل طمسها أو القضاء عليها، لهذا فالتنشئة السياسية في المجتمعات المتعددة اثنيا يجب أن تبلور هوية أعلى هي الهوية الوطنية، وتكون العلاقة بين الهويتين علاقة تواز وتكامل وليس علاقة تنافر وتناقض، لذلك أصبح التعايش الاثني ضرورة نظرا لما يمثله من أسس للاستقرار والازدهار وكذا ارتباطه الوثيق بحقوق الانسان وتقبل الآخر، وبذلك أصبحت إدارة التنوع أكثر الحاحا، فالقبول العام بالاثنية الثقافية يعتمد على المشاعر المرتبطة بأمن الفرد وأمن الجماعة، والتعايش بين الجماعات الاثنية هو مفتاح الأمن والاستقرار والتنمية.

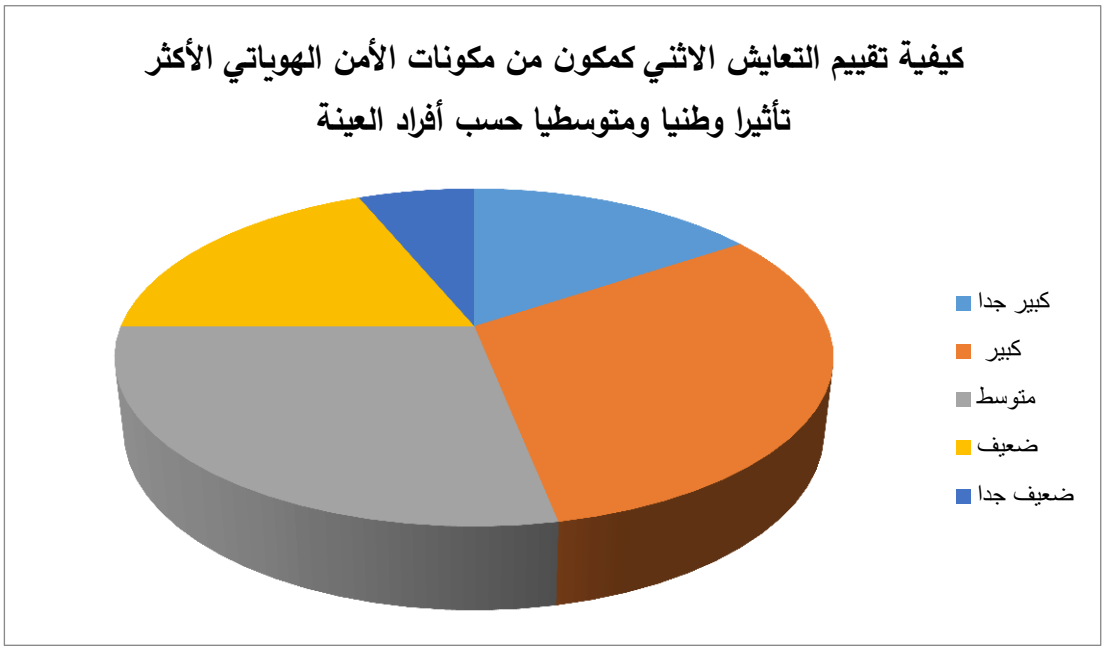

المبحث الـــــرابع: الثقـــل التحليـــلي للعـــوامل الأكثـــر إضـــرارا بالأمـن الهـــوياتي المتـــوسطي

- **المطلب الأول: جدول رقم(18) يبيـــن العـــــامل السيـــــاسي الأكثـــر إضـــرارا بالأمـــــن الهـــــوياتي الـــــوطني والمتـــــوسطي حسب أفـــراد العينـــة**

الخيـــارات المتغيـــرات	التكـــرار	النسبـة المئوية
سياسات اللبـرلة المفـرطة (الانفتـاح التجـاري والاقتصـادي والثقافـي غير المقيـد	16	50
السيـاسات الشعبـوية (التحذيـر من الآخـر وتضخيـم حجـم التهديـــدات الهـــوياتية)	09	28.12
السيـاسات الاقصـائية (محـاصرة الهـويات المحليـة، المعـاملة التمييـزية تصل لحـد الابـادة الاثنيـة) مما يضـر بمبـدأ التعـــايش	07	21.87
المجمـــوع	32	100

تبين نتائج الجدول الموضح أعلاه والخاص بتوضيح العـــامل السيـــاسي الأكثـر إضـــرارا بالأمـــن الهـــوياتي الـــوطني والمتـــوسطي أن 50 بالمئة منأفراد العينة ترى أن سيـاسات اللبـــرلة المفـــرطة (الانفتـــاح التجـاري والاقتصـادي والثقافـــي غير المقيـــد) هي العامل السياسي الأكثر اضرارا بالأمـــن الهـــوياتي الـــوطني والمتـــوسطي، بينما 28.12 بالمئة من أفراد العينة ترى أن السيـــاسات الشعبـــوية (التحذيـــر من الآخـر وتضخيـم حجـم التهديـــدات الهـــوياتية) هي الأكثر اضرارا، في حين أجاب 21.87 بالمئة من أفراد العينة بأن العامل السياسي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي هو السيـــاسات الاقصـــائية (محـاصرة الهـويات المحليـة، المعـاملة التمييـزية تصل لحـد الابـادة الاثنيـة) مما يضـر بمبـدأ التعـــايش.

وترجع هذه النتائج إلى كون سياسات اللبرلة المفرطة (الانفتاح التجاري، الاقتصادي والثقافي) تحظى بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي وداعمة وجاذبة للاستثمارات، لكن كانت لها عواقب وخيمة على

القيم الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، حيث التمايزات الاجتماعية ازدادت، واهدار قيم العمل المنتج اتسعت، بالاضافة إلى أن ثقافة الاستهلاك تفشت، فالعولمة أدت إلى زيادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية وانهت عمليات تدخل الدولة، وبالتالي فإن الدول العربية أصبحت تعاني من خطورة هذا الانفتاح، نظرا لافتقارها للامكانيات التقنية والاقتصادية التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات، مما يهدد المجتمعات العربية بالتأخر والتخلف وتحولها إلى مستهلك لانتاج العولمة فقط، وليس لها أي دور في تأسيسها وتطويرها، لذلك ينبغي على الدول العربية مواجهة تحدي العولمة الاقتصادية بأساليب ناجعة وفعالة، بالاعتماد على التعبئة الحضارية الشاملة، وتطوير أسلوب العمل العربي المشترك، وبناء منطقة تجارية حرة عربية، وتبني استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة.

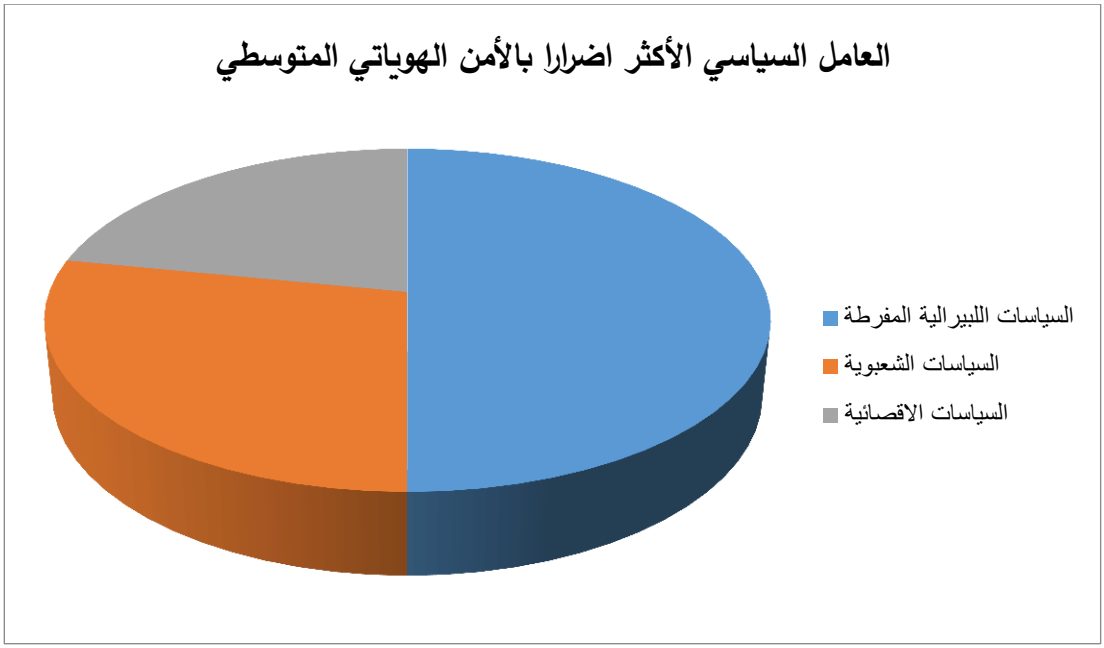

- **المطلب الثاني: جدول رقم(19) يبين العامل الثقافي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي حسب أفراد العينة (مع الأخذ بعين الاعتبار أن المنطقة المتوسطية كانت على الدوام منطقة مفتوحة على كل الثقافات والهويات)**

الخيارات	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
قدوم الخطاب الديني المتطرف		04	12.5

والاقصـائي من منـاطق أخرى، أضـر بقيـم التعـايش المتـوسطي		
تنـامي الخطـاب الشعبـوي الاقصـائي في الأوسـاط السيـاسية كما الثقـافية والأكاديميـة أحيـانا، بما ولد ثقـافة اقصـائية وأزمـات هوياتية	15	46.87
تنـامي خطـاب الكـراهية خـارجيا بما ولد ردات فعل على المستـوى المحلـي	13	40.62
المجمـــــوع	32	100

تخص نتائج الجدول أعلاه العـامل الثقـافي الأكثـر إضـرارا بالأمـن الهـوياتي الـوطني والمتـوسطي (مع الأخـذ بعيـن الاعتبـار أن المنطقـة المتـوسطية كانت على الدوام منطقـة مفتـوحة على كل الثقافات والهويـات)، حيث أوضحت ما نسبته 46.87 بالمئة بأن تنـامي الخطـاب الشعبـوي الاقصـائي في الأوسـاط السيـاسية كما الثقـافية والأكاديميـة أحيـانا، بما ولد ثقـافة اقصـائية وأزمـات هوياتية هو العامل الثقافي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي، بينما يرى 40.62 بالمئة من أفراد العينة أن تنـامي خطـاب الكـراهية خـارجيا بما ولد ردات فعل على المستـوى المحلـي هو العامل الأكثر اضرارا، في حين يرى 12.5 بالمئة من أفراد العينة أن العامل الثقافي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي هو قدوم الخطـاب الديـني المتطـرف والاقصـائي من منـاطق أخرى، أضـر بقيـم التعـايش المتـوسطي.

وترجع نتائج الدراسة الى أن الخطاب الشعبوي الاقصائي والذي من خلاله يكون التأثير في المجتمع وتحريكه نحو تحقيق أهداف معينة، وذلك باستغلال حالات انعدام الأمن أو ضعفه في هذه المجتمعات. وعلى اعتبار أن الخطاب الشعبوي استراتيجية للتعبئة السياسية والثقافية يرتكز على تمجيد الهوية الشعبية، فهو يشكل تهديدا كبيرا على الاستقرار والأمن العالميين وعلى التضامن الدولي القائم على حقوق الانسان، وقد لاقت الشعبوية قبولا ورواجا كبديل لانقاذ الشعب من عيوب الديموقراطية وأخطارها، وتمكينه من تحقيق ارادته وتجسيد سيادته، ومع اندلاع الثورات العربية برزت موجة جديدة من الشعبوية استطاع خطابها أن يعبئ فئات واسعة من المناصرين والمتعاطفين وأن يؤثر على مجرى الأحداث ويسبغ على الثقافة السياسية ألوانا خاصة تغذى الخطاب السياسي من مفردات جديدة وعرف المشهد السياسي

ممارسات غير مألوفة، حيث تغذى الخطاب الشعبوي العربي من أزمة المؤسسات الديموقراطية المنتخبة وسوء اشتغالها، حيث استغلت تعطل الانتقال الديموقراطي لتشدد من هجماتها.

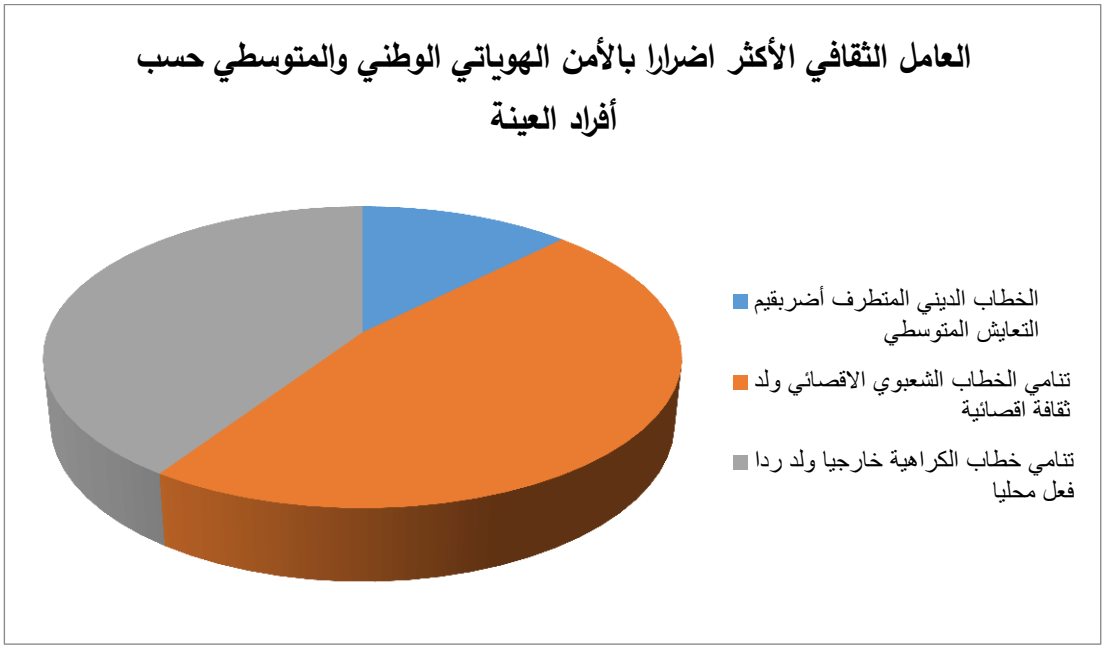

- **المطلب الثالث: جدول رقم(20) يبين العامل الاقتصادي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي حسب أفراد العينة**

الخيارات / المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
تضرر المشاريع الناشئة في بعض البلدان بفعل تحرير التجارة مما أدى إلى تحرير الدعامة الاقتصادية للهويات الوطنية والمحلية	03	9.37
عولمة أنماط الانتاج والاستهلاك مما أدى إلى تضرر الأنماط المحلية والوطنية (أنماط عديدة من ثقافة التجمعات، اللباس، الطعام...)	15	46.62
عجز البلدان المتوسطية عن مسايرة	14	43.75

الأنماط الانتاجية والزراعية والتجارية الرائجة في العالم		
المجمـــــوع	32	100

يمثل الجدول أعلاه العامل الاقتصادي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي، حيث يرى ما نسبته 46.62 بالمئة أن عولمة أنماط الانتاج والاستهلاك مما أدى إلى تضرر الأنماط المحلية والوطنية (أنماط عديدة من ثقافة التجمعات، اللباس، الطعام...) هو العامل الاقتصادي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي، بينما يرى ما نسبته 43.75 بالمئة أن عجز البلدان المتوسطية عن مسايرة الأنماط الانتاجية والزراعية والتجارية الرائجة في العالم هو العامل الأكثر اضرارا، بينما أجاب ما نسبته 9.37 بالمئة من المبحوثين بأن تضرر المشاريع الناشئة في بعض البلدان بفعل تحرير التجارة بما أدى إلى تحرير الدعامة الاقتصادية للهويات الوطنية والمحلية هو العامل الاقتصادي الأكثر اضرارا .

وترجع هذه النتائج إلى أن الضغوطات الداخلية والخارجية دفعت إلى تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافة الوطنية في مقابل تزايد موجة التبعية الثقافية لأسواق الانتاج الثقافي الخارجية أو لأسواق الثقافة الاستهلاكية، فبقدر ما تتسارع وتيرة بناء المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافية الأجنبية التي تدرس بلغاتها الخاصة، تتحول الحداثة من جديد إلى بينية أجنبية غربية وتحدث شرخا متزايدا بين قطاعات الرأي العام المستقطب بين ثقافة عربية اسلامية وثقافة علمانية حديثة، ويقود الانفتاح الثقافي من دون رؤية ولا هدف ولا مضمون، مما يؤدي إلى تعميق التشتت الفكري وتزداد بالقدر نفسه هجرة الأدمغة والكفاءات الثقافية والعلمية العربية التي تفتقر لأي آفاق في بلدانها الأصلية. ويصعب في ظل الانتشار الرهيب للقيم الثقافية الغربية التي تزامنت مع العولمة الحفاظ على الاستقلالية الثقافية الهوياتية للشعوب والمجتمعات، وهناك العديد من الأمثلة الأكثر وضوحا لفهم هذا النوع من الاختراق للثقافات المحلية في مجالات عديدة لتفاعل الأفراد مع العولمة الإعلامية الجديدة أو التحول المتزايد في الثقافة الغذائية المحلية نحو الثقافات الغذائية العالمية، أو الأذواق الغريبة التي أصبحت مختلطة بشكل روتيني مع الأذواق المحلية، خاصة التحول في النمط الروتيني للثقافات المحلية العربية الموجودة بالتأثر بعناصر العولمة، فوسائط الإعلام ولا سيما الاجتماعية منها مثل الفيس بوك، المدونات، اليوتيوب، التويتر...، مكنت الفرد العربي من البقاء على اتصال بثقافات العالم في الفضاء الحاسوبي، فالعولمة التي تقوم بتعزيز وترسيخ القبول الطوعي لقناعات الغرب وتصوراته الثقافية الأيديولوجية مستعينة بالشركات المتعددة الجنسيات

وبمؤسسات الاعلام الدولية ووكالات الأنباء الاعلامية من أجل نشر مايبدو ثقافة عالمية بكل ما تحمله من أفكار دخيلة على الفكر المحافظ لمجتمعاتنا كقصات الشعر، واللباس، والمفردات التعبيرية المتداولة بين الشباب ..، تؤدي إلى تكريس استراتيجية ثقافية تهدف إلى اختراق الثقافات الأخرى واخضاعها لمعاييرها وتنميط المجتمعات واعادة تشكيل حياتها الاجتماعية على النمط الغربي، وهذا مايفرض ضرورة بناء استراتيجية عربية لدخول عصر العولمة كذوات فاعلة وليست منفعلة بآثارها فقط، فلابد من مواجهة مخاطر العولمة وذلك يستلزم اكتساب الأدوات لدخول عصر العولمة.

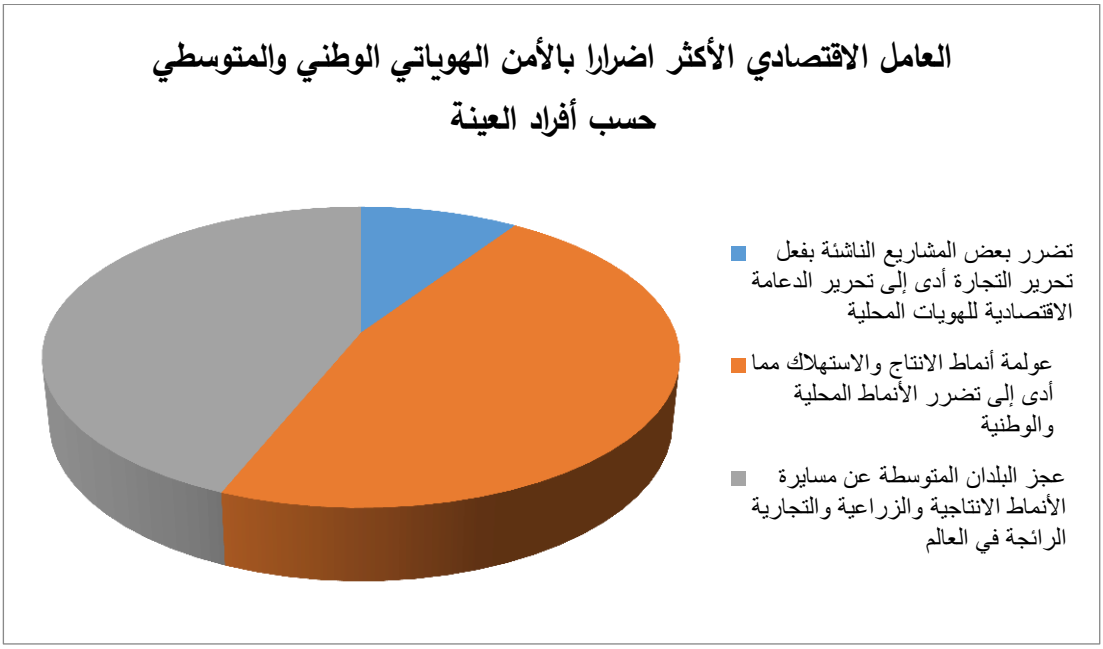

المبحث الخامس: التدابير الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية

- **المطلب الأول: جدول رقم(21) يبين التدابير السياسية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية حسب أفراد العينة**

الخيارات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
تدابير دستورية (إنشاء هيئات وإرساء حوافز وقيود سياسية)	06	18.75
تدابير تستهدف تحفيز المجتمع المدني للقيام بهذا الدور	13	40.62

تدابير ردعية أمنية تستهدف منع الإضرار بالهويات الوطنية وبثقافة التعايش	13	40.62
المجمـــــوع	32	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه والخاص بالتدابير السياسية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية أن 40.62 بالمئة من المبحوثين يرون التدابير السياسية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية هي تدابير تستهدف تحفيز المجتمع المدني للقيام بهذا الدور، ونفس النسبة أجابت بأنها تدابير ردعية أمنية تستهدف منع الإضرار بالهويات الوطنية وبثقافة التعايش، في حين أجاب ما نسبته 18.75 بالمئة من المبحوثين بأنها تدابير دستورية (إنشاء هيئات وإرساء حوافز وقيود سياسية).

وانطلاقا من نتائج الدراسة فإن المجتمع المدني يعتبر كحلقة وصل بين السلطة والمجتمع وهو المسؤول عن توضيح أفكار السلطة وتطلعاتها حول مستقبل الأمة والمجتمع، كما يترجم في نفس الوقت آمال وطموحات الأفراد في شكل أهداف ترقى بهذا المجتمع، لذلك لابد من تحفيز نشاط المجتمع المدني الذي يهدف إلى المحافظة على الوية وتحصين الثقافة الوطنية والتي تشمل الدين واللغة والعادات والسمات الوطنية التي ترتبط بالبيئة التي نشأ فيها الفرد، في ظل الاختراق الثقافي الذي يصوبه الغرب نحو المجتمعات العربية الاسلامية تحت مسمى العولمة، التي تهدف إلى اخضاع النفوس، وتعطيل فاعلية العقل، وتكييف المنطق، والتشويش على نظام القيم، وتنميط الذوق والسلوك الانساني نحو السلوك الاستهلاكي الفردي على حساب السلوكات الخاصة بكل مجتمع، لنصبح في الأخير عالم اللاأمة واللا دولة، وهنا يبرز دور المجتمع المدني كأهم وسيط اجتماعي للعب الدور الفعال والحاسم في إزالة الغشاوة على أعين الشباب العربي الذي انساق وراء فتات الحضارة، فأولى به أن يعود ويتمسك بأصوله الحضارية ويطورها لتنافس تلك الدخيلة على هويته وأصالته، وينمي شعوره بالولاء والانتماء الوطني الذي يعد من مقومات الشخصية الانسانية حتى لا يعيش في حالة من الاغتراب، ويصبح بذلك طاقة مفقودة يمكن استخدامها كطاقة هدامة في العنف والارهاب، فدور المجتمع المدني هو العمل على تنمية هذا الشعور والانتماء.

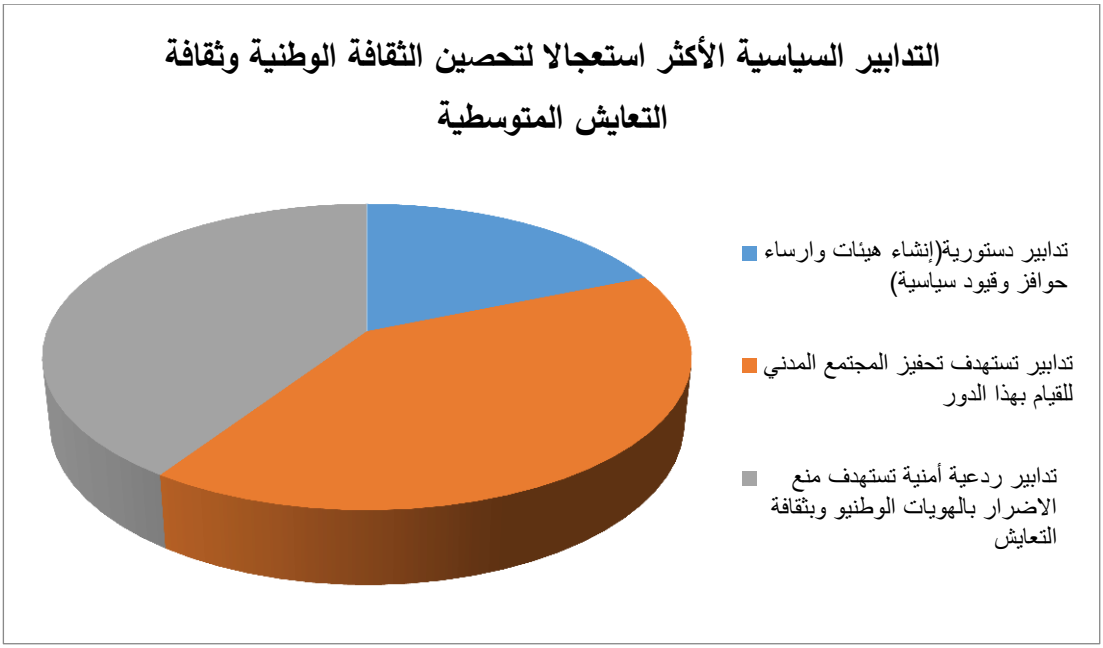

- **المطلب الثاني: جدول رقم(22) يبين التدابير الإقتصادية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية حسب أفراد العينة**

الخيارات المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
تحصين الاقتصاد المحلي كدعامة للأمن الهوياتي المحلي	16	50
تحفيز الشركات عبر وطنية واللامركزية المتكافئة لتعزيز قيم التعايش والتكامل المتوسطي في ظل الاحترام المتبادل	10	31.25
تمويل المشاريع ذات البعد الثقافي الهوياتي	06	18.75
المجموع	32	100

تمثل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه التدابير الإقتصادية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش، حيث أجاب 50 بالمئة من أفراد العينة بأن التدابيرالاقتصادية الاكثر استعجالا هي تحصين الاقتصاد المحلي كدعامة للأمن الهوياتي المحلي، في حين يرى 31.25

بالمئة من أفراد العينة أن تحفيـز الشركات عبر وطنيـة واللامركـزية المتكافئـة لتعـزيز قيم التعـايش والتكامل المتـوسطي في ظل الاحتـرام المتبـادل هي التدبير الأكثر استعجالا، بينما يرى 18.75 بالمئة من أفراد العينة أن تمـويل المشـاريع ذات البـعد الثقـافي الهوياتي هو التدبير الاقتصادي الأكثر استعجالا.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن تحصين الاقتصاد المحلي وتحقيق تنمية اقتصادية محلية تتطلب تخطيط تنموي استراتيجي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة من الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، بهدف توفير فرص عمل لائقة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي واستدامته في المجتمع المحلي، وسعيا للاندماج في الاقتصاد العالمي تحاول الدول النامية التحول من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الذي يعمل بآليات السوق الحرة، من خلال رفع القيود وتنسيق السياسات التجارية والاقتصادية، بإقامة تكتلات اقتصادية جهوية لترفع مستوى رفاهيتها وتحصن اقتصادها من خلال تعزيز استراتيجيات الشراكة وإعادة توجيه بعض الاستثمارات إلى قطاعات معينة، واعطاء قيمة مضافة للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

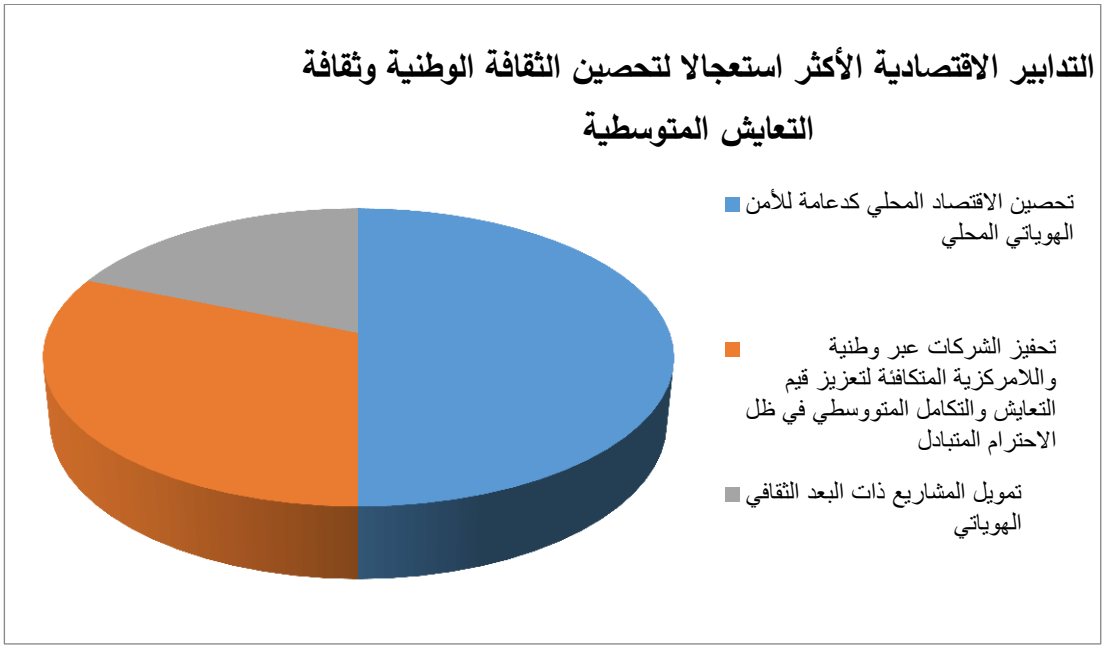

- **المطلب الثالث: جدول رقم(23) يبيـن التدابيـر الثقـافية الأكثـر استعجـالا لتحصيـن الثقـافة الـوطنية وثقافـة التعـايش المتـوسطية حسب أفـراد العينـة**

الخيـارات	المتغيـرات	التكـرار	النسبـة المئـوية
	إنشـاء هيئـات ممـولة من الدولـة	07	21.87

والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين قصد تثمين التراث الثقافي واللغوي		
إنشاء قنوات إعلامية لتثمين التراث الثقافي واللغوي وتشجيع ثقافة التعايش وتفعيل هذا الخطاب على منصات التواصل الاجتماعي، مع تسليط عقوبات ردعية على المخالفات المسجلة في هذا الخصوص	13	40.62
تحفيز وتمويل مشاريع انتاج ثقافي إعلامي وسينمائي تهدف لتثمين الإرث الثقافي وحماية مكونات الهوية في سياق ثقافة التعايش	12	37.5
المجموع	32	100

توضح النتائج في الجدول أعلاه والخاصة بالتدابير الثقافية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية، أن ما نسبته 40.62 بالمئة من المبحوثين ترى أن إنشاء قنوات إعلامية لتثمين التراث الثقافي واللغوي وتشجيع ثقافة التعايش وتفعيل هذا الخطاب على منصات التواصل الاجتماعي، مع تسليط عقوبات ردعية على المخالفات المسجلة في هذا الخصوص هو التدبير الثقافي الأكثر استعجالا، بينما يرى 37.5 بالمئة من أفراد العينة أن التدابير الثقافسة الأكثر استعجالا هي تحفيز وتمويل مشاريع انتاج ثقافي إعلامي وسينمائي تهدف لتثمين الإرث الثقافي وحماية مكونات الهوية في سياق ثقافة التعايش ، بينما أجاب 21.87 بالمئة من المبحوثين أن إنشاء هيئات ممولة من الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين قصد تثمين التراث الثقافي واللغوي هو التدبير الأكثر استعجالا.

وانطلاقا من نتائج الدراسة فإن كل من التراث والثقافة يعتبر من المقومات الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات بصفتها الهوية التي تعبر عنها، وتلعب وسائل الاعلام دورا كبيرا في المحافظة على هذا التراث الثقافي والمساهمة في الترويج له وفي نشر الثقافة والقيم الثقافية للمجتمعات، وذلك نظرا لامكانياتها في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وانتشارها الواسع داخل المجتمعات، إذ تعمل وسائل الاعلام على تكوين المواقف والقناعات الفكرية عن طريق نشر الآراء والأفكار ووتعزيزها في

ممارسة حياتهم اليومية والارتقاء بها بما يتناسب مع رفع المستوى الجماهيري، وتوظف وسائل الاعلام المحتوى الثقافي للمجتمع في بناء برامجها من أجل ضمان القبول الاجتماعي لخطابها الاعلامي، وتستفيد الثقافة من الوسائل الاعلامية في تبليغ عناصرها داخل المجتمع، إذ تواجه العناصر الثقافية تحديا كبيرا خاصة مع الانفتاح الاعلامي، ويمكن اعتبار المحتوى الثقافي الذي تبلغه وسائل الاعلام محتوى يتوافق مع مسار العناصر الثقافية مما يساهم في تدعيمها وتحصينها داخل المجتمع، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام لتتعدى عملية توصيل ونشر الثقافة، بل أصبحت تؤثر بشكل أساسي في عملية انتقاء محتوى الثقافة، خاصة مع التدفق المعلوماتي الهائل وما يحمله من تهديد للهوية الثقافية، فالعلاقة بين الاعلام والثقافة علاقة وثيقة، إذ يقدم الاعلام خدمة كبيرة للثقافة من حيث أنه سمح لها بالانتشار وأصبح عنصرا أساسيا في العملية التثقيفية، وقد تلعب وسائل الاعلام دورا خطيرا في تغيير الأراء والمعتقدات وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة، حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم.

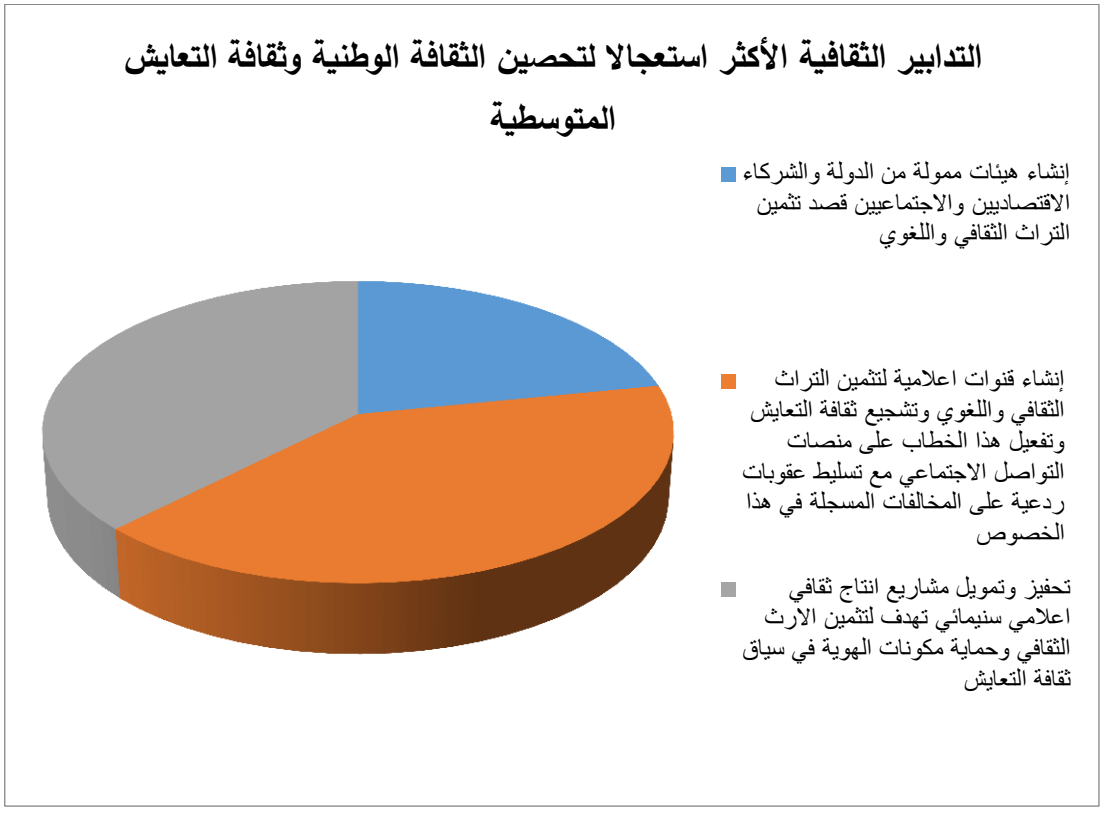

الخاتمة:

خاتمـــــة:

طرحت مرحلة ما بعد الحرب الباردة أبعادا ثقافية حضارية لم تكن مطروحة من قبل، وباتت هناك أولوية للاهتمام بهذه الأبعاد على الساحة الدولية بدل الأبعاد العسكرية،السياسية، الاقتصادية والأيديولوجية، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بموضوع تنامي دور الأبعاد الهوياتية الثقافية في العلاقات الدولية.

وببروز أهمية ودور البعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الدولية، احتل الأمن الهوياتي مكانة هامة في السياسة الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، وتأكدت ضفتي المتوسط أنه لا يمكن إغفال هذا البعد في العلاقات الأورو متوسطية.

ومن خلال هذا الطرح توصلت نتائج الدراسة إلى:

1- بالنسة للنتائج الخاصة بالمحور العام:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن 50 بالمئة م أفراد العينة هم طلبة دكتوراه، و40.62 بالمئة منهم هم أساتذة جامعيين، في حين أن 9.37 مستواهم التعليمي مختلف.

- أكدت نتائج الدراسة أن 62.5 بالمئة من أفراد العينة كان تخصصهم الدقيق هو العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في حين أن 37.5 بالمئة كانت لهم تخصصات أخرى مغايرة.

- بينت نتائج الدراسة أن 87.5 بالمئة من أفراد العينة لم يسبق لهم وأن قدموا مداخلة أو مقال محكم في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية، في حين أن 12.5 بالمئة كتبوا حول الموضوع.

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن 62.5 بالمئة من أفراد العينة وبناء على دراساتهم السابقة وقراءاتهم يستشعرون وجود تهديدات وجودية محدقة بالأمن الهوياتي الوطني، في حين أن 21.87 بالمئة منهم يرون أنها تهديدات معتبرة، أما 15.62 بالمئة من أفراد العينة لايستشعرون وجود أي تهديدات.

- أوضحت نتائج الدراسة أن 53.12 بالمئة من أفراد العينة يرون أن مساهمة اتفاقيات التكامل و أو الشراكة والتعاون ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي وبين ضفتي المتوسط في تعزيز التهديدات الهوياتية هي

مساهمة نسبية، في حين 37.5 بالمئة يرون أنها ساهمت في ذلك إلى حد بعيد، أما 9.37 بالمئة من أفراد العينة يرون أن هذه الاتفاقيات لم تساهم في تعزيز التهديدات الهوياتية.

2- النتائج الخاصة بالفرضية الأولى: تعد العولمة بصفة عامة والعولمة في بعدها الهوياتي الثقافي بصفة خاصة من أكبر المصادر التي تشكل تهديدا للأمن الهوياتي.

- أسفرت النتائج الخاصة بمصادر تهديد الأمن الهوياتي المتوسطي على اعتبار كل من الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة بنسبة 50 بالمئة ، والفقر والمشكلات الاجتماعية 37.5 بالمئة، الخطاب الديني المتطرف 37.5 بالمئة، مصادر تهديد للأمن الهوياتي المتوسطي ذات تأثير كبير جدا، في حين اعتبر أفراد العينة كل من الموقع الجيوبوليتيكي ذات تأثير كبير بنسبة 43.75 بالمئة، وكذا الهجرة غير الشرعية 34.37 بالمئة، أما السياسات الوطنية اللبيرالية والشعبوية فاعتبرها أفراد العينة ذات تأثير متوسط وذلك بنسبة 34.37 بالمئة.
- وانطلاقا من نتائج الدراسة التي أكدت أن الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة يعد من مصادر تهديد الأمن الهوياتي بتأثير كبير جدا، تأكدت صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن العولمة بصفة عامة والعولمة في بعدها الهوياتي الثقافي خصوصا تعد من أكبر المصادر التي تشكل تهديدا للأمن الهوياتي.

1- النتائج الخاصة بالفرضية الثانية: من المكونات الأكثر تأثيرا على الأمن الهوياتي نجد الدين باعتباره العنصر الثقافي الأهم الذي يتصدى لكل محاولات طمس الهوية الوطنية بغية تأمينها من جميع المخاطر المحدقة.

- كشفت النتائج الخاصة بمكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا على اعتبار كل من الدين بنسبة 37.5 بالمئة واللغة بنسبة 28.12 بالمئة من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا بشكل كبير جدا، في حين يرى أفراد العينة أن التعايش الاثني له تأثير كبير بنسبة 31.5 بالمئة، أما الثقافة الوطنية والمتوسطية فقد اعتبرها أفراد العينة من مكونات الأمن الهوياتي ذات التأثير المتوسط وطنيا ومتوسطيا وذلك بنسبة 46.87 بالمئة.
- وانطلاقا من نتائج الدراسة التي اعتبرت الدين من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا وذلك بتأثير كبير جدا، تأكدت صحة الفرضية الثانية التي مفادها اعتبار الدين مكون من

- مكونات الأمن الهوياتي والعنصر الثقافي الأهم الذي يتصدى لكل محاولات طمس الهوية الوطنية بغية تأمينها من جميع المخاطر المحدقة.

2- النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة: تنامي الخطاب الشعبوي الاقصائي في الأوساط السياسية كما الثقافية ما ولد ثقافة إقصائية وأزمات هوياتية هو العامل الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي.

- توصلت نتائج الدراسة الخاصة بالثقل التحليلي للعوامل السياسية الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي إلى اعتبار أن سياسات اللبرلة المفرطة (الانفتاح التجاري والاقتصادي والثقافي غير المقيد) هي العامل السياسي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي بنسبة 50 بالمئة، ثم تليه السياسات الشعبوية (التحذير من الآخر، وتضخيم حجم التهديدات الهوياتية) بنسبة 28.12 بالمئة، ثم السياسات الاقصائية (محاصرة الهويات المحلية، المعاملة التمييزية تصل لحد الإبادة الاثنية) مما يضر بمبدأ التعايش بنسبة 21.87 بالمئة حسب أفراد العينة.
- كما أسفرت نتائج الدراسة الخاصة بالثقل التحليلي للعوامل الثقافية الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي إلى اعتبار تنامي الخطاب الشعبوي الاقصائي في الأوساط السياسية كما الثقافية والأكاديمية أحيانا، مما ولد ثقافة إقصائية وأزمات هوياتية هو العامل الثقافي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي بنسبة 46.87 بالمئة، ثم يليه تنامي خطاب الكراهية خارجيا بما ولد ردات فعل على المستوى المحلي وذلك بنسبة 40.62 بالمئة، ثم قدوم الخطاب الديني المتطرف والاقصائي من مناطق أخرى أضر بقيم التعايش المتوسطي بنسبة 12.5 بالمئة وذلك حسب أفراد العينة.
- كما كشفت نتائج الدراسة الخاصة بالثقل التحليلي للعوامل الاقتصادية الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي على أن عجز البلدان المتوسطية عن مسايرة الأنماط الانتاجية والزراعية والتجارية الرائجة في العالم هو العامل الاقتصادي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي بنسبة 43.75 بالمئة حسب أفراد العينة، ثم يليه عولمة أنماط الانتاج والاستهلاك أدى إلى تضرر الأنماط المحلية والوطنية (أنماط عديدة من ثقافة التجمعات، اللباس، الطعام...) بنسبة 40.62 بالمئة، وأخيرا، تضرر المشاريع الناشئة في بعض البلدان بعل تحرير التجارة مما أدى إلىتحرير الدعامة الاقتصادية للهويات الوطنية والمحلية وذلك بنسبة 9.37 بالمئة.
- وبالنظر إلى نتائج الدراسة المتحصل عليها والتي أكدت أن سياسات اللبرلة المفرطة (الانفتاح التجاري والاقتصادي والثقافي غير المقيد) هي العامل السياسي الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي، ثم

يليها تنامي الخطاب الشعبوي الاقصائي في الأوساط السياسية كما الثقافية والأكاديمية أحيانا، مما ولد ثقافة إقصائية وأزمات هوياتية وهو عامل ثقافي ليأتي في الأخير العامل الاقتصادي والمتمثل في عجز البلدان المتوسطية عن مسايرة الأنماط الانتاجية والزراعية والتجارية الرائجة في العالم، وهو ما يفند صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أن: تنامي الخطاب الشعبوي الاقصائي في الأوساط السياسية كما الثقافية ما ولد ثقافة إقصائية وأزمات هوياتية هو العامل الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي.

3- النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة: تعتبر التدابير الردعية الأمنية التي تستهدف حماية الهويات الوطنية وثقافة التعايش هي التدابير الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية.

- أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بالتدابير السياسية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية أنها: تلك التدابير التي تستهدف تحفيز المجتمع المدني للقيام بهذا الدور وذلك بنسبة 40.62 بالمئة حسب أفراد العينة، وهي نفس النسبة مع التدابير الردعية الأمنية التي تستهدف منع الاضرار بالهويات الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية، ثم تأتي التدابير الدستورية (إنشاء هيئات وإرساء حوافز وقيود سياسية) بنسبة 18.75 بالمئة.
- كما أسفرت نتائج الدراسة الخاصة بالتدابير الاقتصادية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية على اعتبار أن: تحصين الاقتصاد المحلي كدعامة للأمن الهوياتي المحلي هو التدبير الاقتصادي الأكثر استعجالا حسب أفراد العينة وذلك بنسبة 50 بالمئة، ثم يليها تحفيز الشركات عبر وطنية واللامركزية المتكافئة لتعزيز قيم التعايش والتكامل المتوسطي في ظل الاحترام المتبادل بنسبة 31.25 بالمئة، ثم تمويل المشاريع ذات البعد الثقافي الهوياتي كآخر التدابير بنسبة 18.75 بالمئة.
- كما كشفت نتائج الدراسة الخاصة بالتدابير الثقافية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية على اعتبار أن إنشاء قنوات إعلامية لتثمين التراث الثقافي واللغوي، وتشجيع ثقافة التعايش وتفعيل هذا الخطاب على منصات التواصل الاجتماعي، مع تسليط عقوبات ردعية على المخالفات المسجلة في هذا الخصوص هو التدبير الثقافي الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة حسب أفراد العينة، وذلك بنسبة 40.62 بالمئة، ثم يليه التدبير الثقافي المتمثل في تحفيز وتمويل مشاريع

إنتاج ثقافي، إعلامي وسينمائي، تهدف لتثمين الإرث الثقافي وحماية مكونات الهوية في سياق ثقافة التعايش بنسبة 37.5 بالمئة، وفي الأخير إنشاء هيئات ممولة من الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد تثمين التراث الثقافي بنسبة 21.87 بالمئة.

- وبالنظر إلى نتائج الدراسة التي أوضحت أن تحصين الاقتصاد المحلي كدعامة للأمن الهوياتي المحلي هو التدبير الاقتصادي الأكثر استعجالا حسب أفراد العينة، ثم تليه التدابير السياسية والثقافية وقد تحصلت على النسبة نفسها (التدابير السياسية والتي تستهدف تحفيز المجتمع المدني للقيام بهذا الدور وذلك بنسبة 40.62 بالمئة حسب أفراد العينة، وهي نفس النسبة مع التدابير التقافية الخاصة والمتمثلة في التدابير الردعية الأمنية التي تستهدف منع الاضرار بالهويات الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية)، وهذا مافند صحة الفرضية الرابعة والتي مفادها: اعتبار التدابير الردعية الأمنية التي تستهدف حماية الهويات الوطنية وثقافة التعايش هي التدابير الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية.

كما توصلنا في الأخير إلى النتائج والتوصيات التالية:

- مفهوما الهوية والثقافة قد عرفا اهتماما أكبر في الفكر الغربي أكثر منه في الفكر العربي، فإذا بحثنا على مفهوم الهوية أو الثقافة في الفكر العربي نجد أن الدراسات التي تناولت هذا المفهوم محددة أو تابعة للدراسات الغربية، حيث رغم تناولها من طرف بعض المفكرين العرب أمثال ابن خلدون ومالك بن نبي لكن لم يكن هناك تطوير لهذا المفهوم ولا توجد دراسات مستقلة يمكن اعتبارها إنتاج فكري فكري عربي خالص.
- لم يبرز الأمن الهوياتي أثناء الحرب الباردة بسبب الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، رغم أن هذا الصراع كان يحمل في طياته العامل الثقافي، لكنه برز أكثر بعد نهاية الحرب الباردة خاصة مع ظهور أطروحة صامويل هنتغتون "صراع الحضارات" وكذا نهاية الصراع الأيديولوجي وانهيار المعسكر الشيوعي وبحث الغرب عن عدو جديد والذي تمثل في الإسلام.
- أصبح للنموذج الثقافي أهمية بالغة في التفاعلات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أصبح هناك تنافس متعدد الأقطاب لفرض أو توسيع نموذج ثقافي على المستوى العالمي، لما له من تأثير على المجتمعات والدول وماله من فوائد على الدول والقوىالمروجة لنماذجها الثقافية، بما

خاتمة :

أن النموذج الثقافي مرتبط بالهوية (كيف ننظر إلى أنفسنا) وصناعة المعنى (كيف نحدد ماهو مهم) يبدو طبيعيا أن تلعب الثقافة دورا في مختلف المجالات على المستوى الاقليمي والعالمي، وبالتالي فالنموذج الثقافي له دلالة وقوة تفسيرية لمعرفة حجم الدولة وثقلها ودورها على المستوى العالمي .

- لقي الأمن الهوياتي إهتماما من طرف العديد من منظري العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة، رغم أن هناك بعض النظريات التي تناولته قبل هذه الفترة.
- ومع تتبع تتطور مفهومي الأمن والهوية وترصد بعض التحولات الجوهرية التي حدثت في طبيعة العلاقة بين المفهومين مما سمح بظهور مفاهيم مركبة جديدة كمفهوم الأمن الهوياتي الذي ليس إلا امتدادا لمفهوم الأمن المجتمعي في شقه المتعلق بالهوية الجماعية.
- يعني مفهوم الأمن الهوياتي: "تكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري"، وهذا يعني أن أكبر تهديد للأمن الهوياتي هو الاختراق الثقافي سواء عن طريق تقنيات الاعلام والاتصال الحديثة أو عن طريق تزييف الحقائق وتشويهها، وكذا الغزو الفكري الذي بلغ ذروته بسبب الانتشار الواسع والرهيب لوسائل الاتصال الحديثة.
- يعتبر مؤتمر برشلونة القاعدة الأساسية التي انطلق منها اهتمام الطرف الأوروبي بالأمن الهوياتي في علاقاته مع دول جنوب المتوسط، كان هذا الإهتمام بسبب العديد من الدوافع أهمها التغير الحادث على مستوى المفاهيم كذا التغير في الإدراك الأوروبي للمصادر التي تهدد أمنه والقادمة أساسا من جنوب المتوسط.
- تمثل الهجرة والإرهاب تهديد هوياتي ثقافي يمس هوية وأمن الإتحاد الأروبي خاصة مع تزايد نسبةعدد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين المتوافدين من دول جنوب المتوسط إلى دول الشمال ولأن الإتحاد الأوروبي يربط الإرهاب بالدين الإسلامي فهذا ما يزيد من مخاوفه
- للتقليل من هذه المخاوف وإيجاد حلول للهجرة والإرهاب اقترح الإتحاد الأوروبي العديد من المبادرات والسياسات ذات البعدد الهوياتي أهمها، تأسيس مؤسسة أناليند للحوار الثقافي بالإضافة إلى العديد من المشاريع والبرامج.

- إلى جانب التقليل من مخاطر الهجرة والإرهاب من خلال محاولة إدارة الهجرة ومعالجتها بالآليات الأمنية أو الانسانية وكذا مكافحة التطرف، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال سياسته اتجاه المتوسط إلى تحقيق أهداف مهمة تتمثل في فرض الهيمنة الثقافية على المتوسط.
- بينما ترى دول جنوب المتوسط أن العولمة هي التي تهدد أمنها الهوياتي خاصة العولمة الثقافية، فهي لا تدعو إلى الإنغلاق على الذات بل لابد من الإنفتاح على الثقافات الأخرى مع مراعاة الخصوصية الثقافية.
- تسعى العولمة أساسا إلى طمس هويتنا المتمثلة في اللغة والدين والتاريخ، كما تسعى للترويج للثقافة الغربية وذلك عن طريق استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة كالأنترنت التي أضحت وسيلة مهمة تستخدم لتحقيق عدة استراتيجيات متعلقة أساسا بطمس وتقويض الهويات وإحلال محلها الهويات العالمية، لتصبح بذلك الهوية الوطنية هوية ثانوية في مقابل الهوية الأساسية والمحورية وهي الهوية العالمية.
- رغم أن المقصود من المثاقفة، العولمة الثقافية والحوار الثقافي هو انفتاح الثقافات واحتكاكها مع بعضها البعض، إلا أن الهدف الحقيقي من ورائها هو تحقيق هيمنة الثقافة الغربية وطمس الهوية الثقافية العربية الاسلامية.
- بما أن هذه السياسات كانت من طرف الاتحاد الأوروبي فإن المتلقي لهذه السياسات هي دول جنوب المتوسط، هذه الأخيرة التي تباينت مواقفها بشأن السياسات الأوروبية في بعدها الهوياتي، كما أن هذه السياسات تأتي من التحاد الأوروبي كوحدة متكاملة وتوجه إلى دول جنوب المتوسط كوحدات منفردة دون أي توافق في مواقفها أو انسجام في آرائها وهو ما يؤثر سلبا عليها.
- لكي تواجه دول جنوب المتوسط هذه السياسات الأوروبية لا بد أن تدرك بأن الغرض من هذه السياسات هو من أجل تحقيق أمنها أولا ثم من أجل فرض الهيمنة الغربية والقضاء على الخصوصية الثقافية في المنطقة، لذلك لا بد من توحيد المواقف والرؤى وتضافر الجهود لمجابهة هذه السياسات التي تمثل تحد بالنسبة لها.
- إن التقارب بين دول شمال وجنوب المتوسط (التقارب المتوسطي) أمر ممكن من الناحية الأمنية، بشرط إحداث تغييرات جوهرية على المستويات الاقتصادية السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية لدول الجنوب، بكيفية تؤدي إلى تحقيق الرفاه والأمن والاستقرار لشعوبها.

- لا يمكن أن يقوم حوار ثقافي عادل بين حضارتين غير متكافئتين ماديا في ظل غياب شروط ومقومات الحوار الثقافي الناجح، كما لا يمكن بناء الأمن الهوياتي دون تحقيق التنمية في دول جنوب المتوسط، هذه الأخيرة التي لا زالت لا تمتلك القدرة على المبادرة مطالبة على الأقل بتطوير استراتيجية للإجابة على مبادرات الجار الشمالي (الاتحاد الأوروبي)، لأنها ببساطة لا يمكنها الانتفاع بالآثار الإيجابية للسياسات الأوروبية دون تحمل تكلفة ومقتضيات ذلك، وأنها لا يمكنها قبول كل هذه السياسات والمشاريع مالم تتحقق التنمية في دول جنوب المتوسط، فلا أمن دون تنمية، ولا حوار بين حضارتين غير متكافئتين.

- بناء نظام أمني متوسطي شامل لن يتم التوصل إليه إلا من خلال نظام أمني جنوب متوسطي، يقوم على استبعاد العناصر السلبية والمدركات الخاطئة والأحكام المسبقة بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنه يصبح التعامل مع الضفة الشمالية بشكل متوازن في رصد التحديات والأخطار وبناء المقاربات الأمنية في المتوسط.
- لتعزيز الأمن الهوياتي وتقويته في أي مجتمع لابد من استراتيجية تنطلق من معالجة ظاهرة الغزو الفكري ولو بالتخفيف منها والتقليل من مخاطرها وذلك عبر وسائل العلام المختلفة كالمنتديات الثقافية، وسائل التواصل الاجتماعي ، المؤسسات التربوية والتعليمية وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية الفاعلة في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

- **القرآن الكريم:**

1- سورة النساء الآية 83

2- سورة النور الآية 55

3- سورة قريش الآية 04

2-المراجع: (باللغة العربية)

- **المعاجم والقواميس:**

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الحديث 2003.

- **الكتب:**

1- امين، سمير، وآخرون، العلاقات الاوروبية العربية قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية و الافريقية، القاهرة، 2002.

2- ايجلتون، تيري، فكرة الثقافة، ترجمة: شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 2012،

3- بادي، بيتران، كلود سموتش، ماري، انقلاب العالم سشيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث،

4- الباشا، فايزة، الأمن الإجتماعي والعولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي لـ2006.

5- بشارة، خضر، ميشال كابرون، أوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي و الافريقي، ترجمة أديب نعمة، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الأولى ديسمبر 1998.

6- بن عبد الله القاسم، خالد، العولمة الثقافية وأثرها على الهوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

7- بن عنتر، عبد النور، الأمن في المتوسط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005،

8- بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوربا والحلف الأطلسي.بن كنعان، أحمد، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، كلية التربية، جامعة دمشق،2008 .

9- بوعشة، محمد، العرب والمستقبل في الصراع الدولي، ليبيا، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1،2000.

10- بوكروح، مخاوف، وآخرون، الدليل إلى الإدارة الثقافية، القاهرة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، ط2، 2009.

11- بيليس، جون، سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج لأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

12- الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

13- دواق، الحاج، الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الابداع، الدين وقضايا المجتمع الراهنة، سلسلة ملفات بحثية، 13 ماي 2016.

14- دينيغ، مايكل، الثقافة في عصر العوالم الثلاث، ترجمة أسامة الغزولي، الكويت، عالم المعرفة، 2013،

15- عرفة، خديجة، تحولات مفهوم الأمن، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

16- عكروم، ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

17- عمراني، عبد المجيد، وآخرون، التثاقف في زمن العولمة، باتنة، مؤسسة سرار للطباعة الصناعية.

18- غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ندوة القاهرة 1990، مركز البحوث العربية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 1991،

19- غليون، برهان، نقد صاع الحضارات وحوار الحضارات في أصل التفاهم بين التجانس، 1999.

20- قاليجو هوجو، أميون لاورا، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: (المتوسطي 2011)، مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، صدر باللغة العربية بمساعدة الاتحاد الأوروبي، الأردن، عمان، ففضاءات للنشر والتوزيع، 2014،

21- محمد عارف، نصر، الحضارة-الثقافة-المدنية" دراسة لسيرة المصطلح و دلالة المفهوم"، عمان، المعهد العالمي للفكر الانساني، ط2.

22- محمد فرج، أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة على ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كرديستان للدراسات الاستراتيجية، 2007،

- **المجلات والمقالات والمؤتمرات العلمية والملتقيات:**

1- أحمد مساعدة، وليد، العولمة الثقافية: رؤية تربوية اسلامية، **مجلة الجامعة الاسلامية**، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2010.

2- أورام، العيد، البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب الجزائري، **مجلة جيل للعلوم الانسانية**، العدد الثاني، جوان 2013.

3- أوشريف، أميرة، أوشريف، يسرى، *رهانات الهوية الثقافية الجزائرية في ظل عولمة وسائل الاعلام والاتصال*، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، *عدد 15، جانفي 2017.*

4- أوهيب، فتحي، بن عمر عواج، الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 01، 2022.

5- بريجة، شريفة، تحديات الهوية الثقافية وسط المجتمعات المتعددة، **مجلة الحوار الثقافي**، مخبر حوار الحضارات، التنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر، عدد ربيع وصيف 2015.

6- البكوش، الطيب، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**"، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد10، جوان 2003.

7- بلعيد، منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل2008.

8- بن عثمان التويجري، عبد العزيز، التراث والهوية، **مجلة الإسلام اليوم**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو.

9- بن عنتر، عبد النور، توسع مفهوم الأمن، محاضرة ملقاة على طلبة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2009 .

10- بوبشيش، رفيق، رضواني، فيصل، الهوية والأمن في منظورات العلاقات الدولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد 07، العدد 02، جوان 2020

11- بوزغاية، باية، العربي بن داود، اشكالية الهوية والعولمة الثقافية، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السسيوثقافية في المجتمع الجزائري.

12- بوشلوش، طاهر، العولمة وأثرها على الأمن الفكري والأخلاقي للشباب في المجتمع، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، دار التل، البليدة، العدد 19.

13- بوعمامة، زهير، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، **مجلة الفكر**، العدد الخامس.

14- تمغارت، اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان 2013.

15- حروري، سهام، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، **مجلة الفكر**، العدد الثامن.

16- حمدوش، رياض، نظرية العلاقات الدولية، محاضرة ملقاة على سنة رابعة علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2003.

17- خطير، نعيمة، أمن المنطقة المتوسطية بين التهديدات الكلاسيكية والمخاطر اللاتماثلية، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018

18- رايس علي، محمد، *الهوية الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي :دراسة في الآثار والتمثلات، **مجلة الدراسات الاعلامية**، المركز الديموقراطي العربي، العدد التاسع، 2019.*

19- رحموني، فاتح النور، استراتيجية الأمن الدولي، محاضرات مقدمةلطلبة الماستر، تخصص علوم سياسية، جامعة المسيلة.

20- رمضان، موفق، مساعد الأمين العام لشؤون الأمن القومي العربى في جامعة الدول العربية ، مؤتمر الأمن الإنساني في الدول العربية، الأردن، عمان.

21- زغو، محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة الشلف.

22- سعود، الحاجة، دخان، نور الدين، التفسير البنائي للأمن والارهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدد للأمن ومعرف للبيئة الأمنية، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 7، العدد01، جوان2022.

23- شرقي، رحيمة، الهوية الثقافية الجزائرية و تحديات العولمة، **مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية**، العدد 11، جوان 2013.

24- شيهب، عادل، *الاعلام الجديد والهوية الثقافية العربية في مجتمع العولمة*، ***مجلة المعيار***، *مجلد23، عدد 46، 2019.*

25- الطاهر عديلة، محمد، الأمن والهوية في العلاقات الدولية: قراءة في مضامين وحدود التصور البنائي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020.

26- طيفور، مصطفى، باجنيد، أيمن، *راهن الهوية الثقافية في زمن العولمة*، ***مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية***، *المجلد04، العدد 02، جوان 2019.*

27- عدالة، جعفر، تطور سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد 19، ديسمبر 2014.

28- علاق، جميلة، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد العاشر.

29- علاق، جميلة، ويفي، خيرة، مفهوم الأمن بين الاطر التقليدي والطرحات النقدية الجديدة، **الملتقى الدولي**، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

30- القلالي، عبد الكريم، اللغة الانجليزية وأثرها على الهوية الاسلامية، **مجلة البيان**، العدد 284، من الموقع: www.albayan.co.uh

31- كشان، رضا، مستقبل الأمن الهوياتي في ظل التهديدات الثقافية والاجتماعية المتصاعدة، **مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 04، ماي 2021.

32- مؤيد جاسم، عماد، أثر العولمة على الهوية الوطنية، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، المجلد الرابع، العددان 24/23 -2011.

33- محمد عز العرب، إيمان، *المجتمع الشبكي وأزمة الهوية دراسة تطبيقية*، ***مجلة كلية الآداب***، *جامعة بنها، العدد الثامن والأربعون، 2018.*

34- الميلاد، زكي، تعارف الحضارات: الفكرة الخبرة والتأسيس،مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، **مجلة الحوار الثقافي**، عدد خريف وشتاء 2013.

35- وادي، أحمد، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد الثاني أفريل 2018.

- **المذكرات والأطروحات:**

1- أبركان، اكرام، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

2- أحمد بن نكاع، مولاي، ملامح الهوية في السنما الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2013،

3- أوشن، سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة،2010،

4- بتقة، خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير شرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : علاقات دولية، جامعة بسكرة، 2013، 2014.

5- بن حصير، رفيق، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائروالمغرب-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، 2012،2013.

6- بن دايخة، ابراهيم، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

7- حجار، عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي:إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002.

8- حموتة، فاطمة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر، بسكرة.2010-2011.

9- زغدار، عبد الحق، اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع: علاقات دولية، جامعة باتنة1

10- سمارة، فيصل، البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: تنظيم سياسي وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزي،2013.

11- شبلي، هجيرة، اشكالية مستقبل العلاقة بين الحضارات،"زكي ميلاد نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فلسفة الحضارة، قسم العلوم الانسانية، 2013/2012.

12- قريب، بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2010-2011.

13- كايد، سليمان، دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية العربية الأصلية والمعاصرة، جامعة القدس المفتوحة.

14- مناصرية، ميمونة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة،2011-2012،

15- نوري، عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة1، 2011-2012.

- **التقارير الدولية:**

1-تقرير مجموعة الحكماء، حوار الشعوب و الثقافات في الفضاء الاورومتوسطي، بركوسل، 2003 .

2- تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل 18 نوفمبر 2015 .

- **مواقع الأنترنيت:**

1- إدريس، هاني، حوار الحضارات من السؤال اللوي إلى السؤال الكيفي، مناقشة لأوراق ندوة: "كيف ندخل سنة حوار الحضارات"، دمشق، 22-2000/11/23، من الموقع: www.kalima.net

2- البكوش، مفتاح محمد عمر، المثاقفة والأيديولوجية العصرية في لقاء الحضارات،ص 6 من الموقع: www.novaexplore.com/…/6/…/5236867581400001-2pdf

3- بن احمد ، قويدر، المثاقفة: دراسة في المفهوم والتداعيات، ص 121، من الموقع: www.arabpsynet.com/…/op/OPj14.GouiderAcculturation

4- تاكايوكي، ياماموراً، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ.تم تصفح الموقع يوم 20-2018/11 http://www.geocities.com

5- حسين سليمان الرقب، صالح، العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، من الموقع : www.drsregeb.com/download.php?id=48

6- الجابري، محمد عابد، "حوار الحضارات... أية مصداقية في عالم يحكمه صراع المصالح"، من الوقع: www.aljabery.net

7- رداف، طارق، المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجزة ، ص 180، 182، من الموقع:
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/radaaf/20tarek.p

8- صابر أحمد، حسين، خالد عبيد، صالح، *الهوية الاسلامية في مواجهة الغزو الثقافي، كلية التربية والعلوم الانسانية، 2012، ص، 11. من الموقع: http://www.jtuh.tu.edu.iq*

9- شلبي، أمين، السيد يس ومنهجه في التحليل الثقافي،جريدة الحياة على الموقع: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008/5/27/السيد-يس-ومنهجه-في-التحليل-الثقافي.

10- شلبي، محمد، دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية، ص 339، من الموقع: www.cmiesi.ma/acmiesi/file/…/mohamed-chalabi_1

11- صخري، محمد، مفاهيم سياسية: تطور مفهوم الهوية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، من الموقع: (30-10-2018) www.politices-dz.com

12- القماطي، هنية مفتاح أحمد، أزمة الحوار الحضاري في زمن العولمة، من الموقع: www.uop.edu.jo/download/research/members/5.pdf

13- مشواط، عزيز، أزمة الهوية في العالم العربي أزمة معنى أم أزمة حضارة، ص02، (30ديسمبر 2011) من الموقع: minbaralhurriya.org

14- مصطفى محمود، نادية، جدالات حوار/ صراع الحضارات: اشكالية العلاقة بين السياسي والثقافي في الخطابات العربية والاسلامية، من الموقع : http: //www.hadaracenter.com/pdfs/

15- مصطفي محمود، نادية، البعد الثقافي في حوارالحضارات، التوظيف السياسي وشروط التفعيل، تقرير مقدم إلى ندوةحوار الحضارات في نظام عالمي مختلف: التباين والانسجام، سراييفو،2010، من الموقع http://www.hadaracenter.com/pdfs/

16- مطفى محمود، نادية، البعد الثقافي للشراكة الأورومتوسطية، الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض المتوسط، القاهرة 20-11/22 /2004 من الموقع www.docudesk.com

2- المراجع: (باللغة الأجنبية)

Books

1-Arribas ,G.Fermendez,The European Unions Relation With The Southern Mediderranean In The Aftermath Of The Arab Spring,Netherlands, Centre for the law of EU external relations,2013.

2-Comelli Michelle,Atila Eralp ,The European Neighbourhood Policy and the Southern Mediterranean,Ankara,Middle East Tecnichal University,2009.

3-Wendt,Alexander,Socia Theory of International Politics,Combredge, Combredge University Press,2003.

Report

1-the euro-mediterranean dialogue : prospects for an area of prosperity and security a report edited by the foundation for european progressive studies with the support of fondazione italianieuro

journal

1-Wilk-Wos,Zofia,The Role of Inercultural dialogue, Journal ofIntercultural Management ,1 March 2010.

Site internet

1-Anna Lindh Euro-MediterraneanFoundation for the Dialoguebetween Cultures :https://www.ucy.ac.cy/.../Anna_Lindh_Foundation.pdf.

2-Suel ,Ash, From T he Euro-Medeteranean Partnership to the Union for the Mediterranean.
http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/AsliSuel.pdf

3-Buzan,Barry, New pattern of global security in the tewenty first century:alogue in the E U Policy, Journal of Intercultural Management Vol. 2, No. 1, March 2010.home.sogang.ac.kr/.../New%20Patterns%20of%20Glo. ..

4-defining culture and identites: www.sayepub.com/site/.../45974-charter-1pdf.

5-Muslime in Europe :Promot ingIntegration and Countering Extremism, repport forcongress, www.crs.gov.

6-Roca i Cortes , Imma, Cultural cooperation in the Euro Mediterranean Partnership from 1995 to 2008. From the cite :
www.oke.gr/notive/not.14_10_13pdf.

7-Tempus IV Reform of Higher Education through International University Cooperation.
http://eacea.ec.europa.eu/tempus/funding/2008/documents/call_en.pdf.

استبانة معدة في سياق أطروحة حول: الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية

معدة من طرف طالبة الدكتوراه: بلاغماس أسماء، في إطار إنجاز أطروحتها الموسومة بـ"الأمن الهوياتي في المتوسط في ظل العلاقات الأور ومتوسطية منذ نهاية الحرب الباردة"، تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية ودراسات متوسطية، جامعة باتنة 1 . الاستمارة موجهة للأوساط الأكاديمية على ضفتي المتوسط.

This form was prepared by Asma Blaghmas, doctoral student in PS & IR as a helping research tool for her dissertation entitled: "Identity Security in the Mediterranean in the light of the Euro-Med Relations since the End of the Cold War", Major: Security and Cooperation in IR, University of Batna 1. The form is addressed academic circles in the two shores of the Mediterranean.

جزيل الشكر لمنحكم لي بعض الوقت لملء الاستمارة

Thanks for according me some time filling the form

المحور العام:

- معلومات شخصية *Personal information

أستاذ جامعيUniversity Professor

طالب دكتوراهDoctoral Student

Autre :

- ما هو تخصصكم الدقيق (الشعبة والتخصص) *What is your field of study & major
- هل سبق لكم أن قدمتم مداخلة في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية ؟ Have you ever presented a paper on: the identity security in the Mediterranean region*

لاNo

نعمYes

- هل سبق لكم أن نشرتم مقالا محكما في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية ؟ Have you ever published a peer-reviewed article on: the identity security in the Mediterranean region*

Noلا

Yesنعم

- بناء على مراجعاتكم السابقة و/أو دراساتكم، قراءاتكم ومعايناتكم، هل تستشعرون وجود مخاطر محدقة بالأمن الهوياتي الوطني؟*

نعم (تهديدات وجودية)

نعم (تهديدات معتبرة)

لا (لا استشعر بوجود تهديدات ذات معنى)

Autre :

- هل ساهمت اتفاقيات التكامل و/أو الشراكة والتعاون ضمن بلدان الاتحاد الأوربي وبين ضفتي المتوسط في تعزيز التهديدات الهوياتية*

نعم إلى حد بعيد

نسبيا

ليس لها مساهمة ذات معنى

المحور الثاني: مصادر تهديد الأمن الهوياتي

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثير الموقع الجيوبوليتيكي للمتوسط] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) --- إلى --- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثيرات الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة] – -- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) --- إلى --- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثير الهجرة غير الشرعية] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) --- إلى --- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثير الأزمات الاقتصادية] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) --- إلى --- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2- ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثيرات الفقر والمشكلات الاجتماعية] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) --- إلى --- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثير السياسات الوطنية الليبرالية والشعبوية] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) ---- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي [تأثير الخطاب الديني المتطرف] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) ---- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

المحور الثالث: مكونات الأمن الهوياتي

- كيف تقيمون مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثرا وطنيا ومتوسطيا [الثقافة الوطنية والمتوسطية عموما] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) ---- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثرا وطنيا ومتوسطيا [الدين] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) ---- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثرا وطنيا ومتوسطيا [اللغة] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) ---- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

- كيف تقيمون مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثرا وطنيا ومتوسطيا [التعايش الإثني] --- فضلا، يتم اختيار الأرقام من 1 (تأثير ضعيف جدا) ---- 5 (تأثير كبير جدا)]*

1-ضعيف جدا

2-ضعيف

3-متوسط

4-كبير

5-كبير جدا

المحور الرابع: الثقل التحليلي للعوامل الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي المتوسطي

- ما هو في تقديركم العامل السياسي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي؟
  - سياسات اللبرلة المفرطة (الانفتاح التجاري والاقتصادي والثقافي غير المقيد)
  - السياسات الشعبوية (التحذير من الآخر وتضخيم حجم التهديدات الهوياتية)
  - السياسات الإقصائية (محاصرة الهويات المحلية، المعاملة التمييزية، تصل لحد الإبادة الإثنية) مما يضر بمبدأ التعايش
- ما هو في تقديركم العامل الثقافي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي؟ [مع الأخذ بعين الاعتبار أن الممنطقة المتوسطية كانت على الدوام منطقة مفتوحة على كل الثقافات والهويات]
  - قدوم الخطاب الديني المتطرف والإقصائي من مناطق أخرى أضر بمقيم التعايش المتوسطي
  - تنامي الخطاب الشعبوي الإقصائي في الأوساط السياسية كما الثقافية والأكاديمية أحيانا بما ولد ثقافة إقصائية وأزمات هوياتية
  - تنامي خطابات الكراهية خارجيا بما ولد ردات فعل على المستوى المحلي
- ما هو في تقديركم العامل الاقتصادي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي؟
  - تضرر المشاريع الناشئة في بعض البلدان بفعل تحرير التجارة بما إدى إلى تضرر الدعامة الاقتصادية للهويات الوطنية والمحلية
  - عولمة أنماط الانتاج والاستهلاك بما أدى إلى تضرر الأنماط الوطنية والمحلية (أنماط عديدة من ثقافة التجمعات، اللباس، الطعام، الخ)
  - عجز البلدان المتوسطية عن مسايرة الأنماط الانتاجية والزراعية والتجارية الرائجة في العالم

المحور الخامس: التدابير الاستعجالية لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية

- ما هي التدابير السياسية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية؟
  - تدابير دستورية (إنشاء هيئات وإرساء حوافز وقيود سياسية)
  - تدابير تستهدف تحفيز المجتمع المدني للقيام بهذا الدور
  - تدابير ردعية أمنية تستهدف منع الإضرار بالهويات الوطنية وبثقافة التعايش
- ما هي التدابير الاقتصادية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية؟
  - تحصين الاقتصاد المحلي كدعامة للأمن الهوياتي المحلي

- تحفيز الشراكات عبر وطنية واللامركزية المتكافئة لتعزيز قيم التعايش والتكامل المتوسطي في ظل الاحترام المتبادل
- تمويل المشاريع ذات البعد الثقافي الهوياتي

- ما هي التدابير الثقافية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية؟

- إنشاء هيئات ممولة من الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين قصد تثمين التراث الثقافي واللغوي
- إنشاء قنوات إعلامية لتثمين التراث الثقافي واللغوي وتشجيع ثقافة التعايش وتفعيل هذا الخطاب على منصات التواصل الاجتماعي مع تسليط عقوبات ردعية على المخالفات المسجلة في هذا الخصوص
- تحفيز وتمويل مشاريع إنتاج ثقافي وإعلامي وسينمائي تهدف لتثمين الإرث الثقافي وحماية مكونات الهوية في سياق ثقافة التعايش

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لموضوع الأمن الهوياتي	
المبحث الأول: مفهوم الهوية	10
المطلب الأول: تعريف الهوية لـــغة و اصطلاحا	10
المطلب الثاني: العلاقة بين الهوية والمفاهيم ذات الصلة	16
المطلب الثالث: نشأة مفهوم الهوية	28
المبحث الثاني: أهمية البعد الهوياتي في نظرية العلاقات الدولية	30
المطلب الأول: جذور الاهتمام بالبعد الهوياتي في العلاقات الدولية	30
المطلب الثاني: البعد الهوياتي الثقافي في نظرية العلاقات الدولية.	34
المطلب الثالث: علاقة الأمن بالهوية من منظور بنائي	41
المبحث الثالث: تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية	43
المطلب الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الأمن	43
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لموضوع الأمن	59
المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن وتوسع مضامين الأمن	68
الفصل الثاني: تطور العلاقات الأوروبية تجاه المتوسط بعد الحرب الباردة	
المبحث الأول: تطور السياسات الأوروبية تجاه المتوسط وبروز البعد الهوياتي الثقافي	71
المطلب الأول: أهم المحطات التاريخية في العلاقات الأورو متوسطية	71

المطلب الثاني : تطور الاهتمام بالأمن الهوياتي في السياسة الأوروبية في ظل العلاقات الأورو متوسطية	80
المطلب الثالث: الإرهاب و الهجرة غير الشرعية كتهديدات أمنية هوياتية في منطقة المتوسط	83
المبحث الثاني: السياسات الأوروبية ذات البعد الأمن هوياتي تجاه المتوسط	93
المطلب الأول: دعم المبادرات الثقافية من أجل الحوار بين الثقافات والمشاريع المشتركة للتعاون الثقافي	94
المطلب الثاني:إقامة حزام أمني والدفع نحو الخارج.	99
المطلب الثالث: الإستراتيجية الأوروبية الأمنية وثورات الربيع العربي	102
المبحث الثالث: موقف دول جنوب المتوسط من السياسات الأوروبية في بعدها الأمني الهوياتي	104
المطلب الاول: اتجاهات دول جنوب المتوسط من السياسات الأوروبية ذات البعد الهوياتي الثقافي	105
المطلب الثاني: العولمة الثقافية والغزو الثقافي كتهديد للهوية الثقافية العربية الإسلامية	108
المطلب الثالث : آليات بناء الأمن الهوياتي في المتوسط	116
الفصل الثالث :عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: مدخل عـــام	132
المبحث الثاني: مصــادر تهديــد الأمـــن الهويـــاتي المتـــوسطي	138
المبحث الثالث: مكونات الأمن الهوياتي	149
المبحث الرابع: الثقل التحليلي للعوامل الأكثر اضرارا بالأمن الهوياتي	154

المتوسطي	
المبحث الخامس: التدابير الاستعجالية لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية	159
خاتمة	168
قائمة المصادر والمراجع	174
الملاحق	183

فهرس الجداول :

العنوان	**الصفحة**
جدول رقم (1) يبين نسبة المسلمين المتواجدين في أوروبا	89
جدول رقم (2) يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة	132
جدول رقم (3) يبين التخصص الدقيق لأفراد العينة	133
جدول رقم (4) يوضح أسبقية تقديم مداخلة في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية من طرف أفراد العينة	133
جدول رقم (5) يوضح أسبقية نشر مقال محكم في موضوع الأمن الهوياتي في المنطقة المتوسطية من طرف أفراد العينة	134
جدول رقم (6) يبين –بناء على المراجعات السابقة لأفراد العينة ودراساتهم وقراءاتهم ومعايناتهم– مدى استشعارهم وجود مخاطر محدقة بالأمن الهوياتي الوطني	135
جدول رقم (7) يبين مدى مساهمة اتفاقيات التكامل و أو الشراكة والتعاون ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي وبين ضفتي المتوسط في تعزيز التهديدات الهوياتية حسب أفراد العينة	137
جدول رقم (8) يوضح كيفية تقييم تأثير الموقع الجيوبوليتيكي للمتوسط كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	138

جدول رقم (9) يوضح كيفية تقييم تأثيرات الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	140
جدول رقم (10) يوضح كيفية تقييم تأثير الهجرة غير الشرعية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	142
جدول رقم(11) يوضح كيفية تقييم تأثير الأزمات الاقتصادية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	144
جدول رقم (12) يوضح كيفية تقييم تأثير الفقر والمشكلات الاجتماعية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	145
جدول رقم(13) يوضح كيفية تقييم تأثير السياسات الوطنية الليبيرالية والشعبوية كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	146
جدول رقم(14) يوضح كيفية تقييم تأثير تأثير الخطاب الديني المتطرف كمصدر من مصادر التهديد للأمن الهوياتي المتوسطي حسب أفراد العينة	147
جدول رقم(15) يوضح كيفية تقييم تأثير الثقافة الوطنية والمتوسطية عموما كمكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا حسب أفراد العينة	149
جدول رقم(16) يوضح كيفية تقييم تأثير الدين كمكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا حسب أفراد العينة	151
جدول رقم(17) يوضح كيفية تقييم تأثير اللغة كمكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا حسب أفراد العينة	152
جدول رقم(18) يوضح كيفية تقييم تأثير التعايش الاثني كمكون من مكونات الأمن الهوياتي الأكثر تأثيرا وطنيا ومتوسطيا حسب أفراد العينة	154
جدول رقم(19) يبين العامل السياسي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي حسب أفراد العينة	156
جدول رقم(20) يبين العامل الثقافي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي	157

الـــوطني والمتـــوسطي حسب أفـــراد العينـــة (مع الأخـذ بعيـــن الاعتبـار أن المنطقـة المتـوسطية كانت على الدوام منطقـة مفتـــوحة على كل الثقافات والهويـــات)	
جدول رقم(21) يبيـن العـــامل الاقتصـــادي الأكثـر إضـــرارا بالأمـــن الهـــوياتي الـــوطني والمتـــوسطي حسب أفـــراد العينـــة	159
جدول رقم(22) يبيـن التدابيـــر السيـــاسية الأكثـر استعجـــالا لتحصيـــن الثقـــافة الـــوطنية وثقافـــة التعـــايش المتـــوسطية حسب أفـــراد العينـــة	161
جدول رقم(23) يبيـن التدابيـــر الإقتصـــادية الأكثـر استعجـــالا لتحصيـــن الثقـــافة الـــوطنية وثقافـــة التعـــايش المتـــوسطية حسب أفـــراد العينـــة	163
جدول رقم(24) يبيـن التدابيـــر الثقـــافية الأكثـر استعجـــالا لتحصيـــن الثقـــافة الـــوطنية وثقافـــة التعـــايش المتـــوسطية حسب أفـــراد العينـــة	164

فهرس الأشكال

العنـــوان	الصفحة
شكل رقم (1) خريطة تبين نسبة المسلمين المتواجدين في أوروبا	**92**
شكل رقم (2) يبيـن المستـوى التعليـــمي لأفـــراد العيـــنة	**132**
شكل رقم (3) يبيـــن التخصص الدقيـــق لأفـــراد العيـــنة	**133**
شكل رقم (4) يـوضح أسبقية تقديـم مداخلـــة في مـوضوع الأمن الهويـاتي في المنطقـــة المتـــوسطيـــة من طـرف أفـــراد العينـــة	**134**
شكل رقم (5) يـــوضح أسبقيـــة نشر مقـــال محكم في مـــوضوع الأمن الهوياتي في المنطقـــة المتوسطيـــة من طرف أفـــراد العينـــة	**135**
شكل رقم (6) يبين –بنـاء على المراجعـات السابقة لأفراد العينة ودراساتهم وقراءاتهم ومعايناتهم– مدى استشعارهم وجود مخاطر محدقة بالأمن الهوياتي الوطني	**137**
شكل رقم (7) يبين مدى مساهمة اتفاقيات التكامل و أو الشراكة والتعاون ضمن بلدان الاتحاد الأوروبي وبين ضفتي المتوسط في تعزيـز التهديـدات الهوياتيـة حسب	**138**

أفـــراد العينـة	
شكل رقم (8) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير المـوقع الجيـوبوليتيكي للمتـوسط كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**140**
شكل رقم (9) يوضح كيفيـة تقييـم تأثيرات الفضاء الرقمي المفتوح والعولمة كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**142**
شكل رقم (10) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير الهجـرة غير الشرعيـة كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**143**
شكل رقم(11) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير الأزمـات الاقتصـادية كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**145**
شكل رقم (12) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير الفقـر والمشكلات الاجتمـاعية كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**146**
شكل رقم(13) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير السيـاسات الوطنيـة الليبيراليـة والشعبـوية كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**147**
شكل رقم(14) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير تأثيـر الخطـاب الديـني المتطـرف كمصـدر من مصـادر التهديد للأمن الهويـاتي المتـوسطي حسب أفـراد العينـة	**149**
شكل رقم(15) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير الثقافـة الوطنيـة والمتـوسطية عمـوما كمكـون من مكـونات الأمن الهويـاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا حسب أفـراد العينـة	**150**
شكل رقم(16) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير الديـن كمكـون من مكـونات الأمن الهويـاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا حسب أفـراد العينـة	**152**
شكل رقم(17) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير اللغـة كمكـون من مكـونات الأمن الهويـاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا حسب أفـراد العينـة	**154**
شكل رقم(18) يوضح كيفيـة تقييـم تأثير التعـايش الاثنـي كمكـون من مكـونات الأمن الهويـاتي الأكثـر تأثيـرا وطنيـا ومتـوسطيا حسب أفـراد العينـة	**155**

شكل رقم(19) يبين العامل السياسي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي حسب أفراد العينة	**157**
شكل رقم(20) يبين العامل الثقافي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي حسب أفراد العينة (مع الأخذ بعين الاعتبار أن المنطقة المتوسطية كانت على الدوام منطقة مفتوحة على كل الثقافات والهويات)	**159**
شكل رقم(21) يبين العامل الاقتصادي الأكثر إضرارا بالأمن الهوياتي الوطني والمتوسطي حسب أفراد العينة	**161**
شكل رقم(22) يبين التدابير السياسية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية حسب أفراد العينة	**163**
شكل رقم(23) يبين التدابير الإقتصادية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية حسب أفراد العينة	**164**
شكل رقم(24) يبين التدابير الثقافية الأكثر استعجالا لتحصين الثقافة الوطنية وثقافة التعايش المتوسطية حسب أفراد العينة	**166**